30

١٢٧٠

الفوائد
الحسينية

٤١٥ الفوائد الضيائيه، تأليف الجامى، عبد الرحمن
ف ٥ ج بن احمد - ٨٩٨هـ . كتب في القرن الثانى
عشر الهجرى تقديرا .

١٣٧٥ ٦٤ ق مختلف المسطرة ٢٢ × ١٦ سم
نسخة حسنه ناقصة الآخر خطها معتاد، طبع

الاعلام ٤: ٦٧ كشف الظنون ٢: ١٣٧٢
أ - النحو، اللغة العربية أ - المؤلف
ب - تاريخ النسخ جـ شرح كافية ابن
الحاجب

١٦٩

ف ١٩٦/١
١٩/١٠/١٣٩٧هـ

المرض : الجامي

مكتبة جامعة الرياض – قسم المخطوطات
اسم الكتاب الفوائد الضيائية الرقم ١٢٧٥
اسم المؤلف عبد الرحمن بن احمد الجامي
تاريخ النسخ عليها تملك سنة ١٠٩٢ هـ
عدد الاوراق ١٩٦ مقياسها ١٦×٢٢ سم
٤١٥
ملاحظات خرم مرض

ف . ج

لعلي الحسن في المقصور والممدود

وفي المقصور والممدود علم . ساجمعه بمختصر قصير
كحذوة والحذاء الدهر كبرا . وقس فيه النظير على النظير
فمد واجمع فعلة بغير حرف . والتي أفعل مد الجمع
ومنه افعلاء كل وزن . على فعلى بالصور الشهير
وواحد جمع افعلة فعال . وجمع الفَعْل معتل الاخير
ومصدر كل فعل ليس يدعى . ثلاثيا على مد الدهور
وللمقصور اوزان منها . فُعالى او فَعالى عن زور
وفُعلى نحو فعلى نحو فَعلى . اذا منعوه اجرى في الذكور
وكل اسم تزاد عليه ميم . وفعل صار ذا علة وكسر
ومنه جمع فعلة فالزهمه . وفعلة نحو الاصل الكثير

مكتبة
الشيخ ...
دمشق

ومن هذا قوله تعالى ومن
اصدق من الله قيلا اي حديثا
منقولا

[illegible]

قوله وقال بعضهم اثنان
لعله اراد ضم القسم والاثنان
اى النقل من التركيب اما الحكاية اى النقل
الفعل مع الفعل الى الاسم فنحو ورث
كشكر علما والعلمية مع الوصف كاعلم او مع
بل نحو اعلم لبصر والعلمى انهما لا تتناول افعل علما
وقد تكلف فى اعتبار التركيب ففى النوعى
لا معنى له والافائدة فى الارادة عرعف
قال عصام لا جدوى
لمعرفة القولين الاخرين
فلذا لم يتبينهما وتحن
اقتفينا اثره عف

[illegible]

ما حذف الالف والنون ان كان اسما هذه التسمية التي سمعها [illegible] الرضي

واعلم ان الالف والنون المزيدتان [illegible] لما يوجد مع جهتها
[illegible] الالف والنون [illegible] علتهما وجه [illegible]
[illegible] سقط الالف والنون عن [illegible]
[illegible] احد الاخرين فوائدهما [illegible]
[illegible] الرابع في [illegible] وهذه [illegible]
[illegible] في عمران [illegible] الالف والنون [illegible] معاً [illegible]
[illegible] هو الامتناع من الناس

عقود من النحو منظومة يواقيتها حشو اعرابه
فيا حبذا النحو من مطلب تعالى به قدر طلابه
كأن العلوم له عسكر وقوف عكوف على بابه
وتربعها عنده كلها فلا يحسن النطق الا به

كتاب الفوائد الضيائية على كافيه ابن الحاجب

للمحقق عبد الرحمن الجامي قدس الله سره

امين

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لوليه والصلاة على نبيه

وعلى آله وأصحابه المتاجر بين تاجر أية أما بعد فهذه فوائد

وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق

والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه وأسكنه بحبوحة

جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين

يوسف حفظه الله سبحانه عن موحشات التلهف والتأسف وسميتها

بالفوائد الضيائية لأنه الباعث على الجمع والتأليف كالعلة الغائية نفعه

الله بها وسائر المبتدئين من أصحاب التحصيل وما توفيقي إلا بالله

وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم أن الشيخ رحمه الله تعالى لم يصدر

رسالته هذه بحمد الله سبحانه بأن جعله جزءا منها هضما لنفسه

بتخييل أن كتابه هذا ليس من حيث إنه كتابه ليس ككتب السلف حتى

تصدر به رسالته على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا

حتى يكون بتركه أقطع لجواز إتيانه بالحمد من غير أن يجعله جزءا من كتابه

وابتدى بتعريف الكلمة والكلام لأنه يبحث في هذا الكتاب عن أحوالهما

فما لم يعرفا فكيف يبحث عن أحوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون أفرادها

جزءا من أفراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال **الكلمة** فعلة

وهي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتأثير معانيهما

في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتهما بالجرح

حيث قال: جراحات السنان لها التئام ... ولا يلتام ما جرح اللسان

والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كلمة بدليل قوله تعالى إليه يصعد

الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع إلا على الثلاث فصاعدا والكلم

الطيب يؤول ببعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة

بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنس يقال هذا الجنس

واحد وذاك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بإرادة الكلمة

المذكورة على ألسنة النحاة **لفظ** اللفظ في اللغة الرمي يقال أكلت التمرة

ولفظت النواة أي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء أو بعد جعله بمعنى

الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق إلى ما يتلفظ به الإنسان حقيقة أو حكما

مهملا كان أو موضوعا مفردا كان أو مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب

والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب إذ ليس من مقولة الحرف والصوت

أصلا ولم يوضع له لفظ وإنما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له نحو هو

وأنت وأجروا عليه أحكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ

حقيقة لا حكما لأنه قد يتلفظ به الإنسان في بعض الأحوال وكلمات الله داخلة

فيه أيضا مما يتلفظ به الإنسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن

والدوال الأربع وهي الخطوط والعقود والإشارات والنصب غير داخلة

في اللفظ فلا حاجة إلى قيد يخرجها وإنما قال لفظ ولم يقل لفظة لأنه لم

يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ

أخصر **وضع** الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى أطلق أو أحس الشيء

الأول فهم منه الشيء الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف وحيث لا يفهم معناه

متى أطلق بل إذا أطلق مع ضم ضميمة وأجيب بأن المراد متى أطلق إطلاقا

صحيحا وإطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد أن يقال المراد بإطلاق

الألفاظ أن يستعملها أهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم ولا حاجة

إلى اعتبار قيد زائد **لمعنى** المعنى ما يقصد بشيء فهو إما مفعل اسم مكان

بمعنى المقصد أو مصدر ميمي بمعنى المفعول أو مخفف معنيّ اسم مفعول كمرمي

ولما كان المعنى مأخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على التجريد و

خرج به المهملات والألفاظ الدالة بالطبع إذ لم يتعلق بهما وضع و

أصلا وخرجت الحروف الموضوعة لغرض التركيب لا بإزاء المعنى وخرجت

فإن قلت ... لا بإزاء المعنى

بقوله لمعنى إذ وضع لغرض التركيب لا بإزاء معنى آخر فكيف يصدق عليه أنه وضع

قد وضع بعض الألفاظ بإزاء ... وغيره

لمعنى **قلت** المعنى ما يتعلق به القصد وهو أعم من أن يكون لفظا أو غيره

فإن قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بإزاء الألفاظ المركبة كلفظ

كلفظ الجملة والخبر فكيف تكون موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت
بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الالفاظ الموضوعة
بازائها مفردة وقد يجاب عن الاشكال بانه ليس ههنا لفظ
وضع بازاء لفظ اخر مفرد كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده
الالفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى
عليك ان هذا الحكم مخصوص بامثال الضمائر الراجعة الى الالفاظ
خصوصيته مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان قبل الاستعمال
عاما لكن الموضوع له في الاستعمال خاص فليس هناك مفهوم كلي
هو الموضوع له في الحقيقة **مفرد** وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى
ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ
موضوع للمعنى المتصف بالافراد قبل الوضع وليس الامر كذلك فان
اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه
تجوز كما ارتكب في مثل من قتل قتيلا فله سلبه او مرفوع على انه صفة
اللفظ ومعناه ح ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا يبعد ان يراد نكتة
في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه
على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد
واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع
او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان
متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان
وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا
سواء كانت كلامية او غير كلامية ويخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة
وبصري فان كلا منهما يدل جزؤه على جزء المعنى لكنه بعد شدة
الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد ونقض مثل عبد الله علما
اخلافه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض
من

من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب لئلا يوهم ما اورده صاحب
المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي الكلمة اللفظة الدالة على معنى مفرد
بالوضع مثل عبد الله خارج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل
الرجل وقائمة وبصري وغيرها مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة
داخلة فاخرجه بقيد الافراد ولعل وجه تركه لكان انسب كما عرفت
واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه
شيء اخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع
لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لاكن الدلالة لا تستلزم
الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار
على وجود اللافظ وان تكون بالطبع كدلالة لفظ اح اح على وجع الصدر
فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل **وهي** اي الكلمة
اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الثلثة منحصرة فيها **لانها**
اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة **فاما** من
صفتها **ان تدل على معنى كائن في نفسها** اي في نفس الكلمة والمراد
بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة
اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية **او** من صفتها ان **لا** تدل على معنى
في نفسها بل تدل على معنى يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها
لعدم استقلالها بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله
القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى في نفسها **الحرف** كمن والى فانهما
يحتاجان في الدلالة على معنييهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة
والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا
لان الحرف في اللغة الطرف وهو اي الحرف طرف مقابل للاسم والفعل
حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرفه **والقسم الاول**
وهو ما تدل على معنى في نفسها **اما** من صفتها **ان يقترن** ذلك المعنى

المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلاثة اعني الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلاثة ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة الثلاثة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث تركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلاثة الفعل سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلاثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلاثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة والكلمة مشتركة بين الاقسام الثلاثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف جامع لافراده ومانع عن دخول غيرها فيه ولتنبيه المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع والله در المصنف انما حد كل واحد منها في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك لتعطف على ... الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحدة منهما في ضمنه والمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحد من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احد

الكلمتين بالاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى
بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فقوله لفظ يتناول المهملات والمفردات
والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن الكلمتين خرجت
المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية
مثل غلام زيد ورجل فاضل ودخلت المركبات الكلامية سواء كانت
حقيقة كضرب زيد وضربت هند وزيد قائم او اعتبارية مثل اضرب
ولا تضرب فان كل واحد منهما يتضمن كلمتين احديهما ملفوظة
والاخرى منوية وبينهما اسناد تفيد المخاطب فائدة تامة وحيث
كانت الكلمات اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف
مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع انها
مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا جسق
مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل لكنه فانه
في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المص ظاهر في ان نحو ضربت زيدا
فاما مجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو
المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان
الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب
المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام
المص ايضا ناظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد
مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة
قيده به فيصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا
بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد
المقصود لذاته ولم يكن الكلام عند المص اخص من الجملة ولا

ولا يتأتى اي لا يحصل ذلك اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما
مسند والاخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند

وفى بعض الحواشى النسبة اى فى فعل واسم فان التركيب الثنائى العقلى
بين الاقسام الثلاثة يرتقى الى ستة اقسام ثلاثة منها من جنس واحد
اسم واسم وفعل وفعل وحرف وحرف وثلاثة منها من جنسين اسم
وفعل واسم وحرف وفعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يتحقق الا
بالاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان
الا فى اسمين او اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففى الحرف
والحرف كلاهما مفقودان وفى الفعل والفعل وفى الفعل والحرف المسند
اليه مفقود وفى الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان
مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود
و[illegible] سعد [illegible] لكن من تركيب الفعل والاسم بل من
الفعل والاسم الذى هو المنوى فى اجعوا **الاسم ما دل** اى كلمة دلت
على معنى كائن فى نفسه اى فى نفس ما دل يعنى الكلمة فذكر الضمير بناء
على لفظ الموصول قال المص فى الايضاح شرح المفصل الضمير فى ما دل
على معنى فى نفسه يرجع الى معنى اى ما دل على معنى باعتباره فى نفسه
وبالنظر اليه فى نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار فى نفسها
حكمها كذا اى لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل
على معنى فى غيره اى حاصل فى غيره اى باعتبار متعلقه لا باعتباره
فى نفسه انتهى كلامه وتحصيله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان
فى الخارج موجودا قائما بذاته كالجوهر وموجودا قائما بغيره كالعرض كذلك
فى الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظا فى ذاته يصلح
ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره
فلا يصلح لشىء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا
وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا فى ذاته ولزمه
تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار

مدلول

لفظ الابتداء فقط ولا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح أن يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يعقل الا بذكر متعلقه المخصوص ولا أن يدل عليه الا بضم كلمة يتحصل بها متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعقلة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليها او بها اذ لا بد في كل منهما ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان تعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف يدل على معنى في غيره واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونته فيها لا استقلاله بالمفهومية ثم ترجع كينونة المعنى في نفسه وكينونة المعنى في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في توجيه الحصر

من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل أن يرجع إلى المعنى
تنبيها على صحة إرادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة
في المعنى الأخير وهو إرجاع الضمير إلى المعنى لعدم منبوئيتها
بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة وبهذا جزم المصنف
هناك بترجيحه إلى المعنى ومما سبق من التحقيق ظهر أنه لا يختلج
الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالأسماء اللازمة الإضافة مثل
ذو وفوق وتحت وقدام وخلف إلى غير ذلك لأن معانيها مفهومات
كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها وإن لزمها تعقل
متعلقاتها إجمالا وتوسعا من غير حاجة إلى ذكرها لكن لما جرت العادة
باستعمالها في مفهوماتها مضافة إلى متعلقات مخصوصة لأنه الغرض
من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لأجل فهم أصل
المعنى فهي دالة على معانيها معتبرة في حد أنفسها لا في غيرها
فهي داخلة في حد الاسم لا الحرف ٭ ولما كان الفعل دالا على معنى
في نفسه باعتبار معناه التضمني أعني الحدث وكان ذلك المعنى
مقترنا مع أحد الأزمنة الثلاثة في الفهم عن لفظ الفعل أخرجه
بقوله غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أي غير مقرون بأحد الأزمنة
الثلاثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى
فبالصفة الأولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد
بعدم الاقتران أن يكون بحسب الوضع الأول فيدخل فيه أسماء الأفعال
لأن جميعها إما منقولة عن المصادر الأصلية سواء كان النقل فيها
صريحا نحو رويد فإنه قد يستعمل مصدرا أيضا أو غير صريح نحو هيهات
فإنه وإن لم يستعمل مصدرا إلا أنه على وزن قوقاة مصدر قوقى
أو عن المصادر التي كانت في الأصل أصواتا مخصوصة أو عن الظرف
والجار والمجرور نحو أمامك زيدا وعليك زيدا أي الزم زيدا أقبل
لشيء منها الدلالة على أحد الأزمنة بحسب الوضع الأول

وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان وضعا وكذا لا يقترن معناها
بحسب الوضع الاول وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه
بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة
فيدل على واحد منهما ضمنا اذ لا تقدح في الدلالة على معين
الدلالة فيها سواه نعم تقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه
وفي الدلالة من الارادة ... ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان
يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به وتبصرة فقال
ومن خواصه منها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها ومن التبعيض
على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به
ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة كالكاتب بالقوة للانسان او غير
شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام اي
لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم
في قوله عليه الصلوة والسلام ليس من امبر امصيام في امسفر
لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختياره اللام اشارة الى
المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام
وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن
واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة
المفتوحة وحدها زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام
وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه لتعيين معنى
مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على
المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه
الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف
لا يدخل الضمائر واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات وكذا
سائر الخواص المذكورة ههنا ومنها دخول الجر وانما
اختص دخول الجر بالاسم لان اثر حرف الجر في المجرور به لفظا
او في المجرور به معنى ...

كما في الاضافة المعنوية او دخول حرف الجر لفظا او تقديرا المختص بالاسم
لانه لا يفضي معنى الفعل الى الاسم وينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى
الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع المعنوية وينبغي ان
ان لا يخالف الاصل بان يختص بما يختص به الاصل اعني الفعل او
عليه بان تعم الاسم والفعل ومنها دخول السوف باقامة الاسم
التنوين وسيجيء في اخر الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه
على وجه يظهر وجه اختصاص ما عدا تنوين الترنم وجه عدم
اختصاص تنوين الترنم ومنها الاسناد اليه هو بالرفع عطفا
على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من المدخول الذكر في الاول
او المعروف بالاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة
والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم
لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط ولو جعل مسندا اليه
يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة اي كون الاسم مضافا بتقدير حرف
الجر لا لذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها
من التعريف والتخصيص والتخفيف به وانما قيد بالاضافة بكون
الشيء مضافا لان الفعل او الجملة قد يقع مضافا اليه كما في يوم ينفع
الصادقين صدقهم وقد يقال هذا بتاويل المصدر اي يوم نفع
الصادقين فان قلت الاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا يختص بالاسم وانما
قيدناه بقولنا بتقدير حرف الجر لا لفظا لينتقض بقولنا مررت بزيد فان
مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي الاسم
قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره
اولا والاول اما ان يشبه مبني الاصل اولا وهذا اعني المركب
الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب
والمركب الذي يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم
من الاسم المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق
معه عامله فيه كزيد في قام زيد وهو لا في قولك زيد فانه
وقام هو لا خلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة نحو

بحث المعرب

النقض مندفع بقوله تركيبا يتحقق معه العامل اذ لا عامل للمبني الاصل

قوله وايراد له مفيدا كون الكل عن الاسم بمسابق اليه البديع كلا الحكم عن الغايه ويراد به مسند اليه لان القاصر قلا بدو ذكر وقال هذا الكلام وكذلك الخصوص ومطلقة وعاين وما يلاي الحكم ويحمد عليه لا نوع الاسم ولا كون الا مسند اليه وان لا ...

مولده التعريف والتخصيص
وقوله التخصيص بعليل اشتراك الافراد
المراد بالتخصيص الطبيعه فلا بعمل التخصيص الطبيعه
والمراد بالفعل الا الطبيعه ان يقول ضرب يوم من يريد انه هذا النوع
وقد تامل الجواز ان الاضافه للتخصيص والاخص ان قلت ...
والاشهر ان هذه الاضافه التخصيص بالظرف والحال ...
من التخصيص جاز في الفعل ... وهو معنى اسمي علم ... والفعل
فبين باعتبار معناه المصدري ... او الفعل مظروف الزمان
المعنى المصدري سواء كان في قالب المصدر ...
والمعنى المصدري المدلول عليه بالفعل ... الاتي
بالفعل وانه الوضع وذلك لم يصح النقص الاتي

ليس الابن المروي ... عف

قوله لان اختلاف الفعل والجمله ... الى المضاف اليه
اشاره الى الاول كما نقلناه ... ان المضاف الفعل وحده
الى الاول كما ... الرضي ... الاضافه اليه
قال السيد ... عن الاضافه

قوله وقد يقال ... في الكلام سيبويه ...

قوله معرب قال المحقق في الايضاح هو من الاعراب بمعنى الاظهار او ازاله الفساد وهو محل اظهار المعاني وازاله الفساد والالتباس
او من اعربت الكلمه جعلت الاعراب فيها والوجه ظاهر لامن الاعراب العرفي باعتبار ان الاعراب يحقق فيه لان القياس معرب بكسر الرا
هذا كلامه وكانه يريد بالاعراب العرفي ما هو مذهب المفصل اي اختلاف اخر المعرب لا ما هو مذهبه وهو ما اختلف اخر المعرب به
لانه لا يصح ان يشتق منه شي وبهذا ظهر ان من قال وفيه انه لو جاز اخذ صيغه منه لجاز ان تكون اسم مكان لا صفه حتى تكون القياس ما ذكره لم يات
بما فيه لان الاسم المعرب محل الاختلاف لا محل الاختلاف او لا يجعل الفاعل مكان الحدث ولا يسمى باسم المكان كما لا يخفى ... عصام

قوله واما الاضافه اللفظيه
اي اما الجر الذي ليس
اثر حرف الجر كما في الاضافه
اللفظيه فلا يتناول ...
والحرف لانه كان فاعلا او مفعولا والفعل
بيان ان الحرف لا يكون كذلك وقوله بان يختص
المعنوية ... الفعل بانها مقصوره على وجهين احدها
استقلال ... مقابل الاسم وهو الذي يختص به الاضافه
على الاسم معناه ... لان الحرف ...
الاسم بان ... والفعل ... ان يزيد

الف با تا ثا ونحو عمرو بكر بخلاف ما هو مركب مع عمرو لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل
المبنيات عند المصنف **الذي لم يشبه** اى لم يناسب مناسبة مؤثرة
معتبرة في منع الاعراب **مبنى الاصل** اى المبنى الذي هو الاصل
في البنا فلا حاجة فيما يشبه وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف
وبهذا القيد خرج مثل هولا في قام هولا لكونه مشابها للمبنى
الاصل كالحرف في بابه انشا الله تعالى **اعلم** ان صاحب
الكشاف جعل الاسما المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة
معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك
اعربت الكلمة فان ذلك لا يحصل الا باجرى الاعراب على اخر الكلمة
بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد
الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من
كلام الشيخ عبد القاهر الجرجاني واعتبر المصنف مع الصلاحية
حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه واما
وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد
ولذلك يقال لم يعرب الكلمة وهي معربة اصطلاحا وانما عدل
المصنف عن ما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف
اخره باختلاف العوامل لان الغرض من النحو ان يعلم بعوانيه
به احوال اواخر الكلم في التركيب من لم يتتبع لغة العرب
ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كما هي
مستغن عن النحو ولا فائدة له معتدا بها ومعرفة اصطلاحه
والمقصود من معرفة المعرب مثلا ان تعرف انه مما يختلف اخره
في كلامهم ليجعل اخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة
على معرفة انه مما يختلف اخره فلو كانت معرفته متوقفة عليها

معرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان نعرف اولا انه
مما يختلف آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء على
نفسه فينبغي ان يعرف اولا بغير ما عرفه به الجمهور وجعل ما
عرفوه به من جملة احكامه كما فعله المصنف رحمه الله تعالى ٥٥
وحكمه اي من جملة احكام المعرب وآثاره المترتبة عليه من حيث
هو معرب **ان يختلف آخره** اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا
بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف
او صفة بان تتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه
بالحركات **باختلاف العوامل** اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة
عليه في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما
خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا
مضروب واني ضربت زيدا واني ضارب زيدا فان العامل في هذه
الصور يختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف
باختلافه **لفظا او تقديرا** نصب على التمييز اي يختلف لفظ آخره او صفته
او على المصدر اي يختلف اختلاف لفظ او تقدير والاختلاف لفظا
كما في قولك جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما في
قولك جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله فتيٌ وفتيًا
وبفتيٍ انقلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديرا والاختلاف اللفظي
والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا
ينتقض بمثل قولنا رأيت احد ومررت باحد وقولنا رأيت مسلمين
ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف
في آخر احد حقيقة بل حكما فان في احد بعد الناصب علامة
النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية والجمع
فآخر المعرب في هذه الصورة يختلف باختلاف العوامل حكما

لا حقيقة

لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل
اذا ركب بعض الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة لمبني الاصل مع
عامله ابتداء ويعرب عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بحدوث
العامل قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف حكم
آخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الآخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما
كثيرة لم يذكرها ههنا وليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية
الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة له **الاعراب ما**
اي حركة او حرف **اختلف آخره** اي آخر المعرب من حيث هو معرب
ذاتا او صفة **به** اي بتلك الحركة او الحرف وخص بها الموصولة
الحركة او الحرف لاخراج العامل والمعنى المقتضي ولو انتصب ما على
عمومها اخرجا بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر من
السبب السبب القريب والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة
وبقيد الحيثية خرج حركة غلامي لانه معرب على اختيار المصنف
لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث هو معرب
بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القيد تم حد الاعراب
جمعا ومنعا لكن المصنف اراد ان ينبه على فائدة اختلاف
وضع الاعراب فضم اليه قوله **ليدل على المعاني** وكانه اراد
هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن
الحد واللام في ليدل متعلق باختلف باعتبار معنى وضع الاعراب
المفهوم من فحوى الكلام فانه بمعزل عن الفهم على انه النصب واللام
فيه متعلقة بقوله اختلف آخره يعني اختلف آخره ليدل الاختلاف
او ما به الاختلاف على المعاني المعتورة يعني الفاعلية والمفعولية
والاضافة **المعتورة** على صيغة اسم الفاعل **عليه** اي على المعرب
على تضمين معنى الورود والاستيلاء يقال اعتوروا الشيء

وتعاوره اذا تداولوه اى اخذوه جماعة واحد بعد واحد
على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت
المعانى المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة عن جمعه
لتضادها امتنع ان تكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها
اختلاف اخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعانى
ووضع ما يختلف به اخر المعرب لاختلاف تلك المعانى ولذا جعل
الاعراب فى اخر الاسم المعرب لان نفس الاسم تدل على المسمى
والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة متاخرة عن الموصوف
فالانسب ان تكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه وهو
ماخوذ من اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعانى المقتضية
او من عربت معدته اذا فسدت على ان تكون الهمزة
للسلب فيكون معناه ازالة الفساد وسمى به لانه يزيل فساد
التباس بعض المعانى ببعض وانواعه اى انواع اعراب الاسم
ثلاثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف
الاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية اصطلاحا خلافا للضمة والفتحة
والكسرة فانها مستعملة فى الحركات البنائية غالبا وفى الاعرابية
على قلة فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية اى علامة كون
الشىء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ
والخبر وغيرهما والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية
اى علامة كون الشىء مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات
به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة اى علامة كون الشىء مضافا
اليه واذا كانت الاضافة بمعناها مصدر المبنى الى الجانب
المصدر به ايضا كما فى الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع
بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه
واحد فاعطى الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة

لانها

لا نهاية لها فاعطى الخفيف للكثير وما بقى من المعانى علامة غيره
الجر جعل علامة له والعامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اى
يحصل المعنى المقتضى اى معنى من المعانى المعتورة على المعرب
المقتضية للاعراب ففى جاءنى زيد جاء عامل اذ به حصل معنى
الفاعلية فى زيد فجعل الرفع علامة لها وفى رأيت زيدا رأيت
عامل اذ به حصل معنى المفعولية فى زيد فجعل النصب علامة
لها وفى مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة وزيد
فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اى الاسم المفرد الذى لم يكن
مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر
المنصرف اى الذى لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف
كرجال وطلبة فالاعراب فى هذين القسمين من الاسم على الاصل
من وجهين احدهما ان الاصل فى الاعراب ان تكون بالحركة والا
فيهما بالحركة وثانيهما انه اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان تكون
بالحركات الثلاث فى الاحوال الثلاث فاعرابهما بالضمة
رفعا اى حالة الرفع والفتحة نصبا اى حالة النصب والكسرة
جرا اى حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية
بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية او المصدرية فالعامل
الاول مثل جاءنى رجل ورأيت رجلا ومررت برجل والثانى
مثل جاءنى طلبة ورأيت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم
وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم
وعن جمع المذكر السالم فانه سيعلم بالضمة رفعا والكسرة
نصبا وجرا فالنصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل
الذى هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجىء
مثل جاءنى مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف
بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سيـ

نحو جاءني احمد ورأيت احمد ومررت باحمد أخوك وأبوك وحموك
بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها ولا يضاف الا اليها
وهنوك والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات
الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة مفتوحات واوية
وفوك وهو اجوف واوي لان لامه هاء اذ اصله فوه وذو مال
وهو لفيف مقرون بالواو اذ اصله ذوو وانما اضيف ذو الى
الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس فاعراب
هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا
بل حال كونها مكبرة اذ مصغرها معرب بالحركات نحو جاءني اخيك ورأيت
اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب
التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفى بالامثلة
لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات ومضافة
نحو جاءني اخ ورأيت اخا ومررت باخ فينبغي ان تكون مضافة ولكن
الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر
الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذه الشروط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط
اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم
لما جعلوا اعراب المثنى والجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا
اعراب بعض الآحاد ايضا كذلك لئلا تكون بينهما وبين الآحاد
وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا اسماء ستة لان الاعراب
كل من المثنى والمجموع ثلاثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما واختاروا
هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى والمجموع في كون
معانيها منبئة عن تعدد ولزوم حرف صالح للاعراب في اواخرها
بعض الاعراب سيما على خلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد
ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحروف المحذوفة
عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكلتا ولم يذكره

لكونه مع كلا مضافا اي حال كونه مضافا اي حال كون كلا وكلتا
مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار
معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب
بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو
الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي
الاصل لكن تكون حركاته تقديرية لان اخره الف تسقط
بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت
بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب
معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما
ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف
بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه
الالفاظ وان كانت من جهة لفظ صورتها صورة التثنية ومعناها
معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا
وجرا كما سمي جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحا وهو
الجمع بالواو والنون او بالياء والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين
مما لم يكن واحده مذكرا وجمع بالواو والنون وما الحق به وهو اولو
جمع ذو لا من لفظه وعشرون واخواتها اي نظائرها السبع وهي
ثلاثون الى التسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلاثون جمع ثلاثة
والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة من اجزاء العشرة واطلاق
ثلثين على التسعة لانها ثلثة من اجزاء الثلثة وعلى هذا القياس
البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل على اضعاف معينة ولا تعين في الجمع
بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع
مع ملحقاته بالحروف لانهما فرع الواحد وفي اخرهما حرف يصلح لان يكون
وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما

اولان كلا من المثنى والمجموع صفقدم لاجل على اعرابه واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمدة فجعلوا الف المثنى وواو الجمع علامتي الرفع فيهما
ولم يبق من حروف اللين التي هي اولا بالقيام مقام الحركة الا اليا للجر والنصب في المثنى والمجموع والجر اولى بها فعليت الف المثنى وواو الجمع
فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلة بخلاف الرفع

ليكون اعرابهما فرعا لاعرابه كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف
فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب
ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعراب كل واحد
منهما تلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها لبقي
المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها لبقي المثنى بلا اعراب فوزعت
عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع
للتثنية في الفعل نحو نصرا وضربا والواو علامة الرفع
في المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو نصروا وضربوا وجعلوا
اعرابهما بالياء حالة الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء
في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في المجموع لثقل الكسرة
وقلة المجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر
لوقوع كل منهما فضلة في الكلام فلما فرغ من تقسيم الاعراب
الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما شرع في بيان مواضع الاعراب
اللفظي والتقديري اللذين اشار الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما
كان التقديري اقل اشار اليه اولا ليبين ان اللفظي ما عداه فقال
التقديري اي تقدير الاعراب **فيما** اي في الاسم المعرب الذي **تعذر**
الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي
هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية **كما** في الاسم المعرب بالحركة
الذي في اخره الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا
بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين **كعصا** بالتنوين فان
الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة **و** كما في الاسم المعرب
بالحركة المضاف الى ياء المتكلم **نحو غلامي** فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم
بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان تدخل عليه حركة
اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة كما ذهب اليه بعض

16

من ان اعراب مثل هذى الاسمين حالة الجر لفظي غير مرئي **مطلقا** اى في الاحوال الثلثة يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها **او استثقل** عطف على تعذر اى تقدر الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذى استثقل ظهور الاعراب ولفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن تكون ظهورها في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذى في اخره يا مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين **كقاض** او غير محذوفة كالقاضي **رفعا وجرا** اى في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على اليا دون الفتحة **ونحو مسلمي** عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد تكون في الاعراب بالحركة وقد تكون في الاعراب بالحروف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة **رفعا** يعني تقدر الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاني مسلمي فان اصله مسلموى سقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو واليا والسابق منهما ساكن فانقلب الواو يا وادغمت اليا في اليا وكسر ما قبل اليا فلم يبق علامة الرفع التى هي الواو في اللفظ فصار الاعراب في حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فان الاعراب للخروج اليا عن حقيقتها فان اليا المدغمة يا وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلاث نحو جاني ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما اسقط حرف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظيا بل صار تقديريا **واللفظي** اى الاعراب المتلفظ به **فيما عداه** يعني فيما عدى ما ذكر مما يتعذر فيه الاعراب او استثقل **ولما** ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف ومعرفته بمعرفة

المنصرف على قياس الاعراب التقديري و اللفظي عن غير المنصرف
واكتفى بمعرفته فقال غير المنصرف ما اى اسم معرب فيه علتان
يوثران باجتماعهما واستجماع شرايطهما فيه اثرا سيجي ذكره
من علل تسع او علة واحدة منها اى من تلك التسع تقوم هذه
العلة الواحدة مقامهما اى مقام هاتين العلتين بان يؤثر وحدها
تأثيرهما وهي اى العلل التسع المجموع ما في هذين البيتين لا من الامور
التسعة لان كل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد
من هذه الامور وذلك المجموع علة وصف و تانيث ومعرفة وعجمة
ثم جمع ثم تركيب والعبارة في عطف هاتين العلتين من الواو الى ثم
لمجرد المحافظة على الوزن والنون زائدة من قبلها الف ووزن
فعل وهذى القول تقريب قوله زائدة منصوب على انه حال اذ
المعنى ويمنع النون الصرف في حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف
اعنى من قبلها او مبتدأ خبره الظرف المقدم ولا حاجة الى التكلم من
هذين التوجيه زائدة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذى نعبر عنهما
بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف
متعلقا بالزائدة ولا يدل زائدة الالف قبل النون استراكهما
في وصف الزائدة و تقدم الالف عليها في هذى الوصف فهم زائدتها
ضمنا وهذى كما اذا قلت جاء زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل
على استراكهما في وصف الركوب و تقدم اخيه عليه في هذى الوصف
وقوله وهذى القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب
لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد من
الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في التحقيق
اثنتان منها لا واحد او القول بانها تسع تقريب لها الى ما
هو الصواب لان فيها اختلاف فقال بعضهم انها تسعة

وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احدى عشر لكن القول بانها تسعة
يقرب الى ما هو الصواب من المذاهب الثلاثة ثم انه ذكر امثلة
العلل المذكورة على ما ذكرها في البيتين فقال عمر مثال
العدل واحمر مثال الوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال
المعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة
الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد
مثال للجمع ومعدي كرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون
واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اى حكم غير المنصرف والاثر المترتب
عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما ان
لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في الاسم
علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين
بالنسبة الى الاسم احدهما افتقاره الى الفاعل واخريهما اشتقاقه
من المصدر فيمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين
الذي هو علامة المتمكن وانما قلنا ان لكل علة فرعية لان العدل
فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير
لانك تقول قائم ثم تقول قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول
رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام
ان لا تخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد
والالف والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع لوزن
الاسم لان الاصل في كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا
وجد فيه هذى الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي ويجوز اى لا يمتنع
سواء كان ضرورة او غير ضرورة صرفه اى جعله في حكم المنصرف
بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان
غير المنصرف عند المصرف فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما

واما عبرة او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات
والسكنات كمساجد ومصابيح والثاني التأنيث لا مطلقا بل
بعض اقسامه وهو الف التأنيث المقصورة والممدودة اي كل
واحد منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمان للكلمة وضعا لا تفارقانها
اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فجعل لزومهما للكلمة
بمنزلة تأنيث اخر فصار التأنيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست
لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين
المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يقو
قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون
الاسم معدولا خروجه اي خروج الاسم اي كونه خارجا
عن صيغته الاصلية اي عن صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة
ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة
المشتقات فاضافة الصيغة الى ضمير الاسم تخرج المشتقات
كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون
المادة باقية والتغيير انما وقع في الصورة فقط فلا يصدق على
المحذوفات كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان
المادة ليست باقية فيها وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم
دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر
مغايرتها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت
الاولى داخلة تحتهما فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات
الشاذة فلا نسلم انها خارجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر
ان مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست خارجة عما هو
القياس فيهما اعني اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس والناب
ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر

وما جاء خلاف العدد والتأنيث فيه لا يمكن جعلها للاسم عنهما وهل المراد
بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى
حكمه للضرورة اي لضرورة الشعر او رعاية القافية فانه اذا وقع
غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه
عن الوزن او زحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله
صبت على الايام صرن لياليا * واما الثاني فكقوله * اعد ذكر نعمان
لنا ان ذكره * هو المسك ما كررته يتضوع * فانه لو فتح نون نعمان من
غير تنوين يستقيم الوزن لكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة
كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضروري
فكيف يحمل قوله للضرورة عليه قلنا الاحتراز عن بعض الزحاف
اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما الصرف
لرعاية القافية فكما في قوله * سلام على خير الانام وسيد * حبيب
اله العالمين محمد * بشير نذير هاشمي مكرم * عطوف رؤوف من يسمه
باحمد * فانه لو قال باحمد لاخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف
الروي في سائر الابيات الدال المكسورة او التناسب اي ولضرورة
صرف غير المنصرف لتحصيل التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية
التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة
مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف
الذي يليه اعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا مثال لمجموع
غير المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف
لتناسبه او ما يقوم مقامهما اي العلة الواحدة التي تقوم
مقام علتين من العلل التسع علتان حكما فانها فانية كل واحدة
منهما مقام علتين لتكررها احداهما الجمع البالغ الى صيغة
منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كاكالب واساود

جمعهما أولا على أقواس وأنياب وإخراج أقوس وأنيب عنهما أولى
بعض الشارحين وقد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو أعم منه
إذا كان المقصود تمييزه عن بعض ما عداه فيمكن أن يقال ههنا
المقصود تمييز العدل عن سائر ما عداه من العلل التسع لا عن كل
ما عداه وبحسب ذلك يحصل بتعريفه هذا التمييز لا بأس بكونه أعم منه
فح لا حاجة في تصحيح هذا التعريف إلى ارتكاب تلك التكلفات
واعلم أنا نعلم قطعا أنهم لما وجدوا ثلث ومثلث وأخر وجمع
وعمر وزفر غير منصرفة ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية
أو العلمية احتاجوا إلى اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار إلا العدل
في عمر ونحوه فيها إلا أنهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الأمثلة
فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر ولكن لا بد في اعتبار العدل
من أمرين أحدهما وجود أصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار
إخراجه عن ذلك الأصل إذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الإخراج
ففي بعض تلك الأمثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الأصل
المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع
الصرف ففرض له أصل ليتحقق العدل بإخراجه عن ذلك الأصل
فانقسام العدل إلى التحقيقي والتقديري إنما هو باعتبار كون ذلك الأصل
المحقق المعدول ولا دليل عليه إلا منع الصرف فعلى هذا قوله
تحقيقا معناه خروجا محققا بأن يكون له أصل محقق يدل عليه دليل غير
منع الصرف كثلث ومثلث والدليل على أن أصلهما أن في معناهما تكرارا
دون اللفظ والأصل فيه أنه إذا كان المعنى مكررا يكون
اللفظ أيضا مكررا كما في جاء القوم ثلاثة ثلاثة فعلم أن أصلهما لفظ
مكرر وهو ثلاثة ثلاثة وكذلك الحال في أحاد وموحد وثناء ومثنى إلى رباع
ومربع فالإلحاق وفيما وراءها إلى عشار ومعشر خلاف الصواب

تحقيقا

مجيئهما والسبب ومنع صرف ثلث ومثلث وأحوالهما العدل والوصف
لأن الوصفية العرضية التي كانت في ثلاثة ثلاثة صارت أصلية في ثلث
ومثلث لاعتبارها فيهما وضعا له وأُخَر جمع أخرى مؤنث آخر وآخر
اسم تفضيل لأن معناه في الأصل أشد تأخرا ثم نقل إلى معنى
غير وقياس اسم التفضيل أن يستعمل باللام أو الإضافة أو
من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم أنه معدول عن أحدها
فقال بعضهم إنه معدول عما فيه اللام أي عن الآخر وقال
بعضهم هو معدول عما ذكر معه كلمة من أي عن آخر من وإنما
لم يذهب إلى تقدير الإضافة لأنها توجب التعريف أو البناء أو إضافة
أخرى مثلها نحو حسبك وقبل ويا تيم تيم عدي وليس في أخر شيء
منها فتعين أن يكون معدولا عن أحد الأخيرين وجُمَع جمع جمعاء
مؤنث أجمع وكذلك كُتَع وبُصَع وبُتَع وقياس فعلاء أفعل إن كانت
صفة أن تجمع على فُعْل نحو حُمْر وإن كانت اسما أن يجمع على فعالى
أو فَعْلاوات كصحارى أو صحراوات
جمع أو جماعى أو جمعاوات فإذا اعتبر إخراجها عن واحد منها
تحقق العدل فأحد السببين فيها العدل التحقيقي والآخر الصفة
الأصلية وإن صارت بالغلبة في باب التأكيد اسما أو في أجمع
ما ذكر بالأسماء الجموع الشاذة كالأنيب والأقوس فإنه لم يعتبر إخراجها
عما هو القياس فيهما كالأنياب والأقواس كيف ولو اعتبر جمعهما
أولا على أنياب وأقواس فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا فائدة للإخراج
المخرج ليلزم من مخالفتهما الشذوذ حتى أن الحكم بالشذوذ ومن هذا
تبين الفرق بين الشاذ والمعدول أو تقديرا أي أو خروجا كائنا
عن أصل مقدر بمعنى أنه يكون الداعي إلى تقديره وفرضه منع

الصرف لا غير كعمر وكذلك فرقانهما لما وجدا غير منصرفين ولم
يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف
اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير
منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدل عنهما الامر في
وفصل باب قطام المعدول له عن فاعلة واراد ببابها كلما هو على
فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة تميم فانهم اعتبروا
العدل في هذا الباب حملا له على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل
حضار ووبار وظفار فانها مبنية وليس فيها الا السببان العلمية
والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيها العدل ليحصل سبب
البناء فلما اعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداها مما جعلوه
معربا غير منصرف ايضا حملا على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق
السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل
على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا تعالى ذكر باب قطام
ههنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب
منع الصرف وانما قال في بني تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن
فيه ولكن اجمعين بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء
مبنية بل جعلوها غير منصرفة فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها
لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها الوصف وهو كون الاسم
دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت دلالته عليه
بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما احدث مع بعض صفاتها
الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع مررت بنسوة اربع
فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد ولا وصفية فيه بحسب
الوضع بل قد يعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه اجري فيه
على النسوة التي هي من قبيل المعدود وانه لا عدد جعل ان معناه مررت
بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصف عرض له في الاستعمال

لا الاصل والاستعمال بحسب الوضع المعتبر في سببيته منع الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته ولذلك قال المصنف رحمه الله **شرطه** اى شرط الوصف في سببيته منع الصرف **ان يكون** وصفا **في الاصل** الذى هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقى على الوصفية الاصلية او زالت عنه **فلا تضره** بان تخرجه عن سببية منع الصرف **الغلبة** اى غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة **فلذلك** المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة **صرف** لعدم اصالة الوصفية **اربع** في قولهم **مررت بنسوة اربع وامتنع** من الصرف لعدم مضرة الغلبة **اسود وارقم للحية** الاول للحية السوداء والثانى للحية التى فيها سواد وبياض **وادهم** حيث صار اسما **للقيد** من الحديد لما فيه من الدهمة اعنى السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف ثم نهج استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع الصرف لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال **وضعف منع افعى اسما للحية** على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة التى هي الخبث **وكذلك منع اجدل للصقر** على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة **واخيل للطائر** اى لطائر ذى خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من

ووجه منع ضعف الصرف في هذه الاسما عدم الجرم بكونها اوصافا في
اصله فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في [illegible] الاصل
ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف **التانيث اللفظي الحاصل**
بالتا لا بالالف فانه لا شرط له **شرطه** في سببيته منع الصرف **العلمية**
اي علمية الاسم المؤنث **المتصير** التانيث لان هذا لان الاعلام محفوظة
عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت
العلمية عليه لا ينفك عن الكلمة **والتانيث المعنوي كذلك** اي كالتانيث اللفظي
الحاصل بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها في التانيث
اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولابد
في وجوبه من شرط اخر كما اشار اليه بقوله **وشرط تحتم تاثيره** اي
شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد امور ثلثة
زيادة على الثلثة اي زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب
او تحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر **او العجمة** مثل
ماه وجور وانما اشترط في وجوب تاثير التانيث المعنوي احد الامور
الثلثة لتخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التي من شانها
ان تعارض ثقل احد السببين فلم احتم تاثيره وثقل الاولين ظاهر
وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب **فهند يجوز صرفه** نظرا
الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي اعني احد الامور الثلثة
ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود سببين فيه **وزينب وسقر** علما
لطبقة من طبقات النار **وماه وجور** علمين لبلدتين **ممتنع** صرفها
اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو
الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم
تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوي
مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة **فان سمي به** اي بالمؤنث المعنوي
مذكر فشرطه في سببيته منع الصرف **الزيادة على الثلثة** لان الحرف
الرابع في حكم تاء التانيث قائم مقامها **فقدم** وهو مؤنث معنوي

سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل منصرف لان التأنيث الاصلي زال بعلميته للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث سماعي معنوي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل ممتنع من الصرف لانه وان زال التأنيث بعلميته للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر عدم ظهور التاء المقدرة كما تقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديم بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير ظهور التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتأنيث الحكمي المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها اي شرط تأثيرها في منع الصرف ان تكون علمية اي تكون هذا النوع من جنس التعريف على ان تكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة في ضمنه على ان تكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات [illegible] والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجيء او في حكمه فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعله البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب [illegible] وشرطها في منع الصرف شرطان الاول ان تكون علمية اي تكون منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان تكون محققة وصنف العلم في العجم حقيقة كابراهيم واسحاق او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون لانه كان في العجم اسم جنس يسمى به الجيد [illegible] القرى لجودة قراءته قبل ان تتصرف

فيه العرب وكانه كان علما في العجمة واما تحلحلت شرطا ليلا ينصرف فيها
العرب مثل نصر فانهم في كلامهم فيضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع
الصرف وعلى هذا لو سمي بمثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم العلمية في العجمية
وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او زيادة على الثلثة
اي بلا ثه احرف ليلا تعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا تفريع
بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهو
احساس المص لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها
مع سكون الوسط واما التانيث فلان له علامة مقدرة تظهر في بعض
التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان لا يعتبر
وان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط فيما سبق
فلم لم يعتبرها هنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقويته شمس احد
لا لا تقاوم سكون الاوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقويته سبب
احد اعتبارها سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن
وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط
وفي ابراهيم الزيادة على الثلاثة وانما خص النقض بنوح بالشرط الثاني لان
المص التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انه
مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده
كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبيا عليهم ممتنعة عن الصرف الا ستة
محمد صلى الله عليه وآله وسلم وصالح وشعيب وهود لكونها عربية
ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه
ونونه ... من ان العرب ... ولم يستعمل ومن كان قبله كلهم
عبري وهود قيل استعمل ... فكان كنوح الجمع وهو شرط ... المصلحا
السنن شرطه اي شرط قيامه مقام سببين صيغة منتهى الجموع
وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان
او ثلثه اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى بعدها
ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور

مرتين تكسيرا وانتهى تكسيرها المغير للصيغة في ما جمع السلامة
فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة نحو ايامن جمع
ايمن على ايامن وصواحب جمع صاحبة على صواحبات واما اشتراط
لتكون صيغة مصونة عن قبول التغيير فنون بغير هاء منقلبة
عن تا التانيث حالة الوقف والمراد بها تا التانيث باعتبار ما تؤول
اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارة جمع فارهة واما اشتراط كونها
بغيرها لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفرد كان كفرازنة
فانها على زنة كراهية وطواغية بمعنى العراهة والطاغية فيقع خلل
في قوة جمعيته فنونه ولا حاجة الى اخراج نحو ... ابي فانه من بحجمى
ليس جمعا لا في الحال ولا في المال فاما الجمع مدائن وهو ...
بخلاف فرازنة فانها جمع فرزن او فرزان تكسر الفاء فعلم مما سبق
ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما تكون بعد الفها
وثانيهما ما تكون بعدها فاما ما كان بعدها فيمتنع صرفه لوجود شرط
ثانيها كمساجد مثال لما بعد الالف حرفان ومصابيح مثال
لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما هو وا... وامثاله
مما هي على صيغة منتهى الجموع مع هائه فمنصرف لفوات شرط ثانيه
الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع هذا جواب عن سؤال
مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير
كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع
ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون
منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما
للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية
لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع ... حضجر بمعنى
عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها فكان كل

وجد فيها جماعة من هذين الحسن والمعتبر في منع الصرف هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث المعنوي لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا علميته غير موثر والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مونثا وانما اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذين العدول ولم ينقل الجمع شرطه ان تكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصفية قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضة غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا اعتبار للعارض في الجمعية **وسراويل** جواب عن سوال مقدر تقديره ان يقال قد نقضتم على الاشكال الاول الوارد على قاعدة الجمع فما تجعل الجمع اعم من ان تكون في الحال او في الاصل فانتم تقولون في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه **فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر** في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت **فقد قيل** في التفصي عنه انه اسم **اعجمي** ليس بجمع في الحال ولا في الاصل **حمل** في منع الصرف **على موازنه** اي على ما يوازنه **من الجموع العربية** كاناعيم ومصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذين التعريفين اعم من ان تكون حقيقة او حكما فبنا هذين الجواب على تعميم الجمعية لاعلاء زيادة سبب اخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن **وقيل** هو اسم **عربي** ليس بجمع لفظا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه **جمع سروالة تقديرا** وفرضا فانه لما وجد غير منصرف وهو قاعدتهم ان هذين الوزن

بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدروا حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل اي سراويل بعد تحقق جمعيته تحقيقا والاصل في الاسماء **واذا صرف** الصرف **فلا اشكال** بالنقض على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصي عنه **ونحو جوار** اي كل جمع منقوص على وزن فواعل يائيا كان او واويا كالجواري والدواعي **رفعا وجرا** اي في حالتي الرفع والجر **كقاض** اي حكمه حكم قاض في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه بحسب الصورة نقول جاءني جوار ومررت بجوار كما نقول جاءني قاض ومررت بقاض وفي حالة النصب فالياء منه كه مفتوحة نحو رايت جواري فلا اشكال في حالة النصب لانه اسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فقد ذهب بعضهم الى ان الكلمة منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها واصل جوار في حالتي جواري بالضم والتنوين فاعلان الاصليان الاسم العرفي مبني الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فصار جوار على وزن كذلك بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يرى الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول رايت جواري وبها جاء اللغة على بعد منع الصرف على الاعلال فانه حينئذ تكون الياء مفتوحة في حالتي الجر والفتحة خفيفة على الياء فلا تقع فيه واما في حالة الرفع فاصل جوار جواري بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها

النون فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ وعلى هذه اللغة
لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيها الاعلال في
حالتين كما عرفت ومنها المركب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة
من غير حرفية جزء ولا نسبة والنجم ويخرج بقيد علمين شرطه العلمية ليأمن
من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر في منع الصرف وان لا يكون باضافة
لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف تؤثر في المضاف
اليه ما تضادّه اعني منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام المشتملة على
الاسناد من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا فانها باقية في حالة العلمية على
ما كانت عليه قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لاجل انها على قصة غريبة
ولو تطرق اليها التغيير يمكن ان تفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات
فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان
على المصنف ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف
ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلت كانه
اكتفى في ذلك بما ذكر فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة
على الاسناد فلم يذكر بناءها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك
فانه علم لبلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك اسم صاحب هذه
البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية
او غيرهما الالف والنون المزيدتان وهما من اسباب منع الصرف يسميان
مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد ويسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما
الفي التانيث في منع دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما
لمنع الصرف انما كونهما مزيدتين او في عينيتهما الزيادة علمية واما مشابهتهما
لالفي التانيث والراجح هو القول الثاني ثم انهما ان كانا في اسم نعني به
ما يقابل به الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اعم لانه لا بد على
ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب

ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور
ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة فشرطه اي
شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما
سبب واحد او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية تحققا
للزوم زيادتهما او لتمتنع التاء فيتحقق شبههما بالفي التانيث كعمران او كانا
في صفة فانتفاء فعلانة ان كان الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء
فعلانة بمعنى امتناع دخول تاء التانيث عليه لتتحقق مشابهتهما بالفي
التانيث على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه
عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا تكون
فعلانة فتتحقق مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ومن ثم اي ومن اجل
المخالفة في الشرط اختلف في رحمن في انه منصرف او غير منصرف فانه
ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة بالله لا تطلق
على غيره تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط
انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى
فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه على لوجود الشرط
على المذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة وندمان فانه لا خلاف
في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى ما هنا
اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف
بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة وزن الفعل وهو كون الاسم
على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببيته منع
الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص في اللغة العربية
بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل كشمر على
صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة
وجعل علما للفرس وكذلك بذر لماء وعثر لموضع وخضم لرجل افعال
نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسم لصبغ معروف وهو العندم
وشلم علم للموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية

ولا يخرج في ذلك الاختصاص ومثل ضُرِبَ على البنا للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيد بالبناء للمفعول فانه على البنا للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا النحاة او تكون غير مختص لكن تكون في اوله اي في اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حروف زائد من حروف انيت كزيادته اي مثل زيادة حرف او حرف زائد من حروف انيت في اول الفعل غير قابل اي حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل للتا لانه لخرج الوزن بهذه التا لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل فلو قال غير قابل للتا قياسا بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمي به رجل فان لحوق التا به للتانيث فلا تكون قياسا ولا اسود فان لحوق التا اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة ومنه اي ومن اجل اشتراط عدم قبول التا امتنع احمر من الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التا وانصرف يعمل لقبوله التا في يعملة للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية موثرة اي كل اسم غير منصرف تكون فيه علمية موثرة في منع صرفه بالسببية المحضة او مع شرطيتها لسبب اخر واحترز بذلك عما لجامع الف التانيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف ولا تاثير فيه للعلمية اذا نكر بان يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد وزيد اخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق صرف لما تبين اي ظهر حين بين اسباب منع الصرف وشرايطها فيما سبق من انها اي العلمية لا تجامع موثرة الا ما اي السبب الذي هي اي العلمية شرط فيه وذلك في التانيث بالتا لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون

قوله اما صحة ... [illegible]

صفتها فعل النفقة ... [illegible]

هكذا بين لان ... [illegible]

اولا لنا ... [illegible]

ان نعيد ... [illegible]

قوله او من صفتها وهو

ان لا يدل الا على معنى لا في نفسها

اشاره السيد المحقق الى مشهور ثبوت الدلالة

بوجه وجيه عن مشهور وهو يدل على معنى لا في نفسها

ان تعيد من الكلام او يدل على معنى في المشهور من المعنى الحرفي بوجه

فالعبارة في كونه في نفسها وهو اولى من المشهور لاحتمال تعين

والتوجيه في كونه عدم الدلالة وكلام الماتن في تعريف الحرف يدل على معنى لا في نفسها

المقصود الا انه يحتاج الى قيد فقط لان الفعل يدل على معنى في شرح المفتاح بعض

السيد الا انه لا يدل الا على معنى لا في نفسها فان قلت كلام السيد في تعريف الواضح

قال المراد بالدلالة ههنا قلت المراد بالدلالة في نفسها

ان الحرف جاز بنفسه وكيف النفي ههنا ... توقف الفهم على الغير لعدم الاحتياج

حاصله وجه ان المعنى وبعدم الدلالة ...

بالنظر الى فهمه منه في نفس الامر فاحفظه ... [illegible]

[illegible]

قوله والعطف نصبا

قال قدس سره في الحاشية

هذه التراكيب من قبيل التعطف

على معمولي عاملين مختلفين لكن المعمول

المعدوم مجرور اجازه المحقق الرضي

والاولان اذا لا يتقدم عطف على الضمير

على ... فعا والعاطف وانهما ... هو الاعراب

المعرب ... والغير من علم المتعلق الاعراب

نصب جزء بيان اقسام الاعراب الاتقدير

ومجازها ولا دان لا يلحظ الكلام فان

الاعراب في نطق كلامه في كونه

فلا ... [illegible]

عاملا ... [illegible]

محلا ... [illegible]

[illegible]

قوله فمثل عبد الله خارج عنه فانه لا يقال له لفظ واحد وجه ذلك ان اللفظ مالا يصح ان يتكلم به
مرتين باعتبار ما ويصح ان يتكلم بعبد الله مرتين باعتبار وضعه الاضافي وفيه ما ذكره العلامة
الثاني المحقق التفتازاني في شرح الشرح لمختصر الاصول للمص ان عبد الله اسم باتفاق النحاة وكل اسم
كلمة كذلك ونحن نظن ان اخراج عبد الله من تعريف المفصل قريب بلا مرية كيف وقد قال في المفصل
بعد تعريف الكلمة بهذا المعرف وهي جنس تحته ثلثة انواع الاسم والفعل والحرف ثم قال ومن اصناف
الاسم العلم وهو ما علق على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل
فالمفرد نحو زيد وعمرو والمركب اما جملة او اما غير جملة اسمان جعلا اسما واحدا نحو معدي كرب وبعلبك او مضاف
ومضاف اليه كعبد مناف وامرئ القيس والكنى لكن انه يخرج ح من تعريف الكلمة بعلبك علما مع انه
ان يدخل في تعريف الكلمة لكونه معربا باعراب واحد على ان غرض النحوي ليس بيان اخر الكلمة مطلقا بل
على وجه يتميز ما هو حالها باعتبار كونها كلمة حقيقية عما هو حالها باعتبار الاصل وعلى وجه يتميز ما هو
حالها باعتبار كونها كلمة حقيقية وما هو حالها باعتبار كونها كلمة حكما وذلك يقتضي كون عبد الله داخلا
في حد الكلمة ليبين ان الاعراب فيها ليس باعتبار الحال بل باعتبار الاصل وكون بصرى خارجا عنه
ليبين ان اعرابه على ضرب من المسامحة واجرائه مجرى الكلمة ... عصام

[illegible]

27

المزيد فيه فان كل واحد من هذه الاسباب الاربع مشروط بالعلمية
الا العدل ووزن الفعل استثنى مما بقي من الاستثنى الاول اى
لا تجامع غيرهما مما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية
تجامعهما موثرة بلا تأثير في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما في ثلث ومثلث
واحمر وهما اى العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة
بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة
في منع الصرف فلا يكون اى لا يوجد شيء من الامر الذى من مجموعهما
الشيئين ومن احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر العلم
المنصرف الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب اى لم يبق فيه سبب
فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه قد انتفى احد
السببين الذي هو العلمية بتنكيره والسبب الاخر المشروط بالعلمية من
حيث هو وصف سببيته فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على
سبب واحد فيما هي ليست بمشروطة من العدل ووزن الفعل هذا وقد
قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسر الميم علما للمفازة من اوزان الفعل
مع وجود العدل فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان يجيء بالضم فلما
جاء بكسر علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز
ان يكون اصمت بكسر وان لم يشتهر فلا وزن الفعل محقق فيها العدل
محققا كما او نقول لم يجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان
مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضى
منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وهاهنا لا يقتضيه
لوجود السببين في اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث المعنوي
ثم انه اشار الى استثنى مثل احمد علما اذا نكر عن هذه القاعدة فقال وليس
بقوله وخالف سي الاخفش الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه
ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكر من القاعدة جعله الاصل

وانسب المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك
انصراف نحو احمر علما اذا نكر والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه
قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران وامثاله ولو خرج عنه افعل
التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية
فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذا افعل التفضيل الذي جرد من التفضيلية
فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه فصار
افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية
فيه بسبب من التفضيلية اعتبار الصفة الاصلية اي انما خالف سيبويه الاخفش
لاجل اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير
لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف
للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين وان
قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها
ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف
قلت الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال
الوصفية عنهما وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل
بقي فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم
للحية التي فيها سواد وبياض وفيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من
اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت
بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد
زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم
يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل او الالف والنون وهذا
القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا
لزمه ان يعتبره في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف
الاصلي والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزمه اي سيبويه من اعتبار

او

الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي كل
علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية
الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم في
باب حاتم على تقدير منعه من الصرف الكلام من اجتماع اعتبار متضادين
بمعنى الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم
واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية
الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم فانه ليس فيهما اجتماع التنافي
بين الوصفية المحققة والعلمية لان الوصفية الاصلية التي ابطلها
العلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية ومنع من الصرف
مثل حاتم لا يلزم اجتماع متضادين قلنا تعتبر احد المتضادين بعد زواله
مع صاحبه في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع متضادين لكنه
شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اي باب غير المنصرف
باللام اي بدخول لام التعريف عليه او الاضافة اي اضافته الى غيره ينجر
اي يصير مجرورا بالكسر اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف
بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر
يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذه الاسماء في
هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا
لان عدم انصرافه انما كان لمشابهته للفعل فلما ضعفت هذه المشابهة
بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية
ورجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع
مع اللام او الاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا لان
الممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو
بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم يعد الا ما سقط
التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقوطه

السوق لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلمين ان كانتا
باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زال
احدهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة
فان كانت العلمية شرطا للسبب الاخر زالتا معا كما في ابراهيم وان لم
تكن شرطا كما في احمد زالت احديهما وان لم تكن هناك علمية كما في احمر بقيت
العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به المنصرف وغير المنصرف

٥ المرفوعات ٥

جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل وجمع
هذا الجمع جمع جاء صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات المذكورة من الخيل
وجمال سبحلات اى ضخمات وكالايام الخاليات هو اى المرفوع الدال
عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل اي
اسم اشتمل على علم الفاعلية اى علامة كون الاسم فاعلا وهى الضمة
والواو والالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها
لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ
معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمه معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا
وكيف تختص الرفع بما عدى الرفع المحلي وهو بحث مثلا عن احوال الفاعل
اذا كان مضمرا متصلا كما سيجي فمنه اى من المرفوع او ما اشتمل على علم الفاعلية
الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جز الجملة ٥
الفعلية التى هى اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدء وقيل
اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو
التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق وكان اقوى
بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اى الفاعل ما اى اسم حقيقة
او حكما ليدخل فيه نحو قولهم اعجبني ان ضربت زيدا اسند الفعل اليه
بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود
المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها
او شبهه اى ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل مثل اسم الفاعل

و الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف
وقدم اي الفعل او شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به
عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى
ضمير الشي اسناد اليه في الحقيقة لكنه موخر عنه والمراد تقدمه
عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدا المقدم عليه خبره نحو قائم زيد
من يكن مكانا فان قيل قد يجب تقدمه اذا كان المبتدا نكرة والخبر
ظرفا نحو في الدار رجل قلنا المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر
مما يجب تقدمه على الاطلاق نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به
اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريقة قيامه
به ان تكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة
المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب
زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب
من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف واما على مذهب من جعله داخلا
فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به
مثل زيد في قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في
قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل
اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه اذا لم يمنع مانع ان يلي فعله المسند اليه
اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء اخر من معمولاته لانه كالجزء
من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام في ضربت
لانه لئلا يلزم توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل
الذي يقتضي تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه
زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر
مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتأخر
مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا

بل لفظا فقط وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك
قول الشاعر جزا ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
واجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام
وبانه لا نسلم ان الضمير راجع الى عدي بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل
اي جزى رب الجزاء **واذا انتفى الاعراب** الدال علامة على الفاعلية والمفعولية
بالوضع **لفظا فيهما** اي في الفاعل المتقدم ذكره صريحا وفي ضمن
الامثلة وفي المفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة **والقرينة** اي الامر الدال
عليهما لا بالوضع اذ لا نعهد ان يطلق علامة وضع بازاء شيء انه قرينة عليه فلا
يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة شاملة له وهي اما لفظية مثل نحو
ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى **او كان الفاعل ضميرا**
متصلا بالفعل بان يكون بارزا او مستترا او مستكنا نحو ضربت علامة بشرط ان يكون
المفعول متاخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت **او وقع مفعوله**
اي مفعول الفاعل **بعد الا** بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير
نحو ما ضرب زيد الا عمرا **او بعد معناها** نحو انما ضرب زيد عمرا **وجب تقديمه**
اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب
فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا
فلما فات الاتصال الى الانفصال واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط
توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب
فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع
جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمرا
الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون ضاربا لشخص اخر
فلو ~~انقلب الحصر المطلوب~~ احدهما الى الاخر انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا
بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول على
الفاعل مع الا فقيل ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية
زيد في عمرو اذ الحصر انما هو فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب
تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل

تمامها

تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب
احد احدا الا عمرو زيد فيكون انحصار صفة كل منهما في الاخر وهو ايضا
خلاف المقصود اذ المقصود الحصر في احدهما واما وجوب تقديمه عليه
في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا فلان الحصر ههنا في الجزء الاخير فلو
اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا **واذا اتصل به** اي بالفاعل **ضمير مفعول**
نحو ضرب زيدا غلامه **او وقع الفاعل بعد الا** المتوسطة بينهما في صورتي
التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما
عرفت انفا **او** وقع الفاعل بعد **معناها** اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد
او اتصل مفعوله بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل **وهو** اي الفاعل
غير متصل نحو ضربك زيد **وجب تأخيره** اي تأخير الفاعل عن المفعول في جميع
هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا
ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل
غير متصل فلانه فات الاتصال الى الانفصال بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه
وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب تقديم
الفاعل نحو ضربتك **وقد يحذف الفعل** الرافع للفاعل **لقيام قرينة** دالة
على تعيين المحذوف **جوازا** اي حذفا جائزا **في مثل زيد** اي فيما كان
جوابا لسؤال محقق **لمن قال من قام** سائلا عمن يقوم به القيام فحذف
فيجوز ان تقول زيد بحذف قام اي قام زيد ويجوز ان تقول قام زيد بذكره
وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير
الفعل يوجب حذف احد جزئيها والتقليل في الحذف اولى **وكذا** يحذف
الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر كقول الشاعر في مرثية يزيد
بن نهشل **ليبك** على البناء للمفعول **يزيد** مرفوع على انه مفعول ما لم يسم
فاعله **ضارع** اي عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع

حصل ثم يقرّينة السؤال المقدر وهو من تبكيه واما علا رواية ليبكي يزيد

علا البنا للفاعل ونصب يزيد وليس مما نحن فيه **لخصومة** متعلق بضارع

اى تبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصما لانه كان ظهيرا للعجزة الاذلا

واخ النعت ومختبط مما تطيح الطوائح و المختبط السايل من غير وسيلة

والاطاحة الاهلاك والطوايح جمع مطيحة علا غير القياس كلواقح جمع ملقحة

ومما متعلق بمختبط وما مصدرية اى تبكيه ايضا من يسال بغير وسيلة

من اجل المهلكات ماله ومن يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان يعطي السائلين

بغير وسيلة **وقد** يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة علا تعيينه **وجوبا**

اى حذفا واجبا **مثل وان احد من المشركين استجارك** اى في كل موضع حذف

الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشى من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يصف

المفسر مفسرا بل صار حشوا لخلاف المفسر الذى فيه ابهام بدون

حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك حالي رجل اى زيد فتعدل

الانه وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل

محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثانى وانما وجب

حذفه لان مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا

بالابتدا لامتناع دخول الشرط علا الاسم بل لابد له من الفعل **وقد يحذف**

وقد يحذفان اى الفعل والفاعل **معا** دون الفاعل وحده **مثل نعم جوابا**

لمن قال اقام زيد اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم ومقامها

وهذا الحذف جائز لقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يوجد موجدا

ومقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك والمقدر الجملة الفعلية لا

الاسمية بان يقال نعم زيد قائم ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة

فعلية **واذا تنازع الفعلان** بل العاملان اى التنازع يجري في غير الفعل

نحو زيد معط ومكرم عمروا وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر علا الفعل

لاصالته في العمل واما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين

اقتصارا علا اقل مراتب التنازع وهو الاثنان **ظاهرا** اى اسما ظاهرا

واقعا **بعدهما** اى بعد الفعلين احترز عن المتقدم عليهما والمتوسط بينهما

معمول

معمول للفعل الاول اذ هو مستحقه قبل الثانى فلا يكون فيه مجال تنازع

ومعنى تنازعهما فيه انه بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون

موضع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل ويكون

تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا الفعل

الثانى وصح كونه متصلا بالفعل الثانى لا يجوز ان يكون معمولا للاول

واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع

لامكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند

البصريين وفي الثانى عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف

ولا يصح اضماره معه ولا بدونه لفساد المعنى لانه يقصد نفي الفعل عن

الفاعل والمفعول واثباته له ومراد المصنف بالتنازع ههنا ما يكون طريق

قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع

الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الفراء يقطع بالحذف واما علا

العز اقتضى الفعلان معا واما علا مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع

عندهم الاضمار وهو ممتنع لما عرفت **فقد يكون** اى تنازع الفعلين **في**

الفاعلية بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان

متفقين في اقتضا الفاعلية **مثل ضربني واكرمني زيد** **و** قد يكون تنازعهما

في المفعولية بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر معمولا له فيكونان

متفقين في اقتضا المفعولية **مثل ضربت واكرمت زيدا** وقد يكون

تنازعهما **في الفاعلية والمفعولية** وذلك يكون علا وجهين احدهما ان

يقتضى كل منهما فاعليه اسم ظاهر ومفعوليه اسم ظاهر اخر فيكونان

متفقين في ذلك الاقتضى مثل ضرب واهان زيد عمروا وليس هذا قسما

قسما من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضى

احد الفعلين فاعليه اسم ظاهر والاخر مفعوليه ذلك الاسم الظاهر بعينه

ولا شك في اختلاف اقتضى الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم

الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالاراده
نعم قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون
الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر
المتنازع فيه واحدا وانما لم نورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ من
كل واحد من المثال الاول وفعل من المثال الاخر حصل مثال القسم الثالث وذلك
متصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا
وضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا او غير ذلك مما يكون الاسم
الظاهر مرفوعا **فيختار** النحاة **البصريون اعمال** الفعل **الثاني** لقربه من المعمول
ويختار النحاة **الكوفيون** اعمال الفعل **الاول** اي اعمال الفعل الاول مع
اعمال الفعل الاول لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر **فان اعملت**
الفعل **الثاني** كما هو مذهب البصريين وبدا به لانه المذهب المختار الاكثر
استعمالا **اضمرت الفاعل في الفعل الاول** اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار
قبل الذكر في العمده بشرط التفسير وللزوم التكرار في الذكر وامتناع الحذف
على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع
في هذه الامور **دون الحذف** لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا سد شيء مسده
خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه فرارا عن الاضمار قبل الذكر
ويظهر اثر الخلاف في نحو ضرباني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني
الزيدان عند الكسائي **وجاز** اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول
الفاعل **خلافا للفراء** فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الاول
الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور
او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول
وان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفه او اضمرته تقول
ضربني واكرمني الزيدان وضربني واكرمت الزيدان وضربني واكرمتهما الزيدان
ولا يلزم محذور وقيل روي عنه تشريك الرافعين او اضماره بعد الظاهر
كما في صورة تاخر الناصب تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمته زيد
هو وروايه المتن غير مشهوره عنه **وحذفت المفعول** نحو ضربني اي على التكلم

هذا هو الصحيح المشهور عن الفراء والرواية الاولى رواية المتن

فانه ينبغي عنده الاتيان بالضمير بعد المتنازع فيه

لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اظهر ان استغني عنه والا اي
وان لم يستغن عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت
زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اظهاره
لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما
هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني
واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا
الى زيد لتقدمه رتبة ولا يجوز فيه حذف الفاعل ولا الاظهار
قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل
الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ولم يحذف فهو وان جاز حذفه لئلا يتوهم
ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير راجعا الى لفظ
متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاظهار
كما هو القول المختار او من الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر
المفعول فانه اذا امتنع الاظهار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو
حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فحسبت اعمل حسبني فجعل
الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واظهر المفعول الاول حسبتهما
واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا لخالف
المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى
انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني
اسما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته
وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول
يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد
فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول
امرئ القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال
حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو
قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية
وامرؤ القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم تكن اعمال

الاول اولى احتمله اذلا قائل بتساوى الاعرابين واب المصرع طرف النصرين وقال وقول امرء القيس فعلى لو انما اطلب قليل من المال

لنبى منه اى من باب التنازع لفساد المعنى فلا تعين توجه كل من كفانى ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعى لادنى معيشة وانتفا كفاية به قليل من المال وثبوت طلبه المنافى لكل منهما وذلك لان لو لو جعل مدخوله المثبت شرطا كان او جزا او معطوفا علا احدهما منفيا والمنفى من ذلك مثبتا فعلا هذا ينبغى ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اى لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر اعنى قوله

ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالى

وحاصل المعنى نحن انا لا اسعى لادنى معيشة ولا تكفينى قليل من المال ولكن اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له ○○○ مفعول ما لم يسم فاعله اى مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم نفصله عن الفاعل ولم نقل ومنه كما فصل المبتدى حيث قال ومنها المبتدى لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا هو كل مفعول حذف فاعله اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به واقيم هو اى المفعول مقامه اى مقام الفاعل فى اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اى شرط مفعول ما لم يسم فاعله وحذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فُعِلَ اى الى الماضى المجهول ويُفعَل اى الى المضارع المجهول فيتناول مثل اُستُفعِلَ ويُستَفعَلُ وغيرهما من الافعال المجهولة المذكورة فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثانى من مفعولى باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا او مسندا اليه معا مع كون كلا من الاسنادين تاما فعلا فى الحقيقة ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المفعول غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول

الثانى

الثانى من باب علمت فى كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه كذلك اى كل من المفعول له والمفعول معه كذلك كالمفعول الثانى والثالث من باب علمت واعلمت فى انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التى اصلها العطف وهى دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به فى الكلام مع غيره من المفاعيل التى يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين المفعول به له اى لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل فى توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا تقوم مقام الفاعل بلا تخصيص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه فى داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل فهم مقام الفاعل مثلها فتعين زيد اى المفعول به فان لم يكن اى فان لم يوجد فى الكلام المفعول به فالجميع اى جميع ما سوى المفعول به سواء فى جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اى الفعل المتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثانى لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثانى لانه عاط اى اخذ نحو اعطى زيد درهما ويجوز ○ اعطى درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطى زيد عمرا ○○○ ومنها المبتدى والخبر وفى بعض النسخ ومنه يعنى من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المسند والخبر جعلهما فصلا واحدا للتلازم الواقع بينهما علا ما هو الاصل فيهما واشتراكهما فى العامل المعنوى فالمبتدى هو الاسم لفظا او تقديرا

ليشمل نحو ان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اي الذي لم يوجد فيه
عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل كاسمي ان
وكان وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لا لا يخرج عنه
مثل بحسبك درهم مسند اليه واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ
الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندا او الصفة سواء كانت
صفة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد
حرف النفي كما ولا وان والف الاستفهام ونحوه كهل وما ومتى وعن
جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك
حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتدأ ونحن
فاعله ولو جعل خبرا مقدما لزم الفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي
هو من باجنبي خلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر او ما يجري
مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى اراغب انت عن الهتي
يا ابراهيم واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان قائمان رافع لضمير عائد
الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال
للقسم الاول من المبتدأ وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد
حرف النفي واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام ٥
فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام اسما مفردا
مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى
نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانها حينئذ خبر ليس الا
جاز الامران كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها يسد مسد الخبر
وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما فههنا ثلث صور احدها
اقائمان الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتدأ وقائمان خبرا مقدما عليه
وثانيها اقائم الزيدان فيتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا قائم مقام الخبر
وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اي هو

الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسماء فلا يصدق
على تضرب في تصوموا خير لكم انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس
باسم المسند به اي ما يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ
لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدأ واحترز
به عن القسم الثاني من المبتدأ ولكان نقول المراد بالمسند به الى المسند ف
او بحمل البا على الى والضمير المجرور في به راجع الى المبتدأ وعلى التقديرين ف
يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ويكون المغاير للصفة المذكورة تاكيدا او ا
ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء اي تجرد الاسم عن العوامل اللفظية
ليسند الى شيء او يسند اليه شيء فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر معا
عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ
والمبتدأ في الخبر وقال اخرون كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الاخر وعلى
هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل المبتدأ اي ما ينبغي
ان يكون المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدأ
ذات والخبر حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها ومن ثم اي
ومن اجل ان الاصل في المبتدأ التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد
مع كون الضمير عائدا الى زيد المتأخر لفظا المتقدم رتبة لاصالته
التقديم وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في
حيز الخبر الذي اصله التأخر فيلزم عود الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة
وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة
لان المعرفة معنى معينا والمطلوب المهم المعتبر الوقوع في الكلام انما هو
الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت
تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص تقل اشتراكها
فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد
متناول للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدأ
وخير خبره ومثل قولك ارجل في الدار ام امراة فان المتكلم بهذا الكلام

تعلم أن أحدهما في الدار فسأل المخاطب عن تعيينه فكأنه قال أي هذين
الأمرين المعلوم كون أحدهما في الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص
بهذه الصفة فجعل مبتدأ وفي الدار خبره ومثل قولك ما أحد خير منك
فإن النكرة فيها وقعت في حيز النفي فأفادت عموم الأفراد وشمولها
فتعينت وتخصصت فإنه لا تعدد في جميع الأفراد بل هو أمر واحد وكذا
كل نكرة في الإيجاب ثبت فيه العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم
شر أهر ذا ناب لتخصيصه بما اختص به الفاعل لشبهه به إذ يستعمل في موضع
ما أهر ذا ناب إلا شر وما يختص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما
عليه بما أسند إليه فإنك إذا قلت قام علم منه أن ما يذكر بعده أمر
يصح أن يحكم عليه بالقيام وإذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة
الحكم عليه بالقيام واعلم أن المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا كما إذا
كان مجيء حبيب مثلا وقد يكون شرا كما إذا كان مجيء عدو والمهر له بنباح غير معتاد
يتشاءم به يكون شرا لا خيرا فعلى الأول يصح القصر بالنسبة إلى الخير فمعناه شر
لا خير أهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيفسد وصف حتى يصح القصر فيكون
المعنى شر عظيم لا حقير أهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوي أدركه
العجز في حاجته ومثل قولك في الدار رجل لتخصيصه بتقديم الخبر لأنه إذا قيل
في الدار علم أن ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو
في قوة المخصص بالصفة ومثل قولك سلام عليكم لتخصيصه بنسبته إلى
المتكلم إذ أصله سلمت سلاما فحذف الفعل وعدل إلى الرفع لقصد الدوام
والاستمرار فكأنه قال سلامي أي سلام من قبلي عليكم هذا هو المشهور
فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الإخبار عن النكرة على
الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها إلى جعلها
المتعلقات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز أن يقال كوكب انقض الساعة
لحصول الفائدة ولا يجوز أن يقال رجل قائم لعدمها وهذا القول أقرب إلى الصواب

ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسيما للاسم وعلم
تكثر الجملة داخله فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدى قد يقع جملة ايضا فقال
والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه
ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة
مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا
عن المبتدى من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين
المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر
في الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدى نحو قل هو الله احد
وقد يحذف العائد اذا كان غير القيام قرينة نحو البر الكر بستين درهما
والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر
والسمن لا يبيع غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرفا زمانيا او مكانيا
او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع
ظرفا مقدر اي مؤول بجملة لتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل
جملة خلافا لمن قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون
فانه يصير مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق
عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه
الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد لان الاصل في المبتدى التقديم
وجاز تأخيره لكنه قد يجب تقديمه لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدى
مشتملا على ما له صدر الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام
فانه يجب تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك فان من مبتدى
مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اي احد ابوك
ام زيد ام عمرو وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض
النحاة الى ان ابوك مبتدى لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه
على المبتدى لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اي المبتدى والخبر معرفتين
متساويين في التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما
مبتدى والآخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في اصل

التخصيص لا في المعنى فقدره تحقيق او قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب
تقديمه ايضا مثل افضل مني افضل منك دفعا للالتباس او كان الخبر فعلا
له اي للمبتدأ احترازا عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب
تقديم المبتدأ على الخبر لجواز ان يقال قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل
زيد قام وجب تقديمه اي تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور اما
في الصورة الاولى فلما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل
اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد يلتبس المبتدأ
بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان
قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان
والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على مذهب من يجعل
ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا فاذا لا علامة للتثنية والجمع في الفاعل
كالتاء في ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة صورة
سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ماله صدر الكلام اي معنى يجب
له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فان زيد مبتدأ واين اسم متضمن
للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا
صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا حقيقة وصورة وعلاقة
المفرد ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتأخيره
صدارة ماله صدر الكلام لتصدره في جملته او كان مصححا له الخبر
بتقديمه مصححا له اي للمبتدأ من حيث انه مبتدأ فتقديمه مصحح وقوعه
مثل في الدار رجل فان تقديم الخبر خصص المبتدأ بتقديمه عليه
فلو اخر بقي المبتدأ نكرة غير مخصوصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اي كان
لمتعلق الخبر التابع له بتبعيته يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرجع
على الله عبده متوكل ضمير كان في جانب المبتدأ راجع الى ذلك المتعلق
اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا

كقوله مثلها اى مثل التمرة مبتدى و فيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة
لان الخبر محمول على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل **او كان خبرا**
عن انّ المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد
مبتدى اذ فى تاخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة فى اللفظ لا
الذهول عن الفتحة لخفائها او فى الكتابة **مثل عندى انك منطلق**
وجب تقديمه اى تقديم الخبر على المبتدى فى جميع هذه الصور التى ذكرناه
وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا
وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين
بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف **مثل زيد عالم عاقل** واما
بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما فى الحقيقة خبر واحد اى
مزّ وفى هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة
التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يراد بالمثال بتعدد الخبر ما يكون
بغير عاطف لان المتعدد بالعاطف لا اختصاص به لا فى الخبر ولا فى المبتدى ولا
فى غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ويهدى
اليه ايراد المثال للخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم
فالاقتصار على مثال له لذلك **وقد يتضمن المبتدى معنى الشرط** وهو سببية
الاول للثانى او الحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه
المبتدى الشرط فى سببيته للخبر سببية الشرط للجزاء **فيصح دخول الفاء فى**
الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدى معنى الشرط وا
اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى فى اللفظ يجب دخول الفاء واما
اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه **وذلك** المبتدى
المتضمن معنى الشرط اما **الاسم الموصول بفعل او ظرف** اى الذى جعلت
صلته جملة فعلية او ظرفية او ما أول بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما
اشترط ان صلته فعلا او ظرفا فانه لا بالفعل فيتأكد مشابهته

الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا او في حكمه الاسم الموصول المذكور الاسم
الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما او في حكمها الاسم
المضاف اليها مثل الذي ياتيني هذا مثال الاسم الموصول بفعل او الذي
في الدار هذا مثال الاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم
الموصوف بالاسم المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم
ومثل كل رجل ياتيني هذا مثال الاسم الموصوف بفعل او كل رجل في الدار
هذا مثال الاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف
الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل ياتيني او في الدار فله درهم
وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدا الذي يصح دخول
الفاء على خبره مانعان عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت
لمشابهة المبتدا والخبر الشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة
لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار
وذلك المنع انما هو بالاتفاق بين النحاة فلا يقال ليت او لعل الذي ياتيني او في
الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق
فما وجه تخصيص ليت ولعل قلنا تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين
الحروف المشبهة لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف
الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اي بليت
ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج
الكلام عن الخبرية الى الانشائية ويؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا
وهم كفار فلن تقبل فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت
ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قلنا بعضهم الذي الحق
ان بهما شيخ فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع
ان كلا القولين لا يساعدهما القران وكلام الفصحاء فانه يدل على عدم منع
ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم صحة
المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من
شيء فان لله خمسه وقول الشاعر • فوالله ما فارقتكم قاليا لكم •
ولكن ما يقضى فسوف يكون •

وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اى حذفا
جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله
اهلَ الحمد اى هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان فى الاصل
صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدى لم
يلتبس ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال فى نعم الرجل زيد ان زيدا
هو زيد كقول المستهل اى المبتدى المحذوف فى جوازا مثل المبتدا المحذوف
فى قول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره الهلالُ واللهِ
اى هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير
الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين الشىء بالاشارة والحكم عليه
بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويرونه كما يراه والثانى بالقسم على
عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف
الخبر جوازا اى حذفا جائزا لقيام قرينة من غير اقامة شىء مقامه مثل
خرجت فاذا السبع فان تقديره على الافصح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان تكون
اذا ظرف زمان للخبر المحذوف وعامله ... اى ففى وقت خروجى
السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا
اذا التزم اى فى تركيب التزم فى موضعه اى فى موضع الخبر غيره اى غير
الخبر وذلك فى اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها المبتدى الذى
بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود لان لولا
لامتناع الشىء لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم فى موضع
الخبر جوابها فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا
اذا كان الخبر عاما واما اذا كان الخبر خاصا فلا يجب حذفه كما فى قوله
ولولا الشعر بالعلماء يزرى لكنت اليوم اشعر من لبيد هذه
علامة حذف المصدر ... وقال الكسائى الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر

اي لولا وجب زيد وقال العزى لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها

وثانيها كل مبتدى كان مصدرا صريحا او بتاويله منسوبا الى الفاعل
او المفعول او كليهما وبعده حال او حالين او كان اسم تفضيل مضافا
الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابي راجلا وضربي زيدا قائما اذا كان زيد
مفعولا به واصل ضربي زيدا قائما او قاعدا وان ضربت زيدا قائما واكثر
شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون
الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف
متعلقات الظرف وهو نحو زيد عندك فبقي اذا كان ثم حذف اذا مع شرطها
العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية
فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر قال الرضي رحمه الله تعالى
هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة وهي حذف اذا مع الجملة المضاف
اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العجب ولكن ظاهر معنى كان
الناقصة الى معنى كان التامة لان معنى قولهم حاصل اذا كان ما على
معنى الناقصة وقيام الحال مقام الظرف والذي يظهر لي ان تقديره نحو
ضربي زيدا يلابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيدا يلابسني
قائما اذا كان عن الفاعل اولا ثم نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال
فبقي ضربي زيدا يلابس قائما ويجوز حذف ذو الحال مع قيام القرينة تقول
الذي ضربت قائما زيد اي ضربته ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتدا
والعامل في الحال واقيم الحال مقام الخبر كما تقول راشدا مهديا اي
سر راشدا مهديا فعلى هذا تكون مستريحين من تلك التكلفات
البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل فجعل قائما من
متعلقات المبتدا ولزم حذف الخبر من غير ساد شيء مسده وتقييد
المبتدا المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر
الذي سد الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا
ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدا لا خبر له لكونه بمعنى
الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما

وثالثها كل مبتدا اشتمل خبره
على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل

قوله وادم بين الما والطين قال صاحب المفصل في حواشيه ان مثل قولك
اتيتك وزيد قائم ليس الحال ههنا مبينة لهيئة الفاعل ولا المفعول
ولكنها مبينة للازم الفاعل او المفعول وهذا سمر في
كلام العرب العبارة عن الملزوم باللازم واللازم هنا
زمان الاتيان وكانه بين ذاتهما مجيء اى وقع عامه
المجيء لقائل ان يقول الحال ما يبين هيئة الفاعل
او المفعول به وهي ههنا لم تبين هيئة شي منهما واجيب
بانها تبين هيئة الفاعل بمعنى اذ المعنى لقيته مقارنا لقدوم
الحسين واتيته مقارنا لطلوع الشمس او يقال انها

[illegible]

لما بين سابقا صدور الفعل عن الفاعل وهو ملازم الفاعل
وكان هنا بيان حداثه فهي مشبهة لجهة لازم الفاعل فاعرف
ما سمعتي

وكل رجل وضيعته أي كل رجل مقرون مع ضيعته فحذف الخبر
واجب حذفه لأن الواو تدل على الخبر الذي هو مقرون وأقيم المعطوف
في موضعه ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به وخبره القسم
وذلك مثل لعمرك لأفعلن كذا أي لعمرك وبقاؤك قسمي ما أقسم به فلا
إن لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فحذف
والعَمر والعُمر بمعنى واحد ولا يستعمل في الكلام إلا المفتوح لأن الفتح
المخفف لكثرة استعماله خبر إن وأخواتها أي من أهل نوعها
خبر إن وأخواتها أي أشباهها من الحروف الخمسة الباقية وهي أنّ
وكأنّ ولكنّ وليت ولعلّ وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على
المذهب الأصح لأنها لما شابهت الفعل المتعدي كان عملت
رفعا ونصبا مثله هو أي خبر إن وأخواتها المسند
إلى شيء آخر بعد دخول أحد هذه الحروف عليهما فقوله المسند شامل لخبر كان
وخبر المبتدأ وخبر لا التي لنفي الجنس وغيرها وقوله بعد دخول
هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف
ورودها عليهما لإثبات أثرها فيهما لفظا أو معنى فلا ينتقض التعريف بمثل
يقوم في قولنا إن زيدا يقوم أبوه فإن يقوم هاهنا من حيث إسناده
إلى أبوه ليس مما دخل عليه إن بهذا المعنى بل إنما دخل على جملة
يقوم أبوه فلا يحتاج إلى أن يجاب عنه بأن المراد بالمسند المسند إلى اسم
هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف
ولا إلى أن يجاب بأن المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج إلى تأويل
الجملة بالاسم حين يكون خبرها جملة مثل إن زيدا يقوم مثل إن
زيدا قائم فإنه المسند بعد دخول هذه الحروف وأمره كأمر خبر
المبتدأ أي حكمه كحكم الخبر المبتدأ في أقسامه من كونه مفردا وجملة
ونكرة ومعرفة وفي أحكامه من كونه واحدا ومتعددا أو مثبتا ومحذوفا
وفي شرائطه من أنه إذا كان جملة فلا بد من عائد وقد يحذف والله أعلم

والمراد ان امره كامره بعد ان صح كونه خبرا لوجود شرائطه وانتفاء
موانعه ولا يلزم من ذلك انه كلما يصح ان يكون خبرا للمبتدأ يصح ان يقع
خبرا لهذا الباب ان حق ... انه يجوز ان يقال ... ولا يجوز ان يقال
ان في الدار او ان من اباك الا في تقدمه اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في
تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ
وذلك لان هذه الحروف فرع الفعل في العمل فلا بد ان يكون عملها فرعيا ايضا
والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلي ان يتقدم المرفوع
على المنصوب فلما عملت العمل الفرعي لم تتصرف في معمولها بتقديم ثانيهما على
الاول لعدم تصرف معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا اذا كان
الخبر ظرفا اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه
اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم
وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة
وذلك لانهم يتوسعون في الظروف ما لا يتوسعون في غيرها ، خبر
لا التي لنفي الجنس اي لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفي العام
عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المسند الى شيء اخر هذا شامل لخبر المبتدأ
وخبر ان وكان وغيرهما بعد دخولها اي بعد دخول لا خرج به سائر الاخبار
... خبرها ما عرفت في خبر ان فلا يرد ... في لا رجل يضرب ابوه
مثل لا غلام رجل ظريف انما عدل عن المثال المشهور نحو لا رجل في الدار لان
لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكر لان غلام
رجل معرب منصوب لا يجوز ان يقع صفته على ما هو الظاهر فيها اي في الدار
خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ...
اي لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل ولتكون مثالا لنوعي خبرها
الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اي اذا كان الخبر عاما كالموجود
والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وبنو
تميم لا يثبتونه اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب
والمراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم
لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقدير
يحملون سائر ما يرى خبرا نحو لا رجل قائم على الصفة دون الخبر

اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتدأ
والخبر وبهذا يعملان عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتدأ
ولكل مسند اليه بعد دخولهما خرج به غير اسم ما ولا وبما عرفت
من معنى الدخول لا نحو ابوه في ما زيد قائما ابوه مثل ما زيد قائما ولا
رجل افضل منك وانما اي لا بالنكرة فقط لان لا لا تعمل الا في النكرة
بخلاف ما فانه تعمل في النكرة والمعرفة هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم
فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان
بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن
نحو ما هذا بشرا وهو اي عمل ليس في لا دون ما شاذ وقليل لنقصان
مشابهة لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا
بخلاف ما فانه لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله
من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي ولا يجوز ان تكون
لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا
في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات ما يكون
مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا
ينتقض بالتوابع ثم ولما فرغ من المرفوعات شرع في
المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها وخفة النصب فقال
المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية قد سبق شرحه بما
ذكره في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة
او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو ان زيدا ومسلمات
واباك ومسلمين ومسلمين فمنه اي من المنصوبات او مما اشتمل على علم
المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه
من غير تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية
فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحد فيقال
المفعول به او فيه او معه او له وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله

فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اداه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه
لان تكون موثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وضحم ضخامة
وحسم جسامة وشرف شرفا وامثال ذلك لعلل الاسم لان ما فعله الفاعل هو
المعلق والمفعول المطلق من اقسام اللفظ وتدخل فيه المصادر كلها مذكور
صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه
نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما فيه معنى الفعل
نحو انا ضارب ضربا وخرج به المصادر التى لم يذكر فعلها لا حقيقة نحو الضرب
واقع على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كان يعنى
ذلك الاسم وان معنى الاسم جز معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال
الكل على الجز خرج به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه وان كان مما فعله
فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما اشتمل عليه معنى الفعل وكذا لك خرج به نحو كراهتي
في مثل كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها حدث قام بفاعل
الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل
عليها وثانيهما كونها حدث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل
بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت
بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق
اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع
الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود
جامعا ومانعا ويكون المفعول المطلق للتاكيد اى لم يكن في مفهومه
زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع ان دل على بعض انواعه والعدد
ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة للنوع
وجلسة بفتح الجيم للعدد فالاول اى الذى للتاكيد لا يثنى
ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على العدد والتثنية
والجمع يدلان على العدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا
قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه اللذين هما النوع والعدد نحو جلست
جلستين وجلسات بكسر الجيم او بفتحها وقد يكون المفعول المطلق
بغير لفظه اى بغير لفظ فعله اما لفظ الماده نحو قعدت جلوسا

واما قلت انبتها الله نباتا فتقديره نعد لله على خلاف بابه
اى فعدت وجلست جلوسا وانبتها الله فنبتت نباتا وقد يحذف الفعل
الناصب المفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره
خير مقدم اى قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ونصب لنيابته
عن المصدر لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف
اليه ووجوبا اى حذفا واجبا سماعا اى سماعيا موقوفا على السماع
لا قاعدة له تعرف بها نحو سقيا اى سقاك الله سقيا ورعيا اى رعاك
الله رعيا وخيبة اى خاب خيبة من خاب خيبة اذا لم ينل ما طلب
وجدعا اى جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد
وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اى شكرت شكرا وعجبا اى عجبت عجبا فانه
لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر وحذفها
معنى وجوب الحذف سماعا قبل قد صرح بجعله فقد قالوا حمدت
الله حمدا وشكرت الله شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك
ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل
باللام نحو حمدا لله وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق حذفا واجبا قياسا اى حذفا قياسيا يعلم له ضابط كلي يحذف
معه الفعل لزوما في مواضع متعددة منها اى من هذه المواضع
موضع ما وقع اى مفعول مطلق وقع مثبتا اى اثباته لا نفيه
بعد نفي داخل على اسم
لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون
المفعول المطلق خبرا عنه اى عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو
دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا او ما سرت سيرا لا يكون منه وانما
وصف الاسم بانه لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا
عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع

المفعول المطلق مكررا اى فى موضع الحمل على الاسم لا يصح وقوعه خبرا
عنه فلا يرد نحو دكت الارض دكا دكا واما جمع بين الضابطين لاشتراكهما
فى الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اى تسير سيرا
وما انت الا سير البريد اى ما انت الا تسير سير البريد هذان مثالان لما بعد نفى
واما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر يعم الى صيغ النكرة
والمعرفة والى ما هو فعل للمبتدأ والى ما يشبه به فعله او الى صيغ ومضاف
وانما انت سيرا اى تسير سيرا مثال لما وقع مثبتا بعد معنى نفى وزيد سيرا سيرا
اى تسير سيرا سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اى من المواضع التى يحذف
الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع
تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها
المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر
بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد اى بعد
شد الوثاق واما فداء فقوله تعالى فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق
والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء فقصد الله سبحانه وتعالى
هذا الغرض المطلوب بقوله اما منا واما فداء اى اما تمنون منا بعد الشد
واما تفدون فداء ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول
مطلق وقع للتشبيه اى لان يشبه به امر آخر واحترز به عن نحو له صوت
صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اى حال كونه فى الاصل فعلا من افعال
الجوارح واحترز به عن نحو له زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح
بعد جملة احترز به عن نحو صوته صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم
كان بمعناه اى بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت به فاذا له صوت
ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اى صاحب ذلك الاسم الذى
قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا فيه صوت صوت حمار
نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار اى يصوت صوت حمار من
صات الشئ صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه

قوله نحو ابيه صوبه
صوبه حسن والمسوبه
تبقى على الرفع على انه وصف
او بدل لانه وصف كاسم واحد
كما يقال الحال وصف ... لانه وصف
معنى للحال ... العطف لانه
نعيه ... الاول ... الرضى لا منع
عنه بان يكون ... والى الوصف
قوله وصوف ... الاول الاتباع ... على حذف
الموصوف

واعلم ان ... اسناده
... اسم ... ان
بالعامل ... الاسم
وحول ... الاسم
الاسم ...
اتصال ...
كما ...
والمرفوع ...
هو ...

علاجا نعب حمله وهو قوله له صوت وهو مشتمله على اسم بمعنى المفعول المطلق
وهو صوت ومشتمله على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في قوله له
وهو مورث له فاخاله صراخ صراخ الثكلى اى تصرخ صراخ الثكلى وهي امرأت
مات ولدها ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق
وقع مضمون جملة لا محتمل لها اى لهذه الجملة غيره اى غير المفعول المطلق
نحو له على الف درهم اعترافا اى اعترف اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون
جملة وهي له على الف درهم لان مضمونها الاعتراف ولا محتمل لها سواه ويسمى
هذا النوع من المصدر تاكيدا لنفسه اى لنفس المفعول المطلق لانه انما توكيد
نفسه وذاته لا امرا يغايره ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها اى
لهذه الجملة محتمل غيره اى غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اى حق حقا من
حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم
ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا
النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه
بلفظ المصدر يؤكد نفسه ومن حيث هو محتمل الجملة [illegible] فالموكد اسم
مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم فاعل
من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان تكون المراد انه تاكيد لاجل
غيره ليدفع احتماله وعلى هذا ينبغي ان تكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد
لاجل نفسه ليتقرر ويتقوى حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اى على
صيغة التثنية والمراد بالتثنية التكثير والتكرير ولا بد في تتميم هذه القاعدة
من قيد الاضافة اى مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لعلاقة جعل قوله تعالى
ثم ارجع البصر كرتين اى رجعا مكررا كثيرا وجعل المثال من تتمة التعريف لافادة
هذا القيد تكلف نحو لبيك اصله الب لك البابين اى اقيم لخدمتك اقامة
وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم
المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف الزوائد ثم حذف حرف الجر من المفعول
واضيف المصدر اليه وصار لبيك ويجوز ان تكون من لب بالمكان بمعنى الب

بحث المفعول به

فلا تكون محذوف الزوائد وعلا هذا القياس سعد تك اى اسعدك اسعادا لعدا اسعاد بمعنى اعنتك الا ان اسعد لا تتعدى بنفسه بخلاف اللبب فانه يتعدى باللام **المفعول به هو ما وقع** اى اسم ما وقع **عليه فعل الفاعل** ولم يذكر الاسم اكتفى بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف جر فانهم يقولون في ضرب زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل ملتبس به فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه اوله او معه والمفعول المطلق لما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطي زيد درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر **نحو ضربت زيدا** واعطيت زيدا درهما فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم **وقد يتقدم على الفعل** العامل فيه لقوة الفعل فيعمل فيه متقدما ومتأخرا اما جوازا مثل الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام او الشرط نحو من رأيت ومن تكرم اكرمه فهذا الحكم صانع من النقد لم يكن فوقه في حين اي نحو البراق نكت تلك **وقد حذف** الفعل العامل في المفعول به **لقيام قرينة** مقالية او حالية **جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب** اى اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اى تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية **ووجوبا في اربعة ابواب** مواضع لبس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم ونحوها واخاها اى الزم اخاك بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب

الاول

بحث المنادى

الاول من تلك المواضع الاربعة سماعي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محفوظة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخر نحو قولك امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا واحدا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا ماهولا معمورا لا خرابا او اهلا لا اجانب ووطيت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء او قصد نداؤها فهي في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المناجى وقصد ندائه لمجرد تعدى العيب عن نعت المنادى ولهذا اي ولما ذكرنا الحاجة بالذكر فيما بعد وفيه حكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم مناجي مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المناجى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام الشيخ ايضا انه داخل في المناجى بحرف نائب مناب ادعوا من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد او المطلوب منه ه لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اي طلبا لفظيا بان تكون اله الطلب لفظية نحو يا عبد الله او تقديريا بان تكون النائب مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اي نيابة لفظية بان تكون النائب ملفوظا او مقدرا بان تكون النائب مقدرا كافي المثالين المذكورين او للمناجى والمناجى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المناجى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ه ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد حرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواته اسماء افعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المناجى احد جزئي الجملة فعند سيبويه جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل ه

والآخر ضمير مستتر فيه وبني اي المنادى قدم بيان البناء على الخفض والفتح على
النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله
وينصب ما سواهما على ما يرفع به اي على الضمة او الالف او الواو التي يرفع بها
المنادى في غير صورة النداء او الفعل مسند الى الجار والمجرور اعني به ولا ضمير
فيه وارجاع الضمير الى الاسم بعيد ملايم لسوق الكلام ان كان اي المنادى مفردا
اي لا يكون مضافا ولا شبيه المضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر
اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف
الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا
وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى
وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا شيء لمشابهة
الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل مثال لما هو مبني على الضمة واولهما معرفة
قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيد
ويا زيدون مثال المبني على الواو وخفض اي نحو المنادى بلام الاستغاثة
اي بلام تدخله وقت الاستغاثة وهي لام التخصيص ادخلت على المستغاث له
دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس
بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا قوم فانه لو لم
تفتح لام الاستغاثة لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث به او مستغاث
له ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير المفتوحة والتي
لام الجر معها مفتوحة نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير وان
عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام العطف لان الفرق
بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا
فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد
دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف واللام الجارة
من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو

الا

الاصل فيه قبل لخفض المنادى بلامي التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو ياللما

ويالله واهي ولام التهديد نحو يازيد لاقتلنك فلم اهمل المصنف ذكرهما وكيف يصدق

قوله فما يعد وينصب ما سواها تخليتا واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام

الاستغاثة لان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول

ليخفض فيتخلص منه ويستريح من الخصومة وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه

فيحضر منه التعجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه اخر ذكره المصنف

في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم ياللما وياللة واهي ليس الما ولا الله واهي

وانما المراد يا قوم او يا هؤلا اعجبوا للما وللة واهي ولا يخفى عليك ان القول بخفض

المنادى على تعلقه بكسر اللام ظاهر واما على فتحها فمشكل لانتفا ما يقتضي فتحها

كما هو ظاهر مما سبق وضم اي ويبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها اي الف

الاستغاثة باخره لا قتضا الالف فتح ما قبلها فلا لام لان اللام يقتضي الجر والالف

الفتح فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء للوقف

وينصب ما سواها اي ينصب بالمفعولية ما سوا المنادى المفرد المعرفة والمنادى

المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا فمثل حول حرف الندا

لان علة النصب وهي المفعولية محققة فيه وما تغير معربه عن حاله وما سوى

المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ما يكون

مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو

ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله و القسم الثاني وهو ما لا يكون

مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا و القسم الثالث وهو ما يكون

مفردا لكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا لغير معين اي لرجل غير معين

وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقييد له لانه منصوب بالاجل المعين والقسم الرابع

وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه طريفا ولم يورد المصنف

لهذا القسم مثالا اذ حيث انتفى كل من الصفتين لمثال سهل تصوره

انتفاؤهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني

يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا هذه العبارة اعم من ان يراد بها

معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها

مثال لما سوا المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة

وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به المفرد حقيقة او حكما وانما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه لا غير وقيدنا المبنى بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمراه لان المتبوع مبنى على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وحينئذ لا يجوز فيها الا النصب والمراد بالمفرد اعم من ان تكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف او حكما بان تكون مضافا لفظيا او مشبها بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا فى حكم المفرد ليدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة فى جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجهِ والحسنَ الوجهِ ويا زيد الحسنُ وجهُه والحسنَ وجهَه

ولما لم يجر الحكم الاتى فى التوابع كلها بل فى بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لابد فى بعضها من قيد فصّل التوابع الجارى هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اى المعنوى لان التاكيد اللفظى حكمه فى الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيدُ وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المصنف عند المصنف ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوى والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه نعم المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجىء ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر لان ضم المنادى عرضى فيشبه المعرب فيجوز ان تكون تابعة للفظه وتنصب على محله لان حق تابع المبنى ان تكون تابعا لمحله وهو هاهنا منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين فى التاكيد يا زيد العاقلُ والعاقلَ فى الصفة واقتصر على مثالهما لانهما اكثر واشهر ويا غلام بشرٌ وبشرا فى عطف البيان ويا زيد والحارثُ والحارثَ فى المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه

والخليل احمد وهو استاذ سيبويه فى المعطوف بحرف الممتنع دخول يا

بما عليه لجاز الرفع مع جواز النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة مناد مستقل فينبغي ان تكون على حاله جار به عليه على تقدير مباشرة حرف الندا له وهي الضمة او ما تقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف الندا جعلت تلك الحالة اعرابا وابو عمرو اى ابن العلا النحوى القارى المقدم على الخليل لجاز فيه النصب مع جواز الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف الندا بواسطة اللام لا تكون منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبنى تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن اى كاسم الجنس وجواز نزع اللام عنه فكالخليل اى فابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اى وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الجنس في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابى عمرو اى فابو العباس مثل ابى عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا

والمضاف عطف على المفرد اى وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف الندا الموجب للبنا لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان ولا في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا فلان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية

والبدل والمعطوف غير ما ذكر اى غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه يعني المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اى حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف الندا وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف الندا عليه فيكون حرف الندا مقدرا فيه مطلقا اى حال كون كل منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اى سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد بشر ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اى العلم المنادى المبنى على الضم اما كونه

مناجى فلأن الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما تقرر من اختيار فتحه
المبني عن جواز ضمه فان جواز الضمة لا يكون الا في المبني على الضم للموصوف
باى محرج عن البنا او ملحوق بها اعني بلا تخلل واسطة بين الاى وموصوفه كما
هو المتبادر الى الفهم فخرج عنه يا زيد الظريف يا ابن عمرو مضافا اى حال كون ذلك
الاى مضافا الى علم اخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من
قاعده بنا المفرد علما على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المناجى الجامع
لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التى هى حركة الابن
لكونه معمولا به واذا نودى المعرف باللام اى اذا اريد نداءه قيل مثلا
يا ايها الرجل بتوسيط اى مع ها التنبيه بين حرف الندى والمناجى المعرف باللام
تحرزا عن اجتماع اداتي التعريف بلا فاصله ويا هذا الرجل بتوسيط هذا
ويا اى هذا الرجل بتوسيط الامرين معا والتزموا يعنى العرب رفع الرجل
مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اى
الرجل مثلا هو المقصود بالندا والتزم رفعه ليكون حركته
الاعرابيه موافقه للحركه البنائيه التى هى علامه المناجى فيدل على انه هو المقصود
بالندى وهذا بمنزله المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المناجى ولهذا
لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعده وتوابعه بالجر عطف
على الرجل اى والتزموا رفع توابع الرجل مضافه او مفرده نحو يا ايها الرجل
الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع مناجى معرب وجواز الوجهين
انما يكون في توابع المناجى المبني وقالوا بنا على جواز اجتماع حرف الندى مع اللام في
اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة
يا الله لان اصله الاله حذفت الهمزة وعوض عنها اللام ولزمت الكلمة فلا يقال الاه
في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع اخر اختص هذا الاسم
بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام
لازمه لكن ليست عوضا عن محذوف واما مثل الناس وان كانت عوضا فيه
عن الهمزة لان اصله الاناس لكن ليست لازمه للكلمة لانه يقال ناس في سعة
الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في التي في قولهم
من اجلك يا التي تيمت قلبي ... وانت بخيلة بالوصل عني
لان اللام فيها ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمه للكلمة حكموا عليه بالشذوذ

قوله وبالها وقفا
قال السيد الرضي اذا وقعت
على ما علامة فالبها البيان الالف
واذا وقعت على ما علامة في سكون البا
فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها
وان كان ما قبلها [illegible] على ما حذف ناوه وصلا
وكذا على من [illegible] وقف على القاضي باسكان الفاء [illegible]
واذا وقعت على ما علامة في نحو البا وصلا جاز الاسكان
للوقف وجاز الحاق ها السكت مع [illegible] الفتح [illegible]

قوله الى فعل
اي المجهول الماضي
[illegible] بالعلم [illegible]
[illegible]

[illegible]

الضم والنصب وفي الثاني النصب فحسب اما الضم في الاول مع اصل

وفي العلامات في قوله فيا الغلامان اللذان فرا فلا لانتفا الامرين كليهما حكم

بانه اشبه شذوذا ولك اي وجاز لك وصل بانيم تيم عدي اي في تركيب

تكرر فيه المنادى والمعرفة المفرد صورة وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة

في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب علا انه مضاف

الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه

وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف نفته المذكور وذلك

مذهب المبرد والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب علا ان تكون في الاصل

بالضم تيم عدي ففتح اتباعا لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب

في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت لا ابا لكم لا يلفينكم في سوأة

عمر والبيت لجرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم

لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقيكم في سوأة اي مكروه من قبلي بهجائه

اباهم والمنادى المضاف الى يا المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح اليا مثل

يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي واسقاط اليا اكتفى بالكسرة

اذا كان قبله كسرة احترازا عن نحو يا فتاي مثل يا غلام وقلبها الفا نحو

يا غلاما وهذان الوجهان يعني الحذف والقلب لان المنادى موضع تخفيف

لان المقصود غيره وقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود

من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف اليا وابقى الكسرة دليلا عليها

وقلب اليا الفا لان الالف والفتحة اخف من اليا والكسرة وهما اي هذان

الوجهان وان كانا واقعين في المنادى المضاف الى يا المتكلم لكن لا يقعان

في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى يا المتكلم واشتهر

بها فتدل الشهرة علا اليا المغيرة بالحذف او القلب فلا تقول يا عدوا

ويا عدو وقد جاء نادرا في المنادى يا غلام بالفتح اكتفى بالفتحة عن الالف

ويكون المنادى المضاف الى يا المتكلم بالها في هذه الوجوه كلها وقفا

اي في حال الوقف فتقول يا غلاميه و يا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه

في قياس الوقف والوصل وقالوا اي العرب في محاوراتهم يا ابي ويا امي

علا الوجوه الاربعة كساير ما اضيف الى يا المتكلم مع وجوه اخر ايده

عليها لكثرة استعمال نداء الظاهر في كلامهم كما اشار بقوله ويا ابت ويا امت
اي قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا اي في حال كون التاء
مفتوحة على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء او وحدها الضم لكنه نحو
يا ابتُ ويا امتُ لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتاه
بالالف بعد التاء جمعا بين العوض دون الياء فما قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا عن
الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن امِّ ويا ابن عمِّ
بهذا الاختصاص بالمضاف الى الام والعم اي لا يقال يا ابن [illegible] اخي ولا يا ابن خال
لا بالمضاف الى الابن ايضا فانهم يقولون يا ابن ام ويا ابن عم على الوجوه الاربعة
مثل يا غلام فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن امِ ويا ابن
عمِ بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا وقالوا
يا ابن امَّ ويا ابن عمَّ بزيادة وجه اخر شذ في المضاف الى ياء المتكلم
حذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف
ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز
اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعر به دعت اليه او ان دعت اليه
ضرورة فالظرف الاولى وهو وغيره اي غير المنادى واقع ضرورة اي
لضرورة الشعر لا داعية اليه لا في سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذف
في اخره اي اخر المنادى تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مفضية الى الحذف
المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى وعلم
منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا ما رجع
الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاستثناء وشرطه اي شرط
ترخيم المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم ان كان واقعا في المنادى
على التقدير الثاني امور اربعة بلفظه منها عدمية وهي الا يكون مضافا
حقيقة او حكما فيدخل فيه المشبه بالمضاف اذ لا يمكن الحذف من الاول
لانه ليس اخرا للمنادى بل الى المضاف ولا من الثاني لانه ليس اخر اجزائه بل
الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا لا مجرورا باللام
لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يرجح عليه الترخيم الذي هو

من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف
ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى عنده وما وقع في بعض
النسخ فكانه من تصرفات الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند جوازه
في المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف في اخره لمد الصوت اظهارا
للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة حكمها
حالها فلا تغير والشرط الرابع احد امرين وجوديين وهو ان يكون
اما علما زائدا على ثلثة احرف لانه لعلميته يناسبه التخفيف بالترخيم
لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته يكون فيما ابقي منه دليل على الفي ولزيادته
على الثلثة لم يلزم منه نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما
اسما متلبسا بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة لان وضع
التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتضى للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه
سقوط الحرف الاصلي ولم يبالوا ببقاء نحو ثبه وشاه بعد الترخيم على حرفين
لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة
اذ التاء كلمة اخرى برأسها ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط
المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب ومع شذوذه فالوجه في
ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع
في بيان كمية المحذوف بسببه فقال فان كان في اخره اي اخر المنادى زيادتان
في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا احترازا [illegible] به عن نحو
ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت التاء ثانيا
فلم يحذف الا الاخر منهما كأسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اي الحسن
كما هو مذهب [illegible] لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه من باب
عمار ومروان او كان في اخره حرف صحيح اي اصلي لتبادره الى الذهن
لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة فخرج منه نحو سعلاة لانه لا حرف
منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل مرمي ومعه
فان الحرف [illegible] الاخير في حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة اي الف

او واو او يا ساكنة حركة ما قبلها من جنسها او المراد بها المدة الزائدة
للمناجى بها الى الذهن لعلميتها وكثرتها مخرج منه المختار فانه لا يحذف منه
الا الحرف الاخير وهو اى والحال انه اى ما اخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من
اربعة احرف من الحروف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين
منه عدم بقائه على اقل ابنية [illegible] المعرب والعلم ناحذف هذه القاعدة فى قوله
يا باجاتان فى حكم الواحدة لان نحو ثمود وقلون ترخيمهما يا باجاتيه لان
نفى الكلمة فيه علامة من ليس للترخيم حذف اسمه [illegible] اى الحرفان الاخيران
فى كلا القسمين اما فى الاول فلما كانتا فى حكم الواحدة فحذفتا معا حذفا
معا واما فى الثانى فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة
التى ابدا قبله بالاولى المنزل الشارح [illegible] على الاسم وبلت من التعب وان كان
مركبا ونعلم من ان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثله
بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال فى بعلبك يا بعل وفى
خمسة [illegible] لعزو منزلة تا التانيث فى كون كل واحد منهما كلمة على حدة صارة
منزله الجزء وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلاثة فحرف واحد اى فحذف
حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار
ويا مال فى يا حارث ويا مالك وهو اى المناجى المرخم فى حكم المناجى الثابت
جميع اجزائه فيبقى الحرف الذى صار اخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله
على الاستعمال الاكثر فيقال فى يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم
وفى يا ثمود يا ثمو بواو ساكنة بعد ضمة وفى يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة
وقد يجعل اى المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما برأسه
كانه لم يحذف منه شئ فيكون له فى بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم
الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم ويا ثمي
لانه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت الواو
ياء وكسر ما قبلها كادل فى ادلو ويا كرا لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع
مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فاعلت الواو الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وقد استعملوا اى العرب صيغة النداء يعنى ياء خاصة فى المندوب
لانه لا بد خل عليه سواها لكثرتها اشهر صيغها وكانت اولى بان يتوسع فيها

باستعمالها فى غير المناجى والمندوب فى اللغة ميت يبكى عليه [illegible] وتجيء ه
بمحاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه فى البكاء ويشاركوه
فى التفجع وفى الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا فالمتفجع
عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذى يبكى عليه النادب والمتفجع
عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحزن
والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمى المندوب مثل
يا زيداه ويا عمراه وصل يا حسرتاه ويا مصيبتاه واختص المندوب بوا
ثم لانه عن المناجى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه
اى حكم المندوب فى الاعراب والبناء حكم المناجى اى مثل حكمه يعنى اذا وقع
المندوب على صورة قسم من اقسام المناجى فحكمه فى الاعراب والبناء مثل حكم ذلك
القسم من المناجى كما اذا كان مفردا معرفة يبنى واذا كان مضافا او شبيها به
ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المناجى لجواز
انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعروف ولك زيادة الالف فى اخره
اى اخر المندوب لمد الصوت المطلوب فى الندبة وان خفت اللبس اى التباس
ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف مد يجانسها لم يكن المندوب
من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه
واعلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطبك واذا اردت ندبة غلام جماعة
مخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم اصلها الضم لا غلامكماه لالتباسه بغلام
مخاطبين اثنين ولك الهاء اى الحاقها بهذه المدات فى حال الوقف
لبيانها ولا يندب من قسمى المندوب المتفجع عليه عدما الا الاسم المعروف
الذى اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفته فى ندبته والتفجع عليه فلا
يقال وارجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص ينتقل الذهن
اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة
المندوب ليلحق انه ما يلحق بالموصوف مثل وازيداه الطويلاه لان اتصاله
بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جيء به لتمام المضاف فهو كالجزء
بخلاف الصفة فانه جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح
فلهذا جاز الحاقها باخر الموصوف ولم يجز مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس

فانه يجوز الحاق الالف باخر الصفة وان اتصال الموصوف بالصفة وان كان
في اللفظ اقصر من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اقرب منه من جهة
المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه
وامعنا امتعانا او وحكى يونس ان رجلا صاح له فبحا فقال واجمجمتي الشاميتيناه
والجمجمة القدح وجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم
الجنس وبعض ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف
مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة بذى العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق
الذهن الى انه منادى والاشارة اى والاصح الاشارة لانه كاسم الجنس
في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل
الكلام والحذف ينافيه فيبقى على هذين من المعارف العلم فيجوز فيها حذف الحرف
سواء كان مع بدل حرف النداء كلفظ الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم
المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اى يا يوسف
ولفظة اى اذا وصف بذى اللام نحو ايها الرجل اى يا ايها الرجل وبالموصوف بذى
اللام نحو اى هذا الرجل اى يا اى هذا الرجل فلا يجوز الحذف من اى هذا
من غير ان يوصف هذا بذى اللام والمضاف الى احد معرفة نحو غلام زيد افعل
كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الى واما المضمرات فيشذ ندا وها
نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اى صر
صبحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذ وذا قالته امرأة امرؤ
القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق اى يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل على نائم
متلف خنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس
شذ وفي اطرق كرا اى يا كروان وفيه شذ وذان حذف حرف النداء من اسم
الجنس ورخم غير العلم قيل انه رقية يصيدون بها الكروان يقولون اطرق
كرا اطرق كرا ان النعام في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان
النعام الذى هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلا النعم وقد يحذف
المنادى لقيام قرينة نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف
تنبيه ويا حرف نداء اى يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا
على الفعل بخلاف في الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا
الباب فان ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا
ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب

الثالث من تلك [illegible] الموضع الاربعة التى وجب حذف ناصب
المفعول به فيها ما اى مفعول اضمر اى قدر عامله الناصب له
على شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد واضافتها الى
التفسير بيانية اى اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اى
تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه احترازا عن الجمع
بين المفسر والمفسر وهو اى ما اضمر عامله على شريطة التفسير
كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك ولا بد
به ان يليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه
جزء الكلام الذى بعده نحو زيد اعمرو ضربته وزيدا انت ضاربه
مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اى عن العمل في ذلك الاسم بضميره
اى بالعمل في ضميره او متعلقه اى متعلق ذلك الاسم او متعلق
ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير
ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال
لا بسبب اخر بحيث لو سلط بعد رفع ذلك الاشتغال عليه اى على
ذلك الاسم هو اى احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه
اى ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اى لنصب احد هذين
الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال
بالضمير او متعلقه خرج نحو زيد اضربت وبقيد الفراغ عن العمل
فيه بعد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع من عمل ضربته
في زيد ليس بعد اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه
اياه مانع عن ذلك وبقيد النصب بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيدا
كنت اياه وها هنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع
نقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسب
الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير ما يناسب

الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا تتصور الاعلى
تسليط الفعل المناسب باللزوم ويهتدى اورد المصنف بعده امثلة ثلثة
منها المشتغل بالضمير باقسامه وواحد للمشتغل بالمتعلق والحق
في تلبيهاته باخر مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى ووجهه مثل
زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه
وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه
باللزوم فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا
ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه
مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم
فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسته للمحبوس عليه ينصب زيد
وهذه الامثلة بفعل يفسره ما بعده اي ضربت يعني ان الفعل المفسر
الناصب لزيد في زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت
زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى
هذا القياس جاوزت فانه مفسر لما يرادفه اعني مررت به واهنت
فانه مفسر لما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم
اهانته سيده ولابست فانه مفسر لما يستلزمه اعني حبست عليه
ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما
المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي فيه الامران
والى هذه الصور الخمس اشار المصنف فقال ويختار في الاسم المذكور
الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدء لان تجرده عن العوامل اللفظية
يصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح
خلاف الرفع يعني النصب لانه وان تساوى الصحة فيهما مثلا وثبات
لان وجوده حال صلاحية التقدير وزيدة مصححه للنصب فلم يرجح
النصب وزيدة اخرى يرجح الرفع لسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته

او

٨٢

او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن تكون القرينة المرجحة
للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على
ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه
طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيدا فاكرمته
فالعطف على الفعلية قرينة للنصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى
لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتدء بخلاف تعطف الاسمية على الفعلية
فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها ثابت بالسلامة عن الحذف ايضا
ولما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا
فاضربه فان المختار هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا
وهو لا يجوز الا بتاويل وصل اما مع غير الطلب اذا الواقع على الاسم
المذكور للمفاجاة في كونه من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه
عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية
غالبا وما وقع في بحث الظروف من ان اذا للمفاجاة يلزم بعدها
الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا ينتقض
ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هو
فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة
المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا
لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان وليس ولما ولن من هذه
اذ هي عاملة في المضارع ولا يتقدم معمولها لضعفها في العمل نحو ما
زيدا ضربته ولا زيدا ضربته وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف
الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار
الرفع في اسم الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام
ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضا
هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكتفى فيه بتقدير الفعل

وبعد إذا الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان نحو إذا عبد الله تلقاه فأكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدًا تجده فأكرمه وفي ما قبل الأمر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الأمر والنهي مثل زيدًا اضربه وزيدًا لا تضربه وإنما اختير في هذه المواضع أي ما بعد حرف الاستفهام والنفي وإذا الشرطية وحيث وما قبل الأمر والنهي النصب في الاسم المذكور إذ هي أي هذه المواضع مواقع الفعل أي موضع وقوع الفعل فيها أكثر فإذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرًا وإلا فلا وكذا يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر بالصفة أي التباس ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم أنه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته المعنى المقصود أو صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس إنما هو بين خبر يكون ما هو مفسر على تقدير النصب وصفته لا يلتبس بوصف المفسر وبين الصفة فإن التركيب لا يحتملهما معًا مثل قوله تعالى إنا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الإضمار بشريطة التفسير ولو رفع كل وجعل خلقناه خبرًا له كان موافقًا للنصب في أداء المقصود لكن يلتبس بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبرًا وهو خلاف المقصود فإن المقصود الحكم على كل شيء بأنه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا بأنه بقدر فإنه يوهم كون بعض الأشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الأفعال الاختيارية للعباد ويستوي الأمران أي الرفع والنصب فللمتكلم أن يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرًا أكرمته أي عنده أو في داره وغير ذلك وإلا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير أي يستوي

الامران

الأمران فيما إذا عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين أي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصير رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما في الرفع تكون اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهي فعلية وتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية فإن قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه فإن قلت لا تفاوت في البعد والقرب بينهما إذ الكبرى أيضًا قريبة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى وأما باعتبار المبتدأ فالصغرى أقرب ويجب النصب أي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به هنا إن ولو فإن أمّا وإن كانت من حروف الشرط حكمها ما سبق من اختيار الرفع مع عدم الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلّا وألا ولولا ولوما وإنما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظًا أو تقديرًا نحو إن زيدًا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط وألا زيدًا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل أزيد ذهب به منه أي من باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير فإن زيدًا فيه وإن كان يظن في بادي النظر أنه مما أضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكنه بعد التحقيق النظر أنه ليس منه وإن صدق عليه أنه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه حيث أخذ تسلط عليه هو أو مناسبه لنصبه لأن ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه أعني أُذهب فإن قلت لا نعني المناسب في أُذهب فلنقدر مناسبًا آخر ينصبه مثل يلابس أو أَذهَبَ على صيغة المعلوم فيكون تقديره أزيدًا يلابس الذهاب به أو يلابسه أحد بالذهاب به أو أذهبه أحد قلنا المراد

بالمناسب مما يراد في الفعل المذكور او بلازمه مع الحاجة مما اشتغل اليه

فلا احتياج فيما ذكرناه مفقود فلذا كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد في

المثال لازم بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار

على شريطة التفسير فكيف يكون مما اختار فيه النصب وكذا مثل اي مثله

ذهبت به قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اي في صحائف اعمالهم فهو

ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار المعنى

فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى

لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام

الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف

ظاهر الاية فان المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شيء مفعول لهم كائن

في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لان

كل كائن في صحائف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل مبتدأ

والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ

تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة

واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه

بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله

تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما داخل تحت هذه القاعدة

مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر

النحاة الى ان تمحلوا لاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء

على غير المختار فاشار المصنف الى ما تمحلوا لاخراجه عنها فقال ونحو الزانية

والزاني فاجلدوا الفاء فيه مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف

واللام في الزانية والزاني اي مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم

الفاعل الذي هو صلته كالشرط والخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخل عليه

مرتبط بالشرط لا لانه على سببيته للجزاء ومثل هذه الفاء لا يعمل ما

ما وجبوه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله

فيجب فيه الرفع والاية جملتان عند سيبويه مستقلتان اذ الزانية مبتدأ

محذوف المضاف والزاني معطوف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني

فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء

عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا او قيل زائدة او للتعقيب

وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا تدخل تحت الضابطة

فتعين الرفع والا اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم تكن الاية جملتين ايضا

فهي يكون داخلة تحت الضابطة فالمختار فيها النصب واختيار النصب

باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الاية

جملتين ليتعين الرفع الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب

المفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لتضييق الوقت عن ذكره

وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة

معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي حذرا

ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له

مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا عطف على صفة

المجهول عطفا على تحذيرا او تحذير المقدر فان قلت ثم نعلل هذا لا بد من ضمير في

المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقديره

الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير

العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد

واياك وان تحذف فهذان مثالان لاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك

من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك عن حذف الارنب وهو

ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى هذا القياس

المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد او الحذف

من نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال لثاني نوعيه

المجهول

قوله بلى صحح

قال الرضي وقوله اوذكر المجهول عند

بل اراد ذكر مصدره وعن عطفه على [illegible]

معمول بعينه من حيث [illegible] الا ان [illegible]

في الاول [illegible] مصدر [illegible] معمول [illegible]

لان [illegible] من انواع [illegible] المجهول [illegible]

وفي بعض [illegible] اي [illegible] البيت [illegible]

لان اذا [illegible] فعل [illegible] ايضا [illegible]

مثل [illegible] المشهور [illegible] وما [illegible] جعله [illegible]

جاز ان [illegible] حتى يلزم ما ذكره من [illegible]

الاحيان وهو معمول [illegible] الفوهم [illegible] فاعلى [illegible]

على قوله مفعول مضاف الى [illegible] معطوف فاعلى [illegible]

على [illegible] الاول [illegible] اذا [illegible]

[illegible] الاحتمال [illegible] للمفعول [illegible] فاعلى قوله

[illegible] او يجعله معطوفا [illegible] لا [illegible] ان

ليبين او يجعله من [illegible] بعدم [illegible] او يجعل [illegible]

دون غيره [illegible]

لان السعيد [illegible] من بابه [illegible]

لان [illegible] الاضافة [illegible] اذا كان [illegible]

معمول [illegible] والعدو [illegible] ان يكون [illegible] الا انا نقول لما كان المعطوف

العطف [illegible] المعطوف [illegible] الاانا نقول [illegible] هو

مثنا [illegible] الا المعطوف [illegible]

وليس [illegible] المعطوف [illegible] معمول [illegible]

بين المعطوف [illegible]

علته في [illegible]

اي اتفق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح
لانه لا يقال اتقيت من بدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعّد و نحّ و تنحّ
تبعد ومثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الامر بالتقي عن الطريق لا على
تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير تبعد او اتق ونحوهما فيقدر مثل بعّد
في جميع افراد النوع الاول و في بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك
فان المعنى على بعد نفسك مما يوذيك كالاسد ونحوه و يقدر مثل اتق في
بعضها كالمثال المذكور قيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج من النوع
فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع
للتحذير والتوابع خارجة عن المحدود ولذا لم يذكرها فيما بعد وتقول
في قسمي النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد واياك
من ان تحذف كما كنت تقول وان تحذف وتقول في المثال الاخير اياك ان
تحذف بتقدير من اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن أنْ وأنّ قياسي
ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذ وجهه
مع غير أنْ وأنّ فان قيل فليكن بتقدير العاطف ولنا حذف العاطف
اشبه شذوذا لان حذف حرف الجر قياسي مع أنْ وأنّ شائع كثير في غيرهما
واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه هو ما
فعل فيه فعل مذكور تضمينا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه
كذلك او مطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل
لاسماء الزمان والمكان كلها فانها لا تخلو من زمان او مكان يمكن ان يفعل
فيها فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيها او لا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر
فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة
لكنه ليس بمذكور لكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم
الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة
لا يكون الا في يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي المفعول

فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج مثل
هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل
مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على
تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة توضيح
المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة
الى قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل واحد منهما وهو اي المفعول
فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها و ما يقدر فيه في وهو منصوب
بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول
فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة
حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور ايضا مفعولا
فيه ولذلك قال وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول فيه تقدير
في اذ اللفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا
تقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه
بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما
في الزمانية نحو صمت دهرا او افطرت اليوم وظروف المكان ان كان
مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام
نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل
تقدير في اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست
في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين
وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام مثلا يتناول جميع
ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما وكلهم يتناول هذا
التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه اي على
المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون
وسوى لابهامهما اي لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما

عليه لان حكمه حكمها او في بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر وكذا
حمل على المبهم ما ليس منه من المكان لعدم تعين المكان وان كان معينا نحو جلست مكانك
حمل على المبهم من المكان لعدم تعينه وكذا حمل عليه ما بعد
لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه
دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه
على الاصح اي على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول
به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة
استعماله وهذا محل تامل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد
تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه
انما يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في الليلة الفلانية فالظاهر
انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكانه
خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانك اذا
قلت ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول
ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول ضربته في البلد وفعل الدخول بالنسبة
الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت الدار لا يصح
ان تقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال
الى امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به
وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت
في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونقل عن ش ان استعماله بفي
شاذ وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا شرطية التفسير نحو يوم
الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل على
شريطة التفسير نحو يوم الجمعة سرت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر
في المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله
او لسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه
او معه فعل اي حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا خرج عنه
ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا

فقوله مذكور احترازا عن مثل اعجبني التاديب فان قلت كيف
يصح الاحتراز به عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله فعل مذكور
في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت
هو مذكور معه في ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور معه في التركيب
الذي هو فيه ورد عليه نحو اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله
اللهم الا ان يراد بذكره معه ارادة معه للعمل فيه مثل ضربته
تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب
انما حصل بالضرب وترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال
لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع
بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل
في المفعول المطلق خالف خلافا ظاهرا للزجاج فانه اي المفعول له
اي عند الزجاج مصدر من غير فعله لفظه فالمعنى عنده في المثال
المذكور ادبته بالضرب تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا
او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بان
صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد راكبا اي جاء
زيد في وقت الركوب يمنع ان يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه
اي شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن
والاكرام في قولك جئتك للسمن ولاكرام الزائر عنده مفعول له على
ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه
تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها لتعليله
ملتزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا
تقدر غيرها من من او الباء او في مع انها من حروف المفعول له
كقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا وحرمنا وقوله صلى الله عليه وسلم
ان امراة دخلت النار في هرة اي لاجلها وانما كان تقدير اللام عبارة

عن حذف فهاعلى اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل في ابقائها في اللفظ
والنية فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما تكون
في حذفها من اللفظ ولهذا قال **وانما يجوز حذفها** ولم يكتف بالاجماع
ضمير الفاعل الى بعد اللام فيجوز حذفها لكونه حذفها **اذا كان المفعول**
له **فعلا** احتراز عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن **لفاعل الفعل المعلل**
به اى الحدث فاعله وفاعل عامله احتراز عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك
لمجيئك اياى **ومقارنا له** اى للفعل المذكور **في الوجود** بان يتحد زمان
وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد اذ لا امتياز
بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود
الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعنى القعود بعض من زمان
المفعول له اعنى الجبن وهو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان
زمان المفعول له اعنى ايقاع الصلح بعض من زمان الفعل اعنى شهود
الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك
اليوم لوعدى لك امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط
يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا
اختل شيء منها ○ **المفعول معه** اى الذى فعل بمصاحبته بان
يكون الفاعل مصاحبا له وقت صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل
عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند
الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع
الى اللام واعتذر عن نصبه بانه يجوز بعض النحاة من اسناد الفعل
الى اللازم ... النصب وتركه منصوبا جاريا على ما هو عليه في الاكثر ○
واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض
الحواشى ان هذا الراى شرف حبا او قبل الوجه ان يجعل من قبيل
وقع حيل بين العير والنزوان ○ فان مفعول ما لم يسم فاعله
فيه الضمير الراجع الى مصدره اى حيل الحيلولة لان يتقن اللزوم ○

طرفيته لا نعام صام الفاعل فعلى هذا معناه الذى فعل فعل
بمصاحبته على ان تكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى
مصدره والضمير المجرور للموصول **هو المذكور بعد الواو** احترازا
عن المذكور بعد غيره كالفا **لمصاحبة معمول فعل** اللام متعلق
بالمذكور اى تكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل وافا
اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا
نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل **لفظا** اى لفظيا كالمثالين
المذكورين **او معنى** اى معنويا نحو مالك وزيدا اى ما تصنع والمراد
بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته في ذلك الفعل في زمان واحد نحو
سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها
فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو فانها
لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة ○ **اعلم** ان
مذهب ... جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل
او معناه بتوسط الواو التى بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع
مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التى فيها معنى الجمع فناسب
معنى المعية **فان كان** اى وجد **الفعل** اى ما يدل على الحدث فيعم
الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها **لفظا**
وجاز اى لم يمتنع **العطف** ولم يقبح فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا
لوجوب العطف فيه **فالوجهان** اى العطف والنصب على المفعولية
جائزان **نحو جئت انا وزيد** بالرفع على العطف **وزيدا** بالنصب على
المفعولية **والا** يجز **العطف** بل يمتنع **تعين النصب مثل جئت**
وزيدا فان ... العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بتاكيد المتصل
بالمنفصل ولا بغيره **وان كان الفعل معنى** اى امرا معنويا مستنبطا
من اللفظ **وجاز** اى لم يمتنع **العطف تعين العطف** حذرا لا لحمل على

وهو العطف نحو
عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه اخر وهو العطف نحو جئت
ما لزيد وعمرو والا اي وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب
لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا او ما شانك وعمروا فانه امتنع العطف
فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف
عمرو على الشان اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الاخر
وانما حكم بمعنوية العمل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما يلابسه
بمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لك وزيدا ما تصنع وزيدا
ومعنى ما لزيد وعمرو ما تصنع زيد وعمرو ولما فرغ من المفاعيل
شرع في الملحقات بها وهو الحال ما تبين هيئة الفاعل او المفعول به
اي من حيث هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فيخرج ما بين هيئة غير الفاعل
كالمصدر وباضافتها الى الفاعل او المفعول به يخرج ما بين هيئة غير الفاعل
او المفعول به كصفة المبتدا نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية نحو صفة
الفاعل او المفعول به فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا من
حيث هو فاعل او مفعول وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع
صفة مثل ضرب زيد عمروا راكبين لفظا اي سواء كان الفاعل او المفعول به
الذي وقع الحال عنه لفظا اي لفظيا بان يكون فاعليته الفاعل او مفعوليته
المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه
سواء كان ملفوظا حقيقة او حكما او معنى اي معنويا
يفهم من فحوى الكلام بان يكون فاعليته الفاعل او مفعوليته المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى
الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول اعم
من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في
معنى الفاعل او المفعول المطلق مثل ضربت العرب [redacted] شديدا
فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف
اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه
مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو بل ملة ابراهيم حنيفا وان ياكل
لحم اخيه ميتا فانه يصح ان تقول بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة
ابراهيم وان ياكل اخاه مقام يا كل لحم اخيه ميتا او كان المضاف فاعلا

او

او مفعولا او هو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فمصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان دابر الشي اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ضميره المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ تبتّل على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعّل او تُبتَّل على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال عن المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا دخول ما وقع حالا عن المضاف اليه **مثل ضربت زيدا قائما** مثال للفعل الملفوظ حقيقة فان فاعليه تا المتكلم ومفعوله زيد الماضي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة **وزيد في الدار قائما** مثال للملفوظ حكما فان فاعله الضمير المستكن في الظرف الماضي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما **وهذا زيد قائما** مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقال في نظم الكلام اشير او انبه ونصب زيد به مفعولا لفظيا بل مفعوليته باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع العامل حالا فهي معنوية لا لفظية **وعاملها** اي عامل الحال اما **الفعل** الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل **او شبهه** وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا **او معناه** المستنبط من فحوى الكلام

[crossed out] من غير التصريح به او بعده به كالاشارة والتنبيه في نحو هذا
زيد قائما وكالامر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما
وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار قائما وكأنه اسد صائلا **وشرطها** اى
شرط الحال **ان تكون نكرة** لان النكرة اصل والغرض هو تقييد الحدث
المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض **وان تكون**
صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى وكان الاصل فيه التعريف
غالبا اى ليس اشتراطها بان تكون صاحبها معرفة في جميع مواردها بل
في غالب مواردها اى اكثرها وبيان ذلك ان موارد وقوع الحال على قسمين
احدهما ما تكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم
فارسا او مخصصة على المعرفة لا ستعرافها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم
امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام
نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الا نقضا للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا
او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما تكون ذو الحال فيه
غير هذه الامور وغالب موارد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع
الحال في هذا القسم مشروط بان يكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد
لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية
كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفها في بعض الموارد تنافي الشرطية
ويحتاج الى ان تصرف الكلام عن ظاهره وتجعل قوله صاحبها معرفة مبتدأ
وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان تكون نكرة **وارسلها العراك**
ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد يصف حمار الوحش
والاتن يقال ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث او التخلية
من المرسل وما بيده اى ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها اى لم يمنعها
عن العراك ولم يشفق اى لم يخف على نغص الدخال اى على انه لم يتم شرب
بعضها لما بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض
ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن يشرب منه ولعل
المراد هنا نغص مداخلة بعضها في بعض او المعنى على نغص مثل نغص

الدخال

الحال ومررت به وحده ونحوه مثل فعلته جهدك متأول بالنكرة
فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتأويلها على وجهين
احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اى تعترك العراك وينفرد وحده
اى انفرد انفرادة وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه
المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع
النكرات اى معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة لكن
فى التقدير نكرة كما ان حسن الوجه فى صورة المعرفة وهى نكرة فان كانت
صاحبها اى صاحب الحال نكرة محضة لم تكن فيها شائبة تخصيص
ما سوا التقدم ولم تكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة نحو جاءنى رجل
وزيد راكبين وجب تقديمها اى تقديم الحال على صاحبها لتخصيص النكرة
بتقديمها لالصاق المعنى فيتعدى وحجز ولئلا يلتبس بالصفة فى النصب فى
مثل قولنا ضربت رجلا لم تقدمت فى سائر المواضع وان لم يلتبس طردا للباب
ولا يتقدم اى الحال فيما بعدى مثل زيد فانها كعمرو وقاعدا على العامل
المعنوى وقد عرفت فيما قبل العامل المعنوى وانما هو مقدر بالفعل او
الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعنى الجار والمجرور خارج عنه داخل فى الفعل
او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا تقدم على العامل المعنوى الذى
خلاف الظرف اى خلاف ما اذا كان العامل الظرف او شبهه فان فيه خلافا
فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف فى العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم
المبتدى على الحال نحو زيد قائما فى الدار فاما مع تأخر المبتدى عن الحال فانه وافق
سيبويه فى المنع فلا يجوز قائما زيد فى الدار ولا قائما فى الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان
يكون معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا ان
الظرف يتقدم على عامله المعنوى لتوسعهم فى الظروف والحال لا يتقدم عليه
هذا اذا لم يكن الظرف داخلا فى العامل المعنوى واما اذا جعلته داخلا
فى العامل المعنوى كما هو الظاهر من كلام المص فالمراد هو الاحتمال الثانى لا غير
وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوى كذلك لا يتقدم على ذى الحال المجرور سوا

قوله الصحيح اطلاق [illegible]
لقائل ان يقول ان المفعول
المطلق لو كان مفعولا للفاعل
الفعل المذكور لكان مفعولا اما العين
ذلك الفعل او الغير ويتجه على الاول ان الفعل
نسبة بين الفاعل والمفعول والنسبة لا تكون عين احد
المنتسبين وعلى الثاني ان المصدر [illegible] مفعولا [illegible]
فيكون مفعولا له لا مفعولا [illegible]
الفعل المذكور [illegible] ان ذلك الفعل
[illegible] ان ذلك الفعل [illegible]
[illegible] والظاهر ان يقال [illegible]

قوله فانه لا يصح [illegible]
[illegible] المفعول المطلق [illegible]

بان اطلاق المصدر [illegible]
[illegible] المفعول المطلق [illegible]
[illegible] بالمصدر لا المصدر [illegible]
[illegible] المفعول المطلق وبين الفعل والمصدر [illegible]
[illegible] الاعتبار هو مفعول به
[illegible] المفعول في اللغة ما يصح وقوع [illegible]
[illegible] صح اطلاق المطلق [illegible]
[illegible] المفعول لان صح اطلاق [illegible]
[illegible] المفعول به [illegible]
[illegible] صح اطلاق هذه المقيد
لمن عصام

قوله [illegible]
[illegible] المفعول المطلق [illegible]
[illegible] العلام [illegible]

كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال
عليه اتفاقا نحو جاءتني مجردة عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع
لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان
مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصريين يمنعون تقديمها عليه للعلة
المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا قال على الاصح ونقل بعضهم الجواز
استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف
الجر والاضافة ان حرف الجر معدٍّ للفعل كالهمزة والتضعيف فكأنه من تمام
الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكأنك قلت اذهبت
راكبة هندا فالجر وان كان بحسب الحقيقة لنصب مجرورا واجاب بعضهم عن هذا
الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة
مصدر كالكاذبة والخاطئة والعافية والكل تكلف وتعسف وكل ما دل على
هيئة اى صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا من
غير ان يؤول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل
به رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تاويل
الجامد بالمشتق ومع هذا فلا [illegible] شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق
مثل هذا بسرا ورطبا في قولهم هذا بسرا فهو مما نحن فيه خصوصه
اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة وضرافة فيهما مع كونهما جامدين حالان
لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يؤول البسر بالمبسر والرطب
بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب اذا صار ما عليه
رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم وبعضهم
بر اعلى اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان
باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه والبسرية تتعلق بالمشار
اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية وان لم تكن معتبرة في الا...
اضمار في اطيب لعله كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اعتم المظهر

مفاضلة واو حيوان تليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو
ضميره فيجب ان يليه قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان
مفضلا لكنه لم يظهر كان كالعدم ومع هذا لا باسا بان يقال وان ...
... احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة
اى اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار
اليه الثمر اليابس فلا تتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح حيث وقع
موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمر نخلتي بسرا اطيب منه رطبا
وتكون اى الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفردات فتصح ان وقعت
حالا ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان
الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراؤها عليه في قوة الحكم بها عليه والجمل الانشائية
لا يصح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة لا تقتضي ارتباطها
بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لابد لها من رابط يربطها
الى صاحبها وهو الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية
اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا
منفيا وهي خمس جمل فالاسمية اى فالجملة الاسمية الحالية تلتبس بالواو
والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان يكون الرابط فيها في غاية
القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو
وحدها لانها تدل على الرابطة في اول الامر وتكتفي بها اصلا قوله عليه الصلاة والسلام
كنت نبيا وادم بين الماء والطين وهذا اى الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير
انما يكون في الحال المنتقلة واما في الحال المؤكدة فلا يجوز الواو نقول هو الحق
لا شك فيه وذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير
وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول
الامر نحو كلمته فوه الى فيّ فلابد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اى الجملة
الفعلية التي يكون فعلها مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير وحده لمشابهته

لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغنى عن الواو نحو جاءني زيد يسرع **وما سواهما**
اى ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة
على المضارع المنفي او الماضي المثبت او المنفي **بالواو والضمير** معا **او باحدهما**
وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية ٥
فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد ما يتكلم غلامه
او جاءني زيد وما يتكلم عمرو • والماضي المثبت نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني
زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو • والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما
خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو **ولا بد فى الماضى**
المثبت لا المنفي **من** دخول لفظة **قد** المقربة زمان الماضي الى الحال لفظا
الماضي المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل
من ذي الحال او وقوعه عليه ~~ولا~~ لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا
انه مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد حتى تقربه اليه فيقارنه
وهذا خلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد لا ظاهرة ولا مقدرة سواء
كانت **ظاهرة** فى اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه **او مقدرة** نحو قوله تعالى
او جاؤكم حصرت صدورهم اى قد حصرت وهذا خلاف مذهب سيبويه والمبرد
فانهما لا يجوزان حذف قد وسيبويه يؤول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوم حصرت
صدورهم فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف هو الحال والمبرد يجعله
جملة دعائية والمالكي يشترط ذلك فى المنفي لاستمرار النفي بلا قطع فيشمل زمان
الفعل **ويجوز حذف العامل** فى الحال **لقيام قرينة** حالية **كقولك للمسافر**
اى الشارع فى السفر او المتهيئ له **راشدا مهديا** اى تسير راشدا مهديا فيه
حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال او مقالية كقولك
لمن يقول كيف جئت راكبا لمن تقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان
ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اى بلى نجمعها قادرين **ويجب** حذف العامل
فى بعض الاحوال **المؤكدة** وهي اى الحال المؤكدة مطلقا هي التي لا تنتقل

من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المتنقلة والمتنقلة قيد للعامل
بخلاف المؤكدة **مثل زيد ابوك عطوفا** فان العطوف صفة لا تنتقل عن الاب
فى غالب الامر **اى احقه** بضم الهمزة وضمها من حققت الامر بمعنا حققته
وصرت منه على يقين او من احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته
اى حققت ابوته لك وصرت منها على يقين او اثبتها كذلك عطوفا وقال
صاحب المفتاح احق اليقين ان عندي ان تقديره اثبته عطوفا **وشرطها** اى
وشرط وجوب حذف عاملها **ان تكون مقررة** اى مؤكدة **لمضمون جملة**
احترز به عما تؤكد بعض اجزائها كالعامل فى قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا
فانه لا يجب حذفه **اسمية** احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها
كما قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل
شهد ولا بد ههنا من قيد آخر وهو ان تكون عقد تلك الجملة الاسمية من اسمين لا عمل
للعمل فيهما والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد
قائما بالقسط **والمميز ما** اى الاسم الذي **يرفع الابهام** واحترز
به عن البدل فان المبدل منه فى حكم التنحية فهو ليس يرفع الابهام عن
شيء بل هو ترك مبهما وان اجمعين **المستقر** اى الثابت الراسخ فى المعنى
الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة
هو الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف الى الكامل وهو الوضعي واحترز به عن
نحو اعجبت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام فى قوله عينا لكنه غير
مستقر بحسب الوضع بل نشأ من الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا
يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اما
موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله فى جزئياته او لكل جزئي جزئي منه
ولا ابهام فى هذا المفهوم الكلي ولا فى واحد واحد من جزئياته بل الابهام
انما نشأ من تعدد الموضوع له والمستعمل فيه فتوضيحه بالرجل يرفع هذا
الابهام لا الابهام الواقع فى الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا

تقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد
من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر
زال بذكره الخفا الواقع في حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي **عن**
ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام
المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل
مثلا لنصف من فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل من النصف
كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه
فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما او الا من حيث
وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفعه
الابهام الوضعي الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل
بغدادي واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل رطل زيتا فالتمييز يرفع الابهام المستقر عن
الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف **مذكورة او مقدرة**
صفة ذات اشارة الى تقسيم التمييز والمذكور نحو رطل زيتا والمقدرة
نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام
عن ذلك الشيء المقدر فيه **فالاول** اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع
الابهام عن ذات مذكورة يرفعه **عن مفرد** ويعني به ما يقابل الجملة وشبهها
والمضاف **مقدار** صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره وبين
غالبا اي في غالب المواد واكثرها اي يرفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا
الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار **اما محقق في**
ضمن **عدد نحو عشرون درهما وسيأتي** ذكر تمييز العدد وبيانه في اسماء العدد
واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن **نحو رطل زيتا** فان الرطل نصف المن
ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذرع نحو ذراع ثوبا **و**كالمقياس
نحو **على التمرة مثلها زبدا** والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المعدودات
لان قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا

المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما فصل المصنف
على الامثلة الثلاثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو
التنوين كما في رطل زيتا والنون كما في منوان سمنا والاضافة كما في على التمرة
مثلها زبدا او لتعدد الصنوف اقسام المقادير وذكر بعضها ومعنى تمام الاسم
ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم يستحيل الاضافة مع التنوين
ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا فشابه الاسم
بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فشابه التمييز
الاتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد
تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله
وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في اخر الاسم كما كان الفاعل
عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان يتم
بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود
خلا **فيفرد** اي التمييز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا **ان كان** اي التمييز
جنسا وهو ما تتشابه اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير
فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف نحو رجل وفرس
الا ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه لا يبدل
لفظ الجنس مجردا عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع قيل وفي تخصيص قصد الانواع
بالاستثنى نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب
زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع ما يتحقق الجنس
سواء كان بالخصوصيات الكلية او الشخصية **ويجمع** اي يورد التمييز على فوق
الواحد جوازا احسن لم يقصد الواحد **في غيره** اي غير الجنس نحو عندي عدل
ثوبين او اثوابا **ثم ان كان** اي المفرد المقدر تاما **بتنوين او بنون التثنية** او
ان وحد المميز ملتبسا بتنوين المفرد او بنونه التي للتثنية فانه كما تم الاسم بهما
امتنع التمييز **جازت الاضافة** اي اضافة المفرد المقدر الى التمييز اضافة بيانية

بإسقاط النون ونون التثنية جوازاً لمشابهتهما كثيراً لحصول الغرض وهو رفع
الإبهام بذلك مع التخفيف نحو رطلان زيتاً ومنوان سمناً والأولى أي وإن
لم يكن بتنوين أو بنون تثنية بأن يكون بنون الجمع أو الإضافة فالتمييز عن الإضافة
الأقلّه في نون الجمع نحو عشرون درهماً أما في الإضافة فلئلا يلزم إضافة المضاف
وأما في نون الجمع فلأنه جاز أيضاً أن يضاف إلى غير المميز نحو عشروك وعشروي مضاف
بالاتفاق لكثرة الحاجة إليه فلو أضيف إلى المميز لزم الالتباس في بعض الصور
لأنه لا يعلم عند إضافة عشرين إلى رمضان أنه أراد عشرين من رمضان أو أراد
اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس أيضاً إلا قليلاً
ليكون الباب أقرب إلى الاطراد وعن غير مقدار عطف على مفرد مقدار أي
الأول كان رفع الإبهام عن مفرد مقدار كذلك رفعه عن مفرد غير مقدار أي
ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذرع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديداً فإن
الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزاً والخفض أي خفض
التمييز بإضافة غير المقدار إليه أكثر استعمالاً لحصول الغرض مع الخفة
ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز لأن الأصل في المبهمات المقادير وغيرها
ليس بهذه المثابة والثاني أي القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع الإبهام
عن ذات مقدرة بل رفعه عن نسبة كان الظاهر أن يقول عن ذات مقدرة
في نسبة في جملة لكن لما كان الإبهام في طرف النسبة يستلزم الإبهام فيها أو رفعه
عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصراً عليها تنبيهاً على أن مقابله
ما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الأول إنما هو مفرد النسبة لا غير
في جملة أي نسبة كائنة في جملة أو ما ضاهاها أي ما شابهها عطف على
جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء أو اسم المفعول نحو الأرض مفجرة
عيوناً أو الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهاً أو اسم التفضيل نحو زيد أفضل
أباً أو المصدر نحو أعجبني طيبه أباً أو كل ما كان فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد
رجلاً نحو طاب زيد نفساً مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه

وزيد طيب ابا مثال لما يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب
عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذا
المثال في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفسا
او ابا فقوله وابوة ودارا وعلما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى والناظر
الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخر فهو بحسب الحقيقة اورد
لكل من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها ثمانية امثلة فالنفس عين غير اضافي
خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي يحتمل متعلقه المنتصب عنه
والاب عين اضافي يحتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي
وكل منهما متعلق بالمنتصب عنه او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها
مثل يعجبني طيبه نفسا وتركه لانه اظهر التمييزات ولاحقا به وابا وابوة
ودارا وعلما او زد هذه الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه قوله
ولله دره فارسا اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة وابطالا
لما زعمه صاحب المفصل من ان التمييز المنتصب عن المفرد لا بد ان يكون الضمير فيه مبهما كالضمير
في ربه رجلا ويكون فارسا مميزا عنه اي عن المفرد بل نقول انه يصلح ان يكون مميزا
عن نسبة لا بد ان يكون الضمير معينا معلوما والابهام يكون في نسبة الدر اليه
والدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فانها
والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق
بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن التفرس ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن
نصا في المنتصب عنه اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد
جعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التمييز تارة له
اي للمنتصب عنه بان يكون مميزا مع الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان يكون
مميزا مع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا في طاب
زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد بمعنى ان يكون تارة مميزا عن
زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون

ياء ونحوه اعني متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه
والا اي وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما يصح جعله
لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه
الاسماء ليست نصا في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهي لمتعلق
زيد وهو الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما
اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه
وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز وتثنيته وجمعه تعيين سواء كانت
لموافقه لما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء
او لمتعلقه نحو طاب زيد ابا اذا اريد اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا اريد
اباه وجده وطاب زيد آباء اذا اريد ابا واحدا واجداده فعلى كل من التقادير اذا
قصد وحدة التمييز اوزيد مفردا واذا قصد تثنيته اوزيد تثنيته واذا قصد
جمعيته اوزيد جمعه فان صيغة المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى والمجموع
الا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته
لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على
القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان علما
والزيدون علما الا ان يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع من حيث اختلافها
النوعية فانه لابد حينئذ من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون
علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين او الزيدين
نوع اخر من العلوم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى وان كان اي التمييز
صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او مؤولة بها نحو كفى زيد رجلا فان معناه
كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة له اي لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة
تستدعي موصوفا والمذكور اولى بالموصوفية فاذا قيل طاب زيد والدا كان
الوالد هو زيد او لا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه الواو
بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها
اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف
على خبر كانت اي كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق

في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت
اي الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو
طاب زيد فارسا اي من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة
من في نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل تؤيد التمييز لان من تزاد
في التمييز لا في الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية لا بحال الفروسية اذ قد
يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا
كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عامله
اسم جامد ضعيف العمل مشابهته للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرناه فلا يقوى
ان يعمل فيما قبله والاصح [illegible] اي اصح المذاهب انه لا يتقدم
التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث
المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا لما جعلته
لازما فاعلا نحو فجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيون الارض او فاعلا اذا جعلته
الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل
وهاهنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل الفعل المذكور
من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض
متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقصد رفع الابهام فيه لا جرم ميزه بما
هو في معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد
تجارة فان التجارة [illegible] الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة
فالفاعل في قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها
مجازا وبهذا يندفع ما ورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة
اما فاعل في المعنى او مفعول من ان التمييز في هذه المثال وامثاله لا فاعل ولا
مفعول فلا نقض لذلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد فانهما جوزا تقديم
التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل
بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل
لضعفها في العمل ومتمسكهما في هذا التجويز قول الشاعر

ولهو سلمى بالعراق حبيبها ... وما كان نفسا بالفراق تطيب

علا تعدد لتانيث الضمير في تطيب فانه ح تكون في كان ضمير الشان لتذكيره وتعود
ضمير تطيب الى سلمى وتكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما
على تقدير تذكير الضمير فضمير كان للحبيب ونفسا تمييز عن نسبة كان اليه اي
وما كان الحبيب نفسا تطيب فلا اشكال وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير
تانيثه ايضا على هذا الوجه بان تكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار
النفس اذ المعنى وما كانت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف عرفا في التركيب

المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة علا قسمين
ولما كانت معلوميته بهذا الوجه غير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه
قسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد احكاما خاصة تخصه
لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال **متصل ومنقطع فالمتصل**
هو المخرج اي الاسم الذي اخرج واحترز به عن المخرج عن ثبات المستثنى المنقطع
من متعدد حقيقة نحو ما جاءني احد الا زيدا او اجزاؤه مثل اشتريت العبد
الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد **لفظا** اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا
او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيد **بالا واخواتها**
واحترز به عن نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد جاء **والمستثنى**
المنقطع هو **المذكور بعدها** اي بعد الا واخواتها **غير مخرج** من متعدد
واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد
قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا
بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا **وهو** اي المستثنى
مطلقا حيث علم اولا بوجه تصحيح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما ينفطن له من
تعريف قسميه اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا
لم يعرفه علاحدة وما للاختصار **منصوب** وجوبا **اذا كان** واقعا **بعد**
الا بعد غير وسوى وغيرهما **غير الصفة** قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا
التي للصفة داخلا في المستثنى لئلا يذهل عنه **في كلام موجب** اي ليس بنفي
ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا كان واقعا
في كلام غير موجب لانه ليس ح واجب النصب على ما يجيء ولا حاجة ههنا الى قيد

آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا
فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء
لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء
لا يقال قوله او كان بعد خلا وعدا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما
هو لاخراج مثل قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل
في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية هو الفعل
المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل او معناه تعلقا
معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه
المفعول **او مقدما** عطف علا قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا
اذا كان المستثنى مقدما **على المستثنى منه** سواء كان في كلام موجب او غيره
نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقدم البدل على المبدل منه
او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو
ما في الدار احد الا حمارا **في الاكثر** اي في اكثر اللغات وهي لغات اهل الحجاز
فانهم قبايل كثيرون او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة
الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الابدال لغلط
وهو لا يتصور الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يقع
بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما
ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا فيجوزون فيه البدل
وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين في
ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله
لان من رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا
او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا
من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه مثل جاء القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا
يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول

نحو خلت الدار من الانيس وقد يتضمن معنى جاوز او تعدى فى من ويصل
الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا هذين التضمين او الحذف والايصال فى باب
الاستثناء ليكون ما بعدها فى صورة المستثنى بالا التى هى ام الباب وفاعلهما ضمير
راجع اما الى مصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض
مطلق من المستثنى منه والمعنى جاءنى القوم عدا او خلا بعضهم زيدا او الجائى منهم
او بعض منهم زيدا وهما فى محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد لكونهما
اشبه بالا التى هى الاصل فى باب الاستثناء وفى الاكثر اى النصب بهما انما هو فى
اكثر الاستعمال لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد يجيز الجر بهما على
انهما حرفا جر قال السيرافى لم اعلم خلافا فى جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر
وما خلا وما عدا اى المستثنى منصوب ابدا وجوبا اذا كان بعد ما خلا
وما عدا لان فيهما ما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءنى القوم ما خلا زيدا
وما عدا عمرا انتصاب زيد وعمرو بالنصب على الظرفية بتقدير
مضاف اى وقت خلوهم او خلو بعضهم من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة
بعضهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اى جاءوا خالين عنهم
او بعضهم من زيد ومجاوزين بعضهم او بعضهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز
الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المصنف او لم يعتد به ولهذا
لم ينقل فى الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءنى القوم ليس زيدا
وبعد لا يكون نحو جاءنى اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب بعدهما
لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما فى باب
الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى
البعض من المستثنى منه مطلقا وهما فى التركيب فى محل النصب على
الحالية واعلم انه لا تستعمل هذه الافعال الا فى المستثنى المتصل
الغير المفرغ [illegible] لا تتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهى لا تتصرف فيها
ويجوز فيه اى فى المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن
المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اى حال كون المستثنى
واقعا فى محل يكون متأخرا عن الا غير [illegible] اذا كان بعد سائر الاستثناء

اجران

مثل عدا وخلا وغيرهما وفى كلام غير موجب احتراز به عما اذا وقع
فى كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه المستثنى منه
مذكور احتراز عما اذا لم يكن يذكر المستثنى منه فانه حينئذ يعرب على حسب
العوامل وفى بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام
غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا
ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك
نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على
الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب
على الاستثناء وما رأيت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو
المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار فهنا احتمالان والبدل
فى هذه الصورة لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول
لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب
اى المستثنى على حسب العوامل اى بما يقتضيه العامل من الرفع
والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويخص ذلك اى المستثنى
باسم المفرغ لانه فرغ العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما
يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اى والحال ان المستثنى واقع فى غير الكلام
الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربنى الا زيد
اذ يصح ان يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربنى الا زيد اذ لا يصح
ان يضرب كل احد المتكلم الا زيدا الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم
مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل
عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه
بعض معين يصح فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الا يوم كذا اى وقعت
القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا
بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى

علا تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور وبها لا استقيم
المعنى علا تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا لعموما من الا زيد
فسبق ان يشترط في غير الموجب استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرات
الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا في
العصص في ضربني الا زيد بان تخصيص المستثنى منه بكل احد من جماعة
مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون
كل واحد منهما جارية مع القرينة وخارجة [illegible] بدونها واجيب بان المعتبر
هو الغالب والغالب في الاخير عدم استقامة المعنى على العموم وفي
النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها وتحالفه
واجب اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق الفعل بها وتحالفه
واجب اياها فيقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرات
الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة علا بعض معين
من المستثنى منه مقطوع بدخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني
فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدلالة علا بعض معين كما اذا قيل
من ضربك من القوم اي العموم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد والظاهر
ان ذلك ايضا يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك
في الموجب والغالب فيه عدم استقامة المعنى **ومن ثم** اي ومن اجل
ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى **لم يجز ما زال زيد الا عالما**
اي معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى زيد دائما على جميع
الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح الرضي يمكن ان يحمل الصفات
على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يتناقض وبيني من جملتها العلم او يحمل
علا المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات
الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى
علا المتفطن انه يمكن بمثل هذه التاويلات ارجاع جميع المواد الايجابية
عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا في قولك ضربني الا زيد
المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك او المقصود منه المبالغة في غلو

المحصين

المحصين علا ضربه **واذا تعذر البدل** من حيث [illegible] حمله **على اللفظ**
اي لفظ المستثنى منه **فعلا الموضع** يحمل اي موضع المستثنى منه لا على
لفظه عملا بالمختار علا قدر الامكان **مثل ما جاءني من احد الا زيد** برفع
بدل مرفوع محمول علا موضع احد لا مجرور محمول علا لفظه **ومثل لا احد
فيها** اي في الدار **الا عمرو** فهو مرفوع محمول علا المحل احد لا علا لفظه **ومثل
ما زيد شيئا الا شيئا لا يعبا به** اي لا يعتد به فشيء مرفوع محمول على محل
شيئا المنصوب علا لفظه وقوله لا يعبا به ليس في كثير من النسخ وعلى ما
وقع [illegible] في بعضها فهو صفة لشيء المستثنى قيل انما وصفه
به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا
اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية اولا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه
صفة غير الشيئية لكان اخفا واللطف وانما تعذر البدل على اللفظ
في الصورة الاولى **لان من** الاستغراقية **لا تزاد** اتفاقا **بعد الاثبات**
اي بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها لتاكيد النفي ولا نفي
بعد الانتقاض فلو ابدل علا اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا من زيد بالجر كان
في قوة قولنا جاءني من زيد فلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي
الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها
الا عمروا بالنصب لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة
لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد من تقدير لا حقيقة او حكما
لتعمل فيه هذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيئا لو حمل المستثنى على
لفظ المستثنى منه لا بد من تقدير ما كذلك لتعمل فيه **وما ولا لا تعملان**
[illegible] اذ المركب البدل الا تكرير العامل او حكما اذ الكلام يحوله
علا المبدل منه واعتبر سواته حكمه الله فانه في قوة التعدد حال كونهما
عاملين في المستثنى المحمول علا البدل **بعده** اي بعد الاثبات يعني بعد
ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا **لانهما** اي ما ولا **عملتا للنفي وقد**

انتقض النفي بالا وحيث تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل
على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء
وشيء مرفوع على انه محمول على محل شيء وهو الرفع بالخبرية فان قلت
لا احد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل
بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبر واحمله على المحل البعيد لا القريب
قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا فانه بمعنى النفي وقد انتقض النفي بالا
بخلاف محله البعيد فانه لا دخل للعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيء
مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي
فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر الحامله هي اي ليس لاجله
اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثم اي ومن اجل ان عمل ليس
للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس
في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال
ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض بالا والمستثنى مخفوض
اي مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح
السين وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها
حرف جر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل
فاعله مضمر ومعناها تبرئة المستثنى مما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم
عمرا حاشا زيد اي براءة الله عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في
الاستثناء دون الصفة اذ هو خارج باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا
على التفصيل المذكور فيما سبق وكذلك لما اجرى به المستثنى بالاضافة اعطي
اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة
باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني
رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت
على الا واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك

كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت الا عليها اي على كلمة غير
في الصفة لكن لا تحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت الا تابعة
لجمع اي واقعة بعد جمع منكر فوجب ان يكون موصوفها مذكورا اذ لا يقع الا
كما قد تكون صفة لمقدر اي غير مذكور مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكورا لا يكون
معرفة ليوافق حالها صفة حالها اداة استثناء اذ لا بد لها في الاستثناء
من مستثنى منه معرفة فلا [illegible] تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد والمنكر
اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كالقوم والرهط وان يكون منكرا
نحو ما جاءني رجال الا زيد منكر اي منكر لا يعرف باللام حيث يراد به
العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى
تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل
او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر
المنقطع غير محصور المحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني
رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد كحمله على عشرة رجال هم
او عشرون ولما اشترط ان يكون غير محصور لانه لو كان محصورا على
احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل
رجل الا زيدا جاءني وله على عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود هذه
الشرائط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى
حملها على غير وانما قلنا في تحصيل هذا الكلام ان الا لا تحمل على الصفة غالبا
فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو جاءني مائة
رجل الا زيدا او قد لا يتعذر في غير المحصور نحو جاءني رجال الا واحدا
والا رجلا والا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه ومثال
هذه القاعدة نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة جمع اله ولا
[illegible] فيها على غير محصور الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا
عن الانتظام فالا في الاية صفة لانها تابعة لجمع منكر غير محصور هي آلهة
ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في آلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة

والاظهار فيه ارجح من الادغام لسكون ما قبل
المدغم والادغام في هذا النوع لازم في الكلمة
الواحدة نحو شادّ وشابّ فان كان
المثلان قد سكن ما قبلهما ولم يكن ان لين
حرف مد لم يجز الادغام لانه يلزم تحريك
الذي تحاول ادغامه وقبله ساكن
فيجتمع ساكنان ~~وكذلك اذا~~ قال شارح المفصل
وكذلك اذا اجتمع المثلان في كلمة واحدة
وكانا في حكم المنفصلين فانت بالخيار في الاظهار
والادغام نحو اقتتلا لان التاء الاولى نحو الافتعال
فيهما نحو اقتتلا من زيد ولا يلزم [redacted] ان تكون نون
... من نون ابدا والادغام لان الحرفين في المثال
من جنس واحد فهما حركتان ... الله

قال الشارح

الادغام ادغم قريش ادغاما

ماخوذ من قولهم ادخل [illegible] القرس [illegible] سمع الكلمه

اللجام اذا ادخال حرف في حرف وان اله يعطف

فلما كان هذا الادغام [illegible] العطف [illegible] الا بعود الى المقيد

والمراد بالادغام لا بالشين [illegible] العطف بها يسمى باعادة

على الثاني لان [illegible] ولذلك [illegible] بعد ذلك

على الكل الموضع الاول وضع الاقوى [illegible] الرابع [illegible]

لان المقيد اذا وقع [illegible] فما في الاول [illegible] حيث [illegible] الا

الكريم [illegible] فاذا الادغام [illegible] مخالفة للاولى [illegible] ثقيل

ارتفاع [illegible] واحده [illegible] الحال اقوى [illegible] لا مخالفة

والخروج منه حال الى [illegible] واحدا

قال

الاستثنا وفي الاية مانع اخر عن حمل الا على الاستثنا وهو انه لو حملت عليه
صار المعنى لو كان فيهما الهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل
الا على انه ليس فيهما الهة مستثنى عنها الله وهذا لا يثبت وحدانيته تعالى
لجواز ان يكون فيهما الهة غير مستثنى الله عنها على ما اذا حملت الصفة
بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما الهة غير الله واذا لم يكن فيهما الهة
غير الله يجب ان لا يشترك في الالهة لان التعدد يستلزم المغايرة **وضعف**
حمل الا على **غير في غيره** اي في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثنا
ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثنا قال المجوز في قوله
ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتاخرين تمسكا
بقوله **ش** وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان **ه** فالا الفرقدان
صفة لكل اخ لا استثنا منه والا وجب ان يقال الا الفرقدين بالنصب لانه
في كلام موجب والمستثنى فيه واجب النصب وحمل المصنف ذلك على الشذوذ
وقال في التسهيل شذوذان اخران احدهما وصف كل دون المضاف اليه
والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط
وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل **واعراب
سوا وسوا النصب على الظرفية** ~~على المذهب~~ اي بناء على ظرفيتهما
لانك اذا قلت جا القوم سوا او سوا زيد فكانك قلت مكان زيد **على
المذهب الاصح** وهو مذهب سيبويه فانهما عنده لازمان الظرفية وعند الكوفيين
يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين
بقول الشاعر **ش** ولم يبق سوا العدوان دناهم كما دانوا **ه** وزعم
الاخفش ان سوا اذا اخرجوه عن الظرفية ابقوا نصبوه استنكارا للرفع •
فيقولون جاني سواك وفي الدار سواك ومثل هذا في استنكار
الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب **ه**
خبر كان واخواتها ونستعين بها في فتح العلام سا الله تعالى

هو المسند بعد دخولها اى دخول كان او احدى اخواتها
والمراد بتعدد به المسند بعد دخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا
بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر
الاسم والخبر فلا اسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقرره ولكن
بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب
ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم
فى هذين المثالين المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال
فى جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيها ووردت
عليه كما سبقت الاشارة اليه فى خبر ان واخواتها مثل كان زيد قائما
وامره اى امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدأ فى اقسامه واحكامه
وشرائطه على ما سبق فى بحث المبتدأ والخبر ولكنه يتقدم على اسمها
حال كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها
وخبرها فى الاعراب فلا يلتبس احدهما بالاخر وذلك اذا كان الاعراب
فيهما او فى احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد وكان هذا زيد بخلاف
المبتدأ والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل
لا بد من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب فى اسم كان وخبرها
جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا ويحذف
وهو كان لا خبر كان واخواتها الا انه الحذف
عامله اى عامل خبر كان
من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها
فى مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر
ويجوز فى مثلها اى فى مثل هذه الصورة وهى ان يجئ بعد ان اسم ثم فاء
بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثانى وهو اقواها
اى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما وهو ان خيرا فخيرا على معنى ان
كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما وهو ان خير فخير اى ان كان

وعمله خبر فجزاوه خبر وعكس الاول نحو ان خيرًا فخيرًا اى ان كان فى
عمله خير فكان جزاوه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة
الحذف وكثرته **ويجب الحذف** اى حذف عامله اى كان **فى مثل اما انت**
منطلقا انطلقت اى لأن كنت منطلقا انطلقت واصل
اما انت لأن كنت حذفت اللام قياسا وحذفت كلمة كان اختصارا فانقلب
الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان فى موضع كان تعوضا
عنها فادغمت النون فى الميم وابقى الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا
انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير
ان كنت منطلقا انطلقت فيحمل به ما يحمل بالاول من غير فرق الا حذف
اللام اذ لا لام فيه واقتصر المصنف على الاول لانه اشهر **خبر ان واخواتها**
وسنعرفها فى قسم الحروف ان شاء الله تعالى **هو المسند اليه بعد**
دخولها اى دخول ان او احدى اخواتها **مثل ان زيدا قائم** وبما
عرفت من معنى المسند به او المسند فيما سبق تندفع انتقاض هذا التعريف
هاهنا بمثل ابوه فى مثل ان زيدا ابوه قائم **المنصوب بلا التى لنفى**
الجنس اى لنفى صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله
ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات
لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير
عنه بالمنصوب بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله
من المنصوبات لكن اكثره منه فاعطى الاكثر حكم الكل فعد الكل منها
نحو زيد او لا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه
او محلا كما هو مبنى منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسمها لعدم
عملها فيه **هو المسند اليه بعد دخولها** خرج به مثل ابوه فى لا غلام
رجل ابوه قائم كما عرفت وهذا الحد كاف فى حد اسمها مطلقا لكنه
لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله **يليها** اى يلى المسند اليه

لفظة لا اى يقع بعدها بلا فاصلة **نكرة مضافا او مشبها به** اى بالمضاف
فى تعلقه بشىء هو من تمام معناه هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور
فى اليه اولا او منه او من الضمير المستتر فى دخولها او ما بقى من الضمير المرفوع
فى يليها **مثل لا غلام رجل** مثال لما يليها نكرة مضافا وفى بعض النسخ لا غلام
رجل ظريف فيها وقد عرفت فى المرفوعات ضعف قوله فيها **ولا عشرين**
درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة
من تتمة المثالين كليهما **فان كان** اى المسند اليه بعد دخولها واقع على
الاحوال المذكورة بل كان **مفردا** بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا
او مشبها به اى يليها نكرة غير مضاف ولا مشبها به ليترتب عليه قوله **فهو**
مبنى على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا فحكمه غير ذلك
وقوله على ما ينصب به اى على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه
وهو الفتح فى الموحد نحو لا رجل فى الدار والكسر فى الجمع المؤنث السالم بلا تنوين
نحو لا مسلمات فى الدار والياء المفتوح ما قبلها فى المثنى والياء المكسور ما قبلها
فى جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ويعنى بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع
له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بنى لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل فى الدار
لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل فى الدار تحقيقا او تقديرا
فحذف من تخفيفا وانما بنى على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها
النكرة فى الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب
الاسمية فتصير الاسم بها مائلا الى ما يستحقه فى الاصل اعنى الاعراب
وان كان اى المسند اليه بعد دخولها **معرفة** بانتفاء شرط النكارة **او مفصولا**
بينه اى بين ذلك المسند اليه **وبين لا** بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع
الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به اولا وفى بعض صور
نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو ولا غلام زيد فى الدار ولا عمرو ولا فى الدار رجل
ولا امراة ولا فى الدار غلام رجل ولا امراة ولا فى الدار زيد ولا عمرو

ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور الست الرفع
على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع ان لا النافية للجنس فيها واما في المفصول
فلضعف لا عن التاثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكرير اسمها لكن مطلقا
لا بعينه اما في المعرفة فليكون كالعوض عما في النكرة من معنى نفي الاحاد وفي
المفصول ليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل افي الدار رجل ام امراة وهذا
التعليل جار في المعرفة ايضا ومثل قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن لها
اي لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب
الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية امير المؤمنين علي رضي الله
عنه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب مكرر فاجاب عنه بانه متاول
بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام
لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتاويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره
عليه السلام بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويقوي هذا التاويل ايراد
حسن بدون اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة
الا بالله اي فيما تكررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا
فصل نحو خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه
تزيد عليها الاول فتحهما اي لا حول ولا قوة الا بالله على ان تكون لا في كل
منهما لنفي الجنس ولا قوة عطف على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرهما
محذوف اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة
اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه
بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة
الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا
الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا
حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد
وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني

نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس
واما رفع الثاني فلان لا زائدة والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع
بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على
جملة بان يقدر لكل منهما خبر والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة
الا بالله لانه جواب قول من قال ابغير الله حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة
للسؤال ويجوز الاعراب والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف
فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان
لا لنفي الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء
عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير
وقد حصل ههنا ولا دخل فيها اي توافق الاسمين بعدها في الاعراب
فهذا على التوجيه الاول ضعيف لعطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله
ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه
الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة
كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يغير العمل
اي عمل لا اي تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله
بدخول كلمة الاستفهام ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي
الجنس اما الاستفهام حقيقة فتقول الا رجل في الدار مستفهما واما
العرض مثل الا نزول عندنا ولم يذكر شيء ان حال الا في العرض كما له
قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمصنف وذهب اليه الاندلسي وقال
هذا خطا لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف
التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا اكرمته واما التمني نحو
الا ماء اشربه حيث لا يرجى كونه واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا احد
فهذه عند الخليل ليست لا التي دخلت عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف
موضوع للتحضيض براسه فكانه قال الا ترونني رجلا يعني هلا ترونني رجلا

ولك لك نصب ونون وهو عند يونس لا دخلت عليها همزة الاستفهام
بمعنى التمني وكان القياس الا رجل ولكنه نونه لضرورة الشعر
ونعت اسم لا المبني لا نعت اسمها المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريفا
الاول بالرفع صفة للنعت اي لا الثاني وما بعده احترازا عن نحو لا رجل
ظريف كريم في الدار مفردا حال من ضمير مبني والعامل فيه معنى احترازا
عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال بعد حال او صفة مفردا احترازا عن
المفصول نحو لا غلام فيها ظريف وهذى العبد يعني الاول مبني على الفتح
حملا على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي الى النعت
حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة
لا بالتبعية فانه اطلقه كونه سائغا فلا يرد انه اذا كرر المبني وبني على الفتح لم يجب
نعت لا نحو بنا وفصل لا ماء باردا مع انه يصدق انه نعت المبني الاول
مفردا يليه فان يأتي في هذى المثال نعت للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر ولو جعل
نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع
تبعيتها لمتبوعها في الاعراب دون البناء رفعا حملا على محله البعيد ونصبا حملا
على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع
وظريفا بالنصب والا اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكمه الاعراب
لا غير رفعا حملا على المحل البعيد او نصبا حملا على اللفظ او المحل القريب
وقد مرت امثلته في بيان فوائد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا
كان المعطوف نكرة يلي تكرار لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة
وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررا في المعطوف فحكمه
على ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان يحمل على اللفظ اي لفظ
اسم لا المبني ويجعل منصوبا او بان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جائز
ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لفظه
الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على المنفي تزاد فيه لا لكثر نحو لا حول
ولا قوة الا بالله مثل لا اب وابنا او اي في قول الشاعر

ه لا اب وابنا مثل مروان وابنه ٭ اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا ه

وسائر التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي ان تكون حكمها حكم توابع المنادى
كذا ذكره الاندلسي ومثل لا اباله ولا غلامي له اي كل تركيب تكون فيه
بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجري على ذلك الاسم احكام
الاضافة من اثبات الالف في الاب وحذف النون من نحو غلامين جائز
يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له
فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب والجار مع مجروره خبرا لها
وقد جاء على قلة مثل لا اباله ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل لا اب
واسقاط النون في مثل غلامين كما في حالة الاضافة تشبيها له اي لاسم
لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء لاحكام المضاف
عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو
لمشاركته اي لمشاركة اسم لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف
اليه له اي للمضاف في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف
معنى الاضافة وهو الاختصاص والمعنى ان مثل لا اباله ولا غلامي له
جائز تشبيها له اي لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اي
بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركة هذين التركيبين له اي لما يشتمل على
الاضافة في اصل معناه اي معنى ما اشتمل على الاضافة وهو الاختصاص
لان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي
اتم مما يفهم من غيره ومن ثم لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين
انما هو بتشبيههما بالمضاف في معنى الاختصاص لم يجز تركيب
لا ابا فيها اي في الدار لعدم الاختصاص لان الاختصاص المفهوم من اضافة
الاب الى شيء انما هو بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب
بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها
بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته في اصل معناه وليس اي
مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد بهما
على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب او الغلام من مرجع الضمير

المجرور باللام استقلالاً من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى بعيد على تقدير الاضافة اما اولاً فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانياً فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين له لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين **خلافاً** لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سي بهذا الخلاف لانه المتقدم فيما بينهم او لان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب سي والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه تاكيداً للام المقدرة وحكم المصـ بعدمه لما عرفت **ويحذف** اسم لا **كثيراً في مثل لا عليك** اي **لا باس** عليك ولا يحذف الاسم وحده مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافاً وفي قولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسماً جاز ان يكون كزيد اسماً والخبر محذوف اي لا مثله موجود وجاز ان يكون خبراً اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفاً فالاسم محذوف اي لا احد كزيد **خبر ما ولا المشبهتين** بليس في النفي والدخول على الجملة الاسمية **بليس هو المسند بعد دخولهما** اي بعد دخول ما ولا **وهي** اي جعلهما عاملتين اسمهما وخبرهما **لغة اهل الحجاز** وخص الحجاز بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسماً وخبراً لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبراً لهما ولا الاسم اسماً لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشراً وما هن امهاتهم **واذا زيدت ان مع ما** نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت ما بالذكر لانه لا تزاد مع لا في استعمالهم وجوز الاخفش زيادتها مع لا وقيل ان نافية مؤكدة وعند الكوفيين **او انتقض النفي بالا** نحو ما زيد الا قائم **او تقدم الخبر** على الاسم نحو ما قائم زيد **بطل العمل** اي عمل ما اذا كان مع واحد من هذه الامور الثلاثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل لتشبهه بليس فلما

فصل

فصل بينهما او بين معمولها لم تعمل واما اذا انتقض النفي فلان عملها للمعنى النفي فلما انتقض النفي بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل **واذا عطف عليه** اي على خبرهما **بموجب** بكسر الجيم اي بما يطلق بعد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيماً بل مسافر وما عمرو قائماً لكن قاعد **فالرفع** اي فالحكم في المعطوف الرفع لا غير لكونها بمنزلة الا في نقض النفي

المجرورات

هو ما اشتمل اي اسم اشتمل لتخرج الحروف الاواخر التي هي محل الاعراب فانها لا تطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحاً لانها اقسام الاسم **على علم المضاف اليه** اي علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظاً او تقديراً وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافاً اليه والمضاف اليه وان كان مختصاً بما عرفته لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو مشبه به فيدخل فيه المجرور في مثل بحسبك درهم وكفى بالله شهيداً وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلاً في تعريفه والمضاف اليه هو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب المصـ في ذلك الى مذهب سي حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظاً ايضاً **كل اسم** حقيقة او حكماً ليشمل الجملة التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر **نسب اليه شيء** اسماً كان نحو غلام زيد او فعلاً نحو مررت بزيد **بواسطة حرف جر لفظاً او تقديراً** اي ملفوظاً كان الحرف نحو مررت بزيد او مقدراً حال كون ذلك المقدر **مراداً** من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم خلاف صمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه الصوم بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر **فالتقدير** اي تقدير الحرف **شرطه ان يكون المضاف اسماً** اذ لو كان فعلاً لابد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد **مجرداً** اي منزعاً عنه

تنوينه او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة
لان التنوين او النون دليل تمام ما هي فيه فلما اريد ان يمزج الكلمتين مزجا
تكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذف فوا منهما
الا علامة تمام الكلمة وملوحها بالثانية والمتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام
القوم حيث لم يسموا القائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه تعريف شامل
للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن والنص
في شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة
بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير حرف الجر فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه
شيء فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها
مثل ضارب زيد بتقدير اللام لتقوية العمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها الى
فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا حاجب
زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم
اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت
هذه في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا
في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده الاضافة
فليست فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير الحرف
معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا
ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية
علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة مضافة الى معمولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن
صفة كغلام زيد او كانت صفة ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره
كمصارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه
وهي اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في مضاف
اليه عدا جنس المضاف وظرفه اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره
ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفه
فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد او اما بمعنى من البيانية
في جنس المضاف ~~المضاف~~ الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف

الصا

ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه
او اما بمعنى في في ظرفه اي ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما
مباين للمضاف او لا ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى
معنى اللام واما مساو كليث واسد او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة
على العهد ان ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه
وشجر الاراك فالاضافة فيه بمعنى اللام او اخص من وجه فان كان
المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام
فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما تقول
فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام
ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك
يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه
وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولهذا
قال المصنف بمعنى اللام فيه ولم يقل بتقدير اللام ولا احتاج فيه الى التكلفات
البعيدة مثل كل رجل وكل احد وهو اي كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالهم
وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب
له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن ارجاع
الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين
المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردها الى الاضافة
بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم
فالاولى بها ان تجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى
اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من
فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم وتفيد
الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة
لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية

المضاف لأن نسبة أمر إلى آخر معين يستلزم معلوميته المتوقف ...
ومعهوديته فإن ذلك غير لازم حكما لا يخفى فإن قلت قد يقال جاءني غلام
زيد من غير إشارة إلى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الإضافي موضوعة
لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما أن المعرف باللام في أصل الوضع لمعين ثم قد
يستعمل بلا إشارة لغير معين كما في قوله ولقد أمر على اللئيم يسبني
وذلك على خلاف وضعه وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فإن إضافتهما
لا تفيد التعريف وإذا كانا مع المضاف إليه المعرفة لتوغلهما في الإبهام إلا أن تكون
للمضاف إليه ضد واحد يعرف بمغايرته كقولك عليك بالحركة غير السكون
وكذا إذا كان للمضاف مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الأشياء كالعلم والشجاعة
فقيل جاء مثلك كان معرفة إذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني ويفيد الإضافة
المعنوية تخصيصا أي تخصيص المضاف مع المضاف إليه النكرة نحو غلام
رجل فإن التخصيص تقليل الشركة ولا شك أن الغلام قبل الإضافة إلى رجل
كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة فلما أضيف إلى رجل خرج عنه غلام
امرأة وقلت الشركة فيه وشرطها أي شرط الإضافة المعنوية تجريد المضاف
إذا كان معرفة من التعريف فإن كان ذا لام حذف لامه وإن كان علما نكر
بأن تجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وإن لم يكن معرفة فلا حاجة
إلى التجريد بل لا يمكن إذ المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الإضافة
سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد أو كان معرفة جردت عن التعريف وإنما وجب
التجريد لأن المعرفة لو أضيفت إلى النكرة لكان طلبا للأدنى وهو التخصيص
مع حصول الأعلى وهو التعريف ولو أضيفت إلى المعرفة لكان تحصيل الحاصل
فتضيع الإضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فإن قيل لا فرق بين إضافة
المعرفة وبين جعلها علما في نحو الثريا والصعق وابن عباس
في لزوم تعريف المعرف فلم جوزوا هذه دون ذلك قيل لا نسلم أن في
الأمثلة تعريف المعرف بل فيها زوال التعريف وهو التعريف الحاصل باللام
أو الإضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فإنها حين صارت
أعلاما لم يبق فيها الإشارة إلى معلوميتها باللام أو الإضافة فلا يلزم فيها

تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف آخر وما أجازه الكوفيون من
الثلاثة الأثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف إلى المعدود
نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا أما قياسا
فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل وأما استعمالا فلما ثبت عن الفصحاء من ترك
اللام قال ذو الرمة ثلاث الأثافي والديار البلاقع وأما ما جاء في الحديث
من قوله صلى الله عليه وآله وسلم بالألف الدينار فعلى البدل دون الإضافة
والإضافة اللفظية علامتها أن يكون المضاف صفة احترز به عما إذا لم يكن صفة
نحو غلام زيد مضافة إلى معمولها احترز به عما إذا كانت صفة مضافة إلى غير
معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل إضافة اسم
الفاعل إلى مفعوله وحسن الوجه من قبيل إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها
ولا تفيد أي الإضافة اللفظية فائدة إلا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونهما
في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بأن يسقط بعض المعاني عن ملاحظة
العقل بل إنما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الإضافة والتخفيف
اللفظي إما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد أو حكما
نحو جواري بيت الله أو بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد
وإما في لفظ المضاف إليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام
كان الأصل القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم وأضيف القائم
إليه للتخفيف في المضاف إليه فقط وإما في المضاف والمضاف إليه معا نحو
زيد قائم الغلام أصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي
المضاف إليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثم أي ومن جهة أن
إفادة الإضافة اللفظية التخفيف وانتفى كل واحد من التعريف والتخصيص
جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه بإضافة الصفة إلى معمولها وجعلها
صفة للنكرة من جهة أنها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب
مررت بزيد حسن الوجه فلو أفادت تعريفا لم يجز الأول للزوم كون المعرفة

صفة للنكرة وجاز الثاني لكون المعرفة اذاً صفة للمعرفة والمراد انه
المشار اليه بثمّ وهو مجموع امور ثلاثة وجوب افادة الاضافة اللفظية
التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول ه
وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك [redacted] الامور
دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل
في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب
الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع
الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف و
اللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا
لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب نقل
هذا التفريع لكنه اخره لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب
زيد اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف
بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب عنه المص في شرحه بانه
غير مستقيم لان القول بتاخير اللام المتقدمة حسا على الاضافة مخرج اخراجا
لها عن الظاهر واما لما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان
وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار
العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث
اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المص عنه بقوله وضعف الواهب
المائة الهجان وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة
بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في
الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب الا ان
يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل
النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يحتمل في المعطوف
ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا

التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت
بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها
اي ممدوحه الواهب المائة الهجان البيض من النوق ويستوي فيه الجمع والواحد
والهجان صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل الثلاثة الاثواب كما هو مذهب
الكوفيين وعبدها اي راعيها تشبيها له بالعبد لقيامه بخدمتها او عبدها حقيقة
باضافته لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتاج حال
من المائة تزجي بالزاي المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي يسوق فاعله
ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث
واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا تنكشف الا بعد
معرفة حركة حرف الروي من القصيدة واما لانه قاسه على الضارب الرجل
والضاربك فاجاب المص عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس
عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه
المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان اخران رفعه
على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في كون
المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفا باللام وهذا الاشتراك مفقود
بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك
يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا
شبهه وهو الضاربي والضاربه وغيرهما فمن قال اي في قول من قال يعني
سيبويه واتباعه انه اي الضاربك والضاربي مضاف دون من قال انه غير مضاف
والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا
للاضافة فانه لا احتياج في جوازه الى الحمل حملا اي لمحمولية على ضاربك واتحد
فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعني جاز وبيانه انهم اذا وضعوا اسماء
الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمعمولاتها وكانت مضمرات متصلات
التزموا الاضافة ولم يسطروا الى التخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف

بالاضافه بل بنفس اتصال الضمير لم لما لم يعتبر التخفيف في ضاربكما وجوزوه
بدونه حملوا الضارب عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما
فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافه لا للاضافه
ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط
النون في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافه انها لو سقطت للاضافه
لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه تكون الضمير منصوبا بالمفعوليه
لم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيدا لم يضاف ويقال ضارب
زيد ولم يتصور ضارب كَ فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافه
ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان تكون اصل ضاربكما ضارب اياك بالفصل
بالنون لم لما اضيف حذف النون وصار الضمير المنفصل متصلا فصار
ضاربك وحصل التخفيف جيدا لم حمل الضارب بك عليه لانهما من باب
واحد حيث كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار
حذف تنوينهما قبل الاضافه لا للاضافه ولم يحملوا الضارب زيد عليه
لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب المائه
الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل والضاربك حملا على نظيرهما على
الاجوبه عن اسئلة لان الغرض على اجواز الضارب زيد عن جانب المصنف
على موافقة بعض الشارحين ولكن ان نجعل كل واحد منهما اشاره الى مسئلة
على حده تناسبه للحكم بامتناع الضارب زيد بمعنى قوله وضعف الواهب
المائه الهجان وعبدها انه ضعيف عطف المجرد عن اللام على المعلابه المضاف
اليه صفه مصدره باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد
كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف
ما لا يتحمل في المعطوف عليه ويحتمل ان يندفع ما فيه من توهم مشابهه المضاف
على المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين الاخريين
الى مسئله ظاهر ويتضمن الرد على الفراء في الاسئله الاولى ولا يضاف

موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان الكل منها
هيئتي التركيب الوصفي والاضافي معنى اخر لا يقوم احدهما مقام الاخر ولهذا
المعنى بعينه لا تضاف صفه الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد
الجامع [illegible] قطيفة جرد خلافا للكوفيين فان مسجد الجامع عندهم بمعنى
المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعده
الاولى وهو قوله ولا يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب
الغربي وصلوه الاولى وبقله الحمقاء فان في كل واحد من هذه التراكيب اصليه
موصوف الى صفته فان الجامع صفه المسجد والغربي صفه الجانب والاولى
صفه الصلوه والحمقاء صفه البقله وقد اضيف اليها موصوفها والجواب ان مثل
هذه التراكيب متاول فمسجد [illegible] الجامع متاول المسجد الوقت الجامع وذلك
يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا
اليه والجامع صفه للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا
اليه ولا صفه للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه
منطويا عليه فتكون بمنزله الصفات الغالبه فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد
بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفه للمضاف وعلى هذا القياس صلوه
الاولى وبقله الحمقاء متاول بصلوه الساعه الاولى وبقله الحبه الحمقاء على الاحتمالين
المذكورين لكن هذا لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا اشكال المقصود توضيح
الجانب بالغربيه لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكانا
جزئيا وكليا والمكان الذي اضيف اليه الجانب هو جزئي والاضافه بيانيه والمكان
الذي اعتبر الجانب بالنسبه اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعده الثانيه
وهو قوله ولا صفه الى موصوفها مثل جرد قطيفه واخلاق ثياب فان اصلهما
قطيفة جرد وثياب اخلاق فقدمت الصفه على الموصوف واضيفت اليه
واجيب عنه بانه متاول بانهم جردوا قطيفه من قولهم قطيفه جرد حتى صار
كانه اسم غير صفه فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان تكون قطيفه

وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يتخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها ليتخصص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب **ولا يضاف اسم مماثل** اي مشابه **للمضاف اليه في العموم والخصوص** الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين **كليث واسد** في الاعيان والجنس **وحبس ومنع** في المعاني والاحداث او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق **لعدم الفائدة** في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت ليث اسد لا تفيد الا ما تفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه **بخلاف** اضافة العام الى الخاص ومثل **كل الدراهم وعين الشيء فانه** اي المضاف فيهما **مختص** اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادة الاضافة التعريف او التخصيص واعتبرت العين عن الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهر واما اذا كان للجنس ففيها خفاء ورد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص **قولهم سعيد كرز ونحوه** فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الاخر فاجيب بانه **متاول** بحمل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاء سعيد كرز قلت جاء مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا **واذا اضيف الاسم الصحيح** وهو في عرف النحاة ما ليس في اخره حرف علة **او الملحق به** وهو ما في اخره واو او ياء قبلهما ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا تثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكون في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا تثقل عليه الحركة بعد السكون يعني في الابتداء كذا بعد السكون **الى يا المتكلم كسر اخره** للتناسب مثل ثوبي وجاري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به

والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح
اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة
او حكما والاصل فيما يبنى عليه على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف
فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم **الفا ثبتت** اي الالف على اللغة
الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي **وهذيل** وهي قبيلة من العرب
تقلبها اي الالف حال كونها **لغير التثنية ياء** لمشاكلة ياء المتكلم وتدغم في الياء
مثل عصيّ ورحيّ ولا تقلب الف التثنية ياء تحفظا عن الالتباس المرفوع بغيره
بسبب القلب **وان كان** آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم **ياء ادغمت**
في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فصارا كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء
المتكلم واسقطت النون للاضافة وادغم الياء في الياء فصار مسلميّ **وان كان**
آخره واوا قلبت الواو **ياء** لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا
اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء **وادغمت الياء** في الياء وكسر ما قبلها لانها
لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغييرها بالحركة المناسبة لها فقيل
مسلميّ وان كانت قبل الياء او الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين
مسلميّ ومصطفين مصطفيّ لخفة الفتحة **وفتحت الياء** اي ياء المتكلم في الصور
الثلاث **للساكنين** اي للزوم التقاء الساكنين ان لم تحرك واختير الفتحة لخفتها
واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم **فاخي وابي**
اي فالحال في اخ واب منها اذا اضيفا الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي
ودمي بلا رد المحذوف لجعله نسيا منسيا **واجاز المبرد** فيهما **اخيّ وابيّ**
برد لام الكلمة فيهما وهي الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء متمسكا بقول الشاعر
وابيّ مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى
واجاب عنه المصنف بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل
ان يكون المقسم به اي ابي جمع اب واصله ابين سقطت النون في الاضافة
فاجتمعت ياءان فادغمت الاولى في الثانية فصار ابيّ وقد جاء جمعه هكذا

في قول الشاعر: فلما تبين أصواتنا بكين وفدّيننا بالأبينا، أي لما سمعن وعلمن أصواتنا بكين وقلن لنا: بآبائنا نفديكم. «وتقول» أي امرأة قائلة لامتناع إضافة الحم إلى المذكر «حمي وهني» بلا رد المحذوف عند الإضافة إلى ياء المتكلم، وإنما فصلهما عن أخي وأبي لأنه لم ينقل عن المبرد فيهما ما خالف مذهب الجمهور وإن نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف في الأسماء الأربعة. «ويقال» في فم حال الإضافة إلى ياء المتكلم «فيّ» بالرد والقلب والإدغام «في الأكثر» أي في أكثر موارد استعماله لأنه «وفمي» في بعضها إبقاء للميم المعوض عن الواو وعند قطعه عن الإضافة. «وإذا قطعت» هذه الأسماء الخمسة «عن الإضافة قيل: أخٌ وأبٌ وحمٌ وهنٌ وفمٌ» بالحركات الثلاث «وفتح الفاء أفصح منها» أي من الضم والكسر. «وجاء حم مثل يد» فيقال هذا حمٌ وحمك ورأيت حمًا وحمك ومررت بحمٍ وحمك «ومثل خبءٍ» بالهمزة فيقال هذا حمءٌ وحمؤك ورأيت حمأً وحمأك ومررت بحمءٍ وحمئك «ومثل دلو» بالواو فيقال هذا حموٌ وحموك ورأيت حموًا وحموك ومررت بحموٍ وحموك «ومثل عصا» بالألف فيقال هذا حمًا وحماك ورأيت حمًا وحماك ومررت بحمًا وحماك «مطلقًا» أي جواز مجيء مثل هذه الأسماء الأربعة مطلقًا غير مقيد بحال الإفراد أو الإضافة بل مجيء هذه الوجوه فيه في كل حال من حالتي الإفراد والإضافة «وجاء هنٌ مثل يد مطلقًا» أي في الإفراد والإضافة، يقال هذا هنٌ وهنك ورأيت هنًا وهنك ومررت بهنٍ وهنك. «وذو لا يضاف إلى مضمر» لأنه وضع وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس والضمير ليس باسم جنس، وقد أضيف إليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر: إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه. ولو قيل لا يضاف إلى غير اسم جنس لكان أشمل، وكأنه خص المضمر بالذكر لأنه كان لبعض تلك الأسماء حكم خاص عند إضافته إلى ياء المتكلم فنفى إضافته إلى المضمر مطلقًا نفيًا لاختصاصه بحكم باعتبار إضافته إليه. «ولا يقطع» أي ذو «عن الإضافة» لأن جعله وصلة إلى أسماء الأجناس ليس إلا بالإضافة.

«التوابع» وهو [illegible] جمع تابع منقول عن الوصفية إلى الاسمية

والفاعل الاسمي يجمع على فواعل ككاهل على كواهل، والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي أقسام الاسم، فلا ينتقض حدها بخروج نحو إنّ إنّ وضربَ ضربَ لعدم كونهما من أفراد المحدود. «كل ثان» أي متأخر فلو حصل مع سابقه كان في الرتبة الثانية عنه، فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدًا «متلبس بإعراب سابقه» أي بجنس إعراب سابقه بحيث يكون إعرابه من جنس إعراب سابقه ناشئين كلاهما من جهة واحدة شخصية، مثل جاءني زيد العالم، فإن العالم إذا حصل مع زيد كان في الرتبة الثانية منه وإعرابه من جنس إعرابه وهو الرفع، والرفع في كل منهما من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم، لأن المجيء المنسوب إلى زيد في قصد المتكلم منسوب إليه مع تابعه لا إليه مطلقًا. فقوله «كل ثان» يشمل التوابع وخبر المبتدأ وخبر كان وإن وأخواتهما وثاني مفعولي ظننت وأعطيت. وقوله «بإعراب سابقه» يخرج الكل إلا خبر المبتدأ وثاني مفعولي ظننت وأعطيت. وقوله «من جهة واحدة» يخرج هذه الأشياء لأن العامل في المبتدأ والخبر وإن كان هو الابتداء أعني التجرد عن العوامل اللفظية للإسناد لكن هذا المعنى من حيث إنه يقتضي مسندًا إليه صار عاملًا في المبتدأ ومن حيث إنه يقتضي مسندًا صار عاملًا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة، وظننت من حيث إنه يقتضي مظنونًا فيه ومظنونًا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة، وكذلك أعطيت من حيث إنه يقتضي آخذًا أو مأخوذًا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة. واعلم أن الإعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة إلى اللاحق والسابق أعم من أن يكون لفظيًا أو تقديريًا أو محليًا حقيقة كان أو حكمًا، فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفًا، فإن لفظ هؤلاء ليست في موقعها لأن التعريف إنما يكون للجنس والجنس لا للأفراد، وبالأفراد فالحد في الحقيقة التابع والحد صدق على كل وهو ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة، لكنه لما أدخل كل عليه أفاد صدق المحدود على كل أفراد الحد فيكون مانعًا

والظاهر انحصار المحب و جدتها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فتحصل حد
جامع لتوابع فيكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه **النعت تابع** حتى شامل
للتوابع كلها وقوله **يدل على معنى فى متبوعه** اى يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه
على حصول معنى فى متبوعه **مطلقا** اى دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية
مادة من المواد احترازا عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل فى مثل قولك اعجبنى
زيد علمه والمعطوف فى مثل قولك اعجبنى زيد وعلمه ولا التاكيد فى مثل قولك جاء
القوم كلهم لدلالة كلها على معنى الشمول فى القوم فان دلالة التوابع فى هذه الامثلة
على حصول معنى فى المتبوع انما هى لخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد كما
فقال اعجبنى زيد علامه او اعجبنى زيد وعلامه او جاءنى زيد نفسه
لا تعد لها دلالة على معنى فى متبوعها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين
الصفة والموصوف تدل على معنى فى متبوعها فى اى مادة كانت **وفائدته** اى
فائدة النعت غالبا **تخصيص** فى النكرة كرجل عالم **او توضيح** فى المعرفة
كزيد الظريف **وقد يكون لمجرد الثناء** من غير قصد تخصيص او توضيح نحو بسم الله
الرحمن الرحيم **او لمجرد الذم** نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم **او لمجرد التاكيد مثل**
نفخة واحدة اى الوحدة تفهم من التاء فى نفخة فاكدت بالواحدة ولما كان غالب
مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط فى النعت حتى
تأولوا غير المشتق بالمشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصنف ردّه بقوله **ولا فصل**
اى لا فرق **بين ان يكون** النعت **مشتقا او غيره** فى صحة وقوعه نعتا **اذا كان**
وضعه اى وضع غير المشتق **لغرض المعنى** اى لغرض الدلالة على المعنى الواقع
فى المتبوع **عموما** اى فى جميع الاستعمالات **مثل تميمى وذى مال** فان تميمى يدل
دائما على ان لذات ما نسبة الى قبيلة بنى تميم وذو مال يدل على ان ذاتا ما صاحب
مال **او خصوصا** اى فى بعض الاستعمالات فانه يدل فى بعض المواضع على حصول
معنى لذات ما وح يجوز ان يقع نعتا وفى بعضها لا يدل على ذلك وح لا يصح جعله
نعتا **مثل مررت برجل اى رجل** اى كامل فى الرجولية فاى رجل باعتبار دلالته فى
هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفى مثل اى رجل عندك لا يدل
على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا **ومثل مررت بهذا الرجل** فان هذا

يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة منزلة
معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر
التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل
بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اي بزيد
المشار اليه فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة له
وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتوصف النكرة
لا المعرفة بالجمل الخبرية التي هي في حكم النكرة لان اللام له علامة معنى في متبوعه كما يوجد
في المعرفة كذلك يوجد في الجملة الخبرية والمقيد بالجملة بالخبرية لان الانشائية لا يقع
صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جائني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي
مستحق لان يومر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جائني
رجل ابوه عالم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف
فلا يصح ان يقع صفة له مثل جائني رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف
اي حال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه
اي متعلق الموصوف يعني بصفته اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت
برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول
اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب
اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة يستوي فيه المذكر والمونث كفعول
في معنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة
جريح او كان صفة مونثة تجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق
الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهو الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير
ويوجد منها في كل تركيب اثنان وفي الباقي من تلك الامور العشرة وهو الخمسة
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل لشبهه به يعني ينظر الى ما بعده
فان كان مفردا او مثنى او مجموعا او جمعا يفرد الفعل وان كان مذكرا او مونثا
حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث

وان كان فاعله مونثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا بذكر ويونث جوازا تقول
مررت برجل قاعد علامه مثل يقعد علامه وبرجلين قاعد علاماهما مثل يقعد
علاماهما وبرجال قاعد علمانهم مثل يقعد علمانهم ومثل مررت بامراة
قايم ابوها وبرجل قايمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل مضروب او مضروبة داره
مثل يضرب وتضرب داره وبرجل قايم او قايمة في الدار جاريته مثل يقوم وتقوم في الدار
جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال
الموصوف ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه
والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل
والنون في جمع المونث ويونث في الواحد المونث ولذلك قلت برجل ضارب وبرجلين
ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات
كما تقول في الفعل يضرب يضربان يضربون تضرب تضربان يضربن فلم خصصت
الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين
الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة
وكان لا تخرجه مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية لما عرفت
اكتفي فيه بالحكم عليه بالتبعية خلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية
في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطة
عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده لتبيين حاله عند عدم
التبعية **ومن ثم** اي ومن اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل
حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه
لان الفاعل مونث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه **وضعف قاعدون غلمانه**
لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند الى
ظاهرهما ضعيف **ويجوز** من غير حسن ولا ضعف **قعود غلمانه** وان
كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج
لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه
مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان تخرج الواو عن
الاسمية الى الحرفية او تجعل المظهر بدلا من المضمر او تجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ

والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طرداً للباب **ولا يوصف به** لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح الرضي وقال لم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه يتبين ذلك بقوله **والموصوف اخص او مساو** اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصاً بالتعريف والمعلومية من الصفة يعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون الكامل من الصفة في التعريف او مساوياً لها لانه لو لم يكن الكامل منهما فلا اقل من ان يكونا متساويين والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساوات **ومن ثم** اي ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو **لم يوصف ذو اللام الا بمثله** اي ذي اللام الآخر او الموصول فانه ايضاً مماثل لذي اللام لما عرفت ان بينهما المساوات في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل والرجل الذي كان عندك امس **او بالمضاف الى مثله** اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره وخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع اخص نعتاً للعين اخص فهو مجهول على البدل عند صاحب هذا المذهب **وانما التزم وصف باب هذا** اي باب اسماء الاشارة **بذي اللام** مثل مررت بهذا الرجل مع ان العباس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف الى احدهما **للابهام** الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان ~~جنس~~ الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور مثله لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاول من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فيتعين ذو اللام لتعيينه في نعته وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل اللام مثل مررت بهذا الذي كرم اي الكريم

ومن ثم اى ومن اجل ان التزام وصف بابن هذى لذى اللام لرفع الابهام لبيان
الجنس ضعف مررت بهذى الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض
عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذى العالم لانه يتبين به ان
المشار اليه انسان بل رجل العطف تابع المعطوف بالحرف تابع مقصود
اى مقصود نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة فى الكلام فقوله
بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اى يجب ان يكون هو
مقصودا بتلك النسبة ويكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءنى زيد وعمرو فعمرو
تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء الواقعة فى الكلام
وكان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذى هو متبوعه ايضا
مقصودة فقوله مقصودة بل المقصود متبوعها وقوله مع متبوعه احترازا
عن البدل لانه المقصود دون متبوعه قيل خرج بقوله مع متبوعه المعطوف
بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من التابع
والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر
لتوطية ذكر التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع
من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة
مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى وبما لم يحب بما ذكره جمعا ومنعا ان وفيه
لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اى بين ذلك التابع وبين متبوعه احد
الحروف العشرة وسيأتى تفصيلها فى قسم الحروف انشاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو
ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد العشرة لان الحرف قد يتوسط
بين الصفات مثل جاءنى زيد العالم والشاعر والدين فالصفة الداخلة عليها حرف
العطف كالشاعر والدين لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة له تبعية المعطوف
عليه واخريهما كونها معطوفة على الصفة المتقدمة تابعة لها وتصدق على هذه
الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف
العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون لعطف الثانى على الاول
فلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى
فى حد المعطوف وهى من هذه الجهة ليست معطوفا فلم يبق صافيا وقيل فيه جوز

الزمخشرى وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتأكيد اللصوق ومواضع
عديدة من الكشاف وحكم المصنف فى شرح المفصل فى مباحث الاستثناء ان
قوله تعالى ولها منذرون فى قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها
منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فى مثل هذه الصفة
ونقل عن المصنف انه قال فى امالى الكافية ان العاقل فى مثل جاءنى زيد العالم والعاقل
تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بمعطوف على
العحقيق وانما هو باق على ما كان عليه فى الوصفية وانما حسن دخول العاطف
لنوع من الشبه بالمعطوف لما كان بينهما من التغاير فلو حد العطف لدخل فيه
بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة
سميت عاطفة لدلالتها فيها علاما تدل عليه فى غيرها من الجمع والترتيب
وغير ذلك فمن جعلها غير عاطفة فى الصفات فقد عاطفت فى غيرها ان تعاطف
امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع
المتصل بارزا كان او مستترا اكد بمنفصل اولا لامر عطف
عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل
لاتصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف
عليه بلا تأكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه
بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليله
جواز افراده مما اتصل به بتأكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون
العطف على هذا التأكيد لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فكان يلزم
ان يكون هذا المعطوف ايضا تأكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا
مرفوعا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا
نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التأكيد بمنفصل مثل ضربت
انا وزيد وزيد ضرب هو وعلامة الا ان يقع فصل بين المضمر المرفوع
المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اى ترك التأكيد لانه قد طال الكلام
بوجود الفصل فحسن الاختصار بترك التأكيد سواء كان الفصل قبل حرف
العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا

فان المعطوف هو اياو زيدا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي واما قال
تعبوا تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم
والغاوون وقد لا يؤكد والامران متساويان هذا واعلم ان مذهب
البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوز العطف بلا تاكيد ولا فصل
لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح **واذا عطف على المضمر المجرور**
اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من
اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور
لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف
الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف
عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع له منه ولا يكتفى بالفصل
لان الفصل لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار بحيث لا يمكن
التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر كيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل
الاول **نحو مررت بك وبزيد** والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور
والعامل مكرر وجره بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك
اذ بين لا تضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله
وهذا الذي ذكرنا اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب
البصريين وجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة
مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤوا كلهم
والابدال منه نحو اعجبتني جاريتك من غير شرط [illegible] تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز
ايضا تاكيد الضمير المجرور [illegible] في مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت
بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف الا بعد التاكيد بالمنفصل
وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كله
المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما
ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في [illegible]
ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف
مغاير المعطوف عليه وتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة
بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل

المرفوع

المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل ويقوى
مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه **والمعطوف في حكم**
المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله
بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا من الاحوال العارضة
له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب
والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس
في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في
المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا الرجل والحارث فان الحارث معطوف على
الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام
هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة
وسخلتها فيتقيد بالتنكير لقصد عدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها
او محمول على نكارة الضمير المذكور به رجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلة
شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال العارضة له بالنظر الى
نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف
في يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في
نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله
فان عبد الله ليس مثل يا زيد فان زيد مفرد معرفة وعبد الله مضاف **ومن ثم**
اي ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع **لم يجز في** تركيب
ما زيد قائما او قائم ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب اذ لو نصب
او خفض لكان معطوفا على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه
عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على
ان يكون خبرا مقدما والمبتدأ هو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة
ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي
يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب
المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير اجاب بقوله **وانما جاز الذي يطير**

فغضب زيد الذباب لانها اي الفا في هذا التركيب فا السببية اي فا
لها نسبة الى السببية بان تكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا
على تلك القاعدة او تكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين
كجملة واحدة فيكتفى بالربط في الاولى والمعنى الذي يطير فيغضب زيد الذباب
او يفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب
ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب ه
واذا عطف اي اوقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف اسمان على
معموليهما بعاطف واحد وقال بعض شارحي اللباب الاظهر عندي ان
العطف ههنا محمول على معناه اللغوي اي امالة الاسمين نحو العاملين بان
يجعلا معموليهما واكثر الشارحين علا ان المعنى على معمولي عاملين واما على
معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا ه
وعمرو خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين
اي غير متحدين بان تكون الثاني غير الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم
ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه
لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف
كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر

أكل امرئ تحسبين امرأ ... ونار توقد بالليل نارا ه

فهذا وان كان بحسب الظاهر جائز لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة
لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفرا فانه
يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يأول الامثلة
الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعممها وغيرها وعدم جواز
ذلك العطف مع خلاف الفرا جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو
في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا يعني الا في
صورة تقدم المجرور وتاخر المرفوع او المنصوب فانه يجوز في كلام العرب واقتصر

الجواز على صورة السماع لانه ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع
خلافا لسيبويه فانه لا يجوز العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا
بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو تريدون عرض الدنيا
والله يريد الآخرة بجر الآخرة كما جاء في بعض القراءات اي عرض الآخرة ه
التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشأنه عند السامع يعني يجعل
حاله ثابتا مقررا عنده في النسبة اي في كونه منسوبا اليه فيتحقق عنده
ويتحقق ان المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غيره وذلك
اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع
يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن
السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل فدفع توهم
السامع ان زيدا بالقتل الضرب الشديد فيصح تكرير اللفظ حتى لا يبقى
شك ~~ ~~ اي اراد المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما ينسب الفعل
الى شيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع
غلامه فيصح تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اي هو لا من يقوم
مقامه او تكرير معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اي التاكيد
ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراده
دفعا لظن السامع تجوزا لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا
ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد بالنسبة الى بعضها ه
فيدفع هذا الوهم بكل واجمع واخواته وكلاهما وكلتاهما وان يعمهم
ونحوها فهذا الغرض من جميع الفاظ التاكيد فاذا عرفت هذا فيقول اخرج
المقيد الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله تقرير امر المتبوع اما
البدل والعطف فظاهر وجهه به واما الصفة فلان وضعها للدلالة على
معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع
واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو تقرير امر متبوعه وحقيقته ه

لعن لاق النسبه والشمول هذى حاصل ما ذكره المصنف فى شرحه **وهو** اى التاكيد
لفظى اى منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ **و معنوى** اى منسوب
الى المعنى لحصوله من ملاحضه المعنى **فاللفظى تكرير لفظ الاول** اى تكرير
اللفظ الاول وضعا دا حقيقةً نحو جاء زيد زيد اوحكماً نحو ضربت انت
وضربت انا فان فى لفظ حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضروره
داعيه الى المخالفه لانه لا يجوز تكريره متصلا **ويجري** اى التكرير مطلقا
لا التكرير الذى هو التاكيد الاصطلاحى **فى الالفاظ كلها** اسما او فعلا او حرفا
او جملا او مركبات تقييديه او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظى
الاصطلاحى وتخصيص الالفاظ بالاسما وتكون المقصود والغرض من هذى
التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصوره كالتاكيد المعنوى **والتاكيد المعنوى**
مختص **بالفاظ محصوره** اى معدوده محدوده **وهى نفسه وعينه**
وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهمله وقيل بالضاد
المعجمه قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلاث فى حال الافراد مثل حسن بسن وقيل
اكتع مشتق من حول كتيع اى تام وابصع بالمهمله من تبصع العرق اى سال
وبالمعجمه من بضع اى روى وابتع من البتع وهو طول العنق مع شده مغرزه
ويمكن استنباط مناسبات خفيه من هذه المعانى ومعناها التاكيد بالتاصل
الصادق **فالاولان** اى النفس والعين **يعمان** اى يقعان على الواحد والمثنى
والمجموع والمذكر والمونث **باختلاف صيغهما** افرادا وتثنيه وجمعا **واختلاف
ضميرهما** العايد الى المتبوع المؤكد **تقول نفسه** فى المذكر الموحد **نفسها** فى المونث
الموحد **انفسهما** بايراد صيغه الجمع فى تثنيه المذكر والمونث وعن بعض
العرب نفساهما وعيناهما **انفسهم** فى جمع المذكر العاقل **انفسهن** فى جمع المونث
وغير العاقل من [illegible] المذكر **والثانى** لما سمى النفس والعين اولا تغليبا
كالقمرين سمى الثالث ثانيا **للمثنى كلاهما** للمذكر **وكلتاهما** للمونث **والباقى**
بعد الثلاثه المذكوره **لغير المثنى** مفردا كان او جمعا **باختلاف الضمير** ه

العايد

العائد الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرات الكتاب كله وكلها نحو قرات الصحيفة
كلها وكلهم نحو استريت العبد كله او كلهم نحو طلعت الشمس كلها باختلاف
الصيغ في العلامات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة تقول
اجمع في المذكر الواحد وجمعا في المؤنث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة واجمعون
وجمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعا اكتعون كتع وابتع بتعا ابتعون
بتع وابصع بصعا ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزا معنوية كان
او حسيا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى حمل الا فراد الا
الكلي ما لم يلحظ افراد كلا مجتمعة ولم نص اجزا لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب
ان تكون تلك الاجزا بحيث يصح افترا قها حسا كاجزا القوم او حكما كاجزا العبد
لتكون في التاكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واستريت العبد
كله فان العبد قد يتجزى في الاشترى فيصح تاكيده بكل لعقد الشمول بخلاف
جاني زيد كله لعدم صحة افتراق اجزا ئه لا حسا ولا حكما في حكم المجي واذا اكد
الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا بالنفس او العين اي اذا اريد
تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت
نفسك فيكون تاكيد للتا الضمير بعد تاكيده بمنفصل وهو انت اذ لو لا ذلك
لا التبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيد للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه
فلو لم يوكد الضمير للمستكن في اكرمني بقوله هو وبقال زيد اكرمني نفسه لا التبس
نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجري نفيه
الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور
بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك
لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس او العين بلا تاكيد
بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس والتاقييد بالنفس والعين لجواز تاكيد
المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم جاوني كلهم اجمعون لعدم
التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل فلم لا خلا في النفس
والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواته نحو ابتع وابصع اتباع

قوله واحسب لي بان المراد اه

فيه ان بدل الغلط بلا انه اقسام احدها ان تكون غلطت بالمبدل منه بحسب الواقع لسبق
اللسان وثانيها ان تكون توهمت انك غالط به مثل هذا نجم بدر شمس وثالثها ان تكون نسيت
البدل فذكرت المبدل منه من غير سبق اللسان ثم تريد ان تتركه ولا شبهة في ان المبدل منه
في تلك الاقسام ليس تو طئة فيدخل بدل الغلط في حد العطف لو لم يكن قوله بتوسط
داخلا فيه وقد يجاب ايضا بان المراد بكون المعطوف والمعطوف عليه مقصودين
بالنسبة ان يكونا مقصودين باصل النسبة المذكورة على نهج واحد من الادراك
اعني الحكم والتردد وغير ذلك سواي القصد ان اولا فباعتبار اصل النسبة واذا حلف
دخل المعطوف بلا ولكن لاشتراك المعطوفين مع سابقيهما في اصل النسبة وان دخل فيه المعطوف باو وام واما
ايجابا وسلبا وباعتبار كونهما على نهج من الادراك دخل فيه المعطوف باو وام واما
لان النسبة في كل من المعطوف عليه والمعطوف بها على نهج واحد وهو التردد
وبعدم اشتراط بقا القصد دخل فيه المعطوف ببل لان المتبوع قصد ابتدا
ثم بدا له فاعرض عنه ببل وقصد بدل التابع ...

بفتح الهمزة علما هو المشهور **لا اجمع** بمعنى تستعمل هذه الكلمات الثلاث لتبعيته
لا بالاصالة لكونه ادل منها على المقصود وهو الجمعية **فلا تتقدم** بمعنى اكتع واخواته
عليه اى على اجمع لو اجتمعت جميعه **وذكرها** اى اكتع مع اخواته **دونه** اى دون
اجمع **ضعيف** لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية واللزوم ذكر ما من شانه التبعية
بدون الاصل **ثم البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع** بقصد النسبة
اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع **دونه** اى دون المتبوع اى لا تكون النسبة
الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل تكون النسبة توطية
وتمهيدا لنسبته الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا اليه او غيره
مثل جاءنى زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما
نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة
بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترازا عن العطف
بالحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد
على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه
وقصد المعطوف وكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان **قيل** هذا الحد
لا يتناول البدل الذى بعد الا فى مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من
احد وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد
بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد **قلنا**
ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه
الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصودة
نسبته بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة فى الحد اعم من ان
تكون بطريق الاثبات او النفى ويمكن ان يقصد بنسبة الى شئ نفيا
نسبته الى شئ اخر اثباتا ويكون الاول توطية للثانى **وهو** اى البدل انواع
اربعة **بدل الكل** اى بدل هو كل المبدل منه **و بدل البعض** اى بدل
هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها فى خاتم فضة **و بدل الاشتمال**

بسم الله الرحمن الرحيم

مسئلة من اشترا شيا مما هو مختلف فيه وهو يرا جوازه فهل يحل لمن يرا تحريم بيعه ان يشتريه
او ياكل منه برضا المشتري قيل ان كانت علة المنع فيه متعلقة بعينه كام الولد ونحوها فلا يوكل
ويسكر الحنفي فلا يحل شراوه ولا تناوله وما كانت علة المنع فيه غير متعلقة بعينه بل بامر
غيره كبيع الشي باكثر من سعر يومه لاجل النسا ونحوه من المعاملات المختلف فيها واخذ الجد
الميراث مع وجود الاخوه فان كان فيه مخاصم للمشتري لم يحل لغيره ولا له الا بعد الحكم وان لم يكن
ثم مخاصم فانه يحل لان الامتناع يشق ويودي الى تباعد المسلمين بعضهم من بعض ولم تجر
عادتهم من وقت الصحابة المحقين رضي الله عنهم في الطهارات والنجاسات المختلف فيها قيل
والظاهر في العوام ان مذهبهم مذهب شيعتهم في كل جهة لا بان بالقطع قيل حيث لا يعرفوا
التعليب والا فاذا قلدوا فهو اقول عالم صحيح كما ذكره الامام المهدي عليه السلام قلت الذي يدور في ذهني وخطر
ببالي سابقا انه اذا باشر النجاسة او المتنجس الرطبين المختلف فيها كما وسمن ونحوهما من يرا عدم
النجاسة او المتنجس لرفع حدث او نجاسة او اكل ونحو ذلك كان بالنظر الى ما تعلق بجسمه او ثوبه
مرا فيه من يرا النجاسة او المتنجس ولا اذا باشر بعد ذلك انا او ثوبا او مسجدا او نحو ذلك في
حال ترطبه [illegible] الفراغ من استعمال ذلك النجس او المتنجس المذكورين فباشر رطبا بعد ان جف
من ذلك الامر المختلف فيه ففي جميع ذلك يحكم بطهارة ما باشره ولا يجب على من يرا النجاسة او المتنجس
اجتنابه ذلك لان الملابس له كان بناء على الجواز بحكم الشرع بطهارة جسمه وينزل ذلك منزلة حكم الحاكم
بالطهارة لئلا يودي الى التباين بين المسلمين كما مر وان كان بالنظر الى الثوب الذي غسل او الاناء
او المكان او نحو ذلك فان من يرا النجاسة والمتنجس لا يحكم بطهارة الثوب ولا الاناء ولا المكان ولا ما اشبههما
لانفصاله عن المستعمل انفصالا لا يجب من التباين بين المسلمين فلا يراد ذلك منزلة حكم الحاكم بالطهارة وقد علل
الامام عز الدين عليه السلام الاصل المسئلة وهو حيث يجيز ذلك الشي لامر لا يرجع الى ذاته كبيع الشي باكثر من سعر يومه
لاجل النسا فقال انما جاز ذلك لان الوجه المحرم على الاخذ زال في حال تناوله منه وشرابه له ثم قال لو شرا الدهن
المتنجس ممن يجيز ذلك وبعد بيعه صحته وليس للمحرم ان يشتريه مشتريه لبقاء الوجه المحرم في حقه انتهى قلت لانه هما
محرمه ترجع الى ذاته [illegible] المقصد الحسن

وجعلته مناط الحكم ولذلك ولم يجاوز زيد مع قطع النظر عن ان يكون احاكا واذا قلت اكرمت زيدا احاكا فلاذلك فصيت بذلك المن
على الخاطب واردت ان الاكرام وقع عليه من حيث انه اخوك وبعده القائه منتفيه وعطف البيان عند

اى بدل مسبب غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الاخر اما اشتمال المبدل
على المبدل منه مثل سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو سالونك عن الشهر الحرام
قتال فيه **وبدل الغلط** اى بدل مسبب عن الغلط فالاضافة فى الاخيرين من
قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة **فالاول** اى بدل الكل **مدلوله
مدلول الاول** يعنى متحدان ذاتا لا ان يتحد مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو
جاءنى زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا
قال الشارح الرضى وانا الى الان لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من الكل
وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق
بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه
بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان
المقصود فى بدل الكل هو الثانى فقط ولا فى ساير الابدال الا الغلط وقال
بعض المحققين فى جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة
اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءنى
اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثانى تتمة له توضيحا
فالثانى عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثانى وجئت بالاول توطية
له ومبالغة فى الاسناد فالثانى بدل وقد يكون التوضيح الحاصل به مقصودا
تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطية فالفرق ظاهر **والثانى**
اى بدل البعض **جزؤه** اى جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه **والثالث**
اى بدل الاشتمال **بينه وبين الاول** اى المبدل منه **ملابسة** بحيث توجب
النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبنى زيد علمه حيث يعلم
ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة
الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا فى سلب زيد
ثوبه بخلاف ضربت زيدا جاريته وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب
الى زيد تامة ولا يلزم فى صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط

بعضها اي بكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه ٥
فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون ابداله منه بتعلق
هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من
فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يوجه لمثاله مثل رأيت
درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع
الدرجات واما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم بدل الكل عن البعض
لعلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة
والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي بان تقصد انت اليه اي الى البدل من غير
اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه
ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضربت زيدا اخاك ونكرتين
نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاءني رجل غلام زيد
واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اي نعت بدل المعرفة واجب
لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفة ٥
لتكون كالجابرة لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة
ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم ٥
اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا او اخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل
ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا لان المضمر
المتكلم والمخاطب اقوى واخص لا له من الظاهر فلو ابدل الظاهر
منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون
مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع
فيها مفقود اليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتني نصفك
واشتريتني نصفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار

عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع **غير صفة** احتراز به
عن الصفة **يوضح متبوعه** احتراز به عن البدل والعطف بالحرف والتأكيد

ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان
يحصل له من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان
يكون الاول اوضح من الثاني **مثل اقسم بالله ابو حفص عمر** ٥
فابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعمر عطف بيان
له وقصته انه اتى اعرابي عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة
دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره
ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره ٥ اقسم بالله ابو حفص
عمر ٥ ما مسها من نقب ولا دبر ٥ اغفر له اللهم ان كان فجر ٥ وعمر مقبل
من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر الله له ان كان فجر قال اللهم صدق صدق
حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء ٥
فحمله على بعير وزوده وكساه **وفصله** اي فرقه **من البدل لفظا** اي من حيث
الاحكام اللفظية واقع **في مثل انا ابن التارك البكري بشر** فان قوله بشر
ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم
تكرير العامل اي انا ابن التارك بشر وهو غير جائز فيما سبق في الضارب زيد
واخره عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان
جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان
فاعلا لعليه وان كان مبتدا فهو حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا
جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقعة حوله منتظرة لان تموت ٥
روحه لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا تقربه واما الفرق المعنوي
بينهما فقد مر تبيينه فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر
كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة
باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد بمثله ما هو اعم من هذا الباب
اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة
النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد ويا زيد بالسوق مرفوعا حملا
على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف
بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا
والمعنى الاول اظهر والثاني اقرب

بحث المبني

المبني اى الاسم المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني اذ لو لم يعرفهما لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني ما ناسب اى اسم ناسب مبني الاصل وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة وقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى مبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او بشبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحرف او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح او وقع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد غلام عمرو غلام بكر مبني والمضاف اليه معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب وتعريف المعرب امران المركب وعدم المشابهة لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او انتفى احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما احتيج الى ذكر المشابهة والمركب في تعريفي المعرب والمبني بعد ما اخرا بالنسبة للبعد ثم اما مفهومه وجوده لشرفه والقابه اى القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها ضم وفتح وكسر للحركات ووقف للسكون واما الكوفيون فلا يفرقون عند البصرية القاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اى حكم المبني واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف آخره اى آخر المبني لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن ابنك ومن زيد وهى اى المبني والتانيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال

بحث المضمر

والاصوات بالرفع عطف على اسماء الافعال لا على الافعال لنصديق بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اخريين احدهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة انها لما اختيرت دون الباقيين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه الخطاب اليه وقيل المراد لمتكلم يتكلم به او لمخاطب يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما محققا ما تقدم محققا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمة موروثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس ثم يفسرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا او صار كانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود بين المتكلم والمخاطب وكذلك الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اى المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه اى غير محتاج الى كلمة اخرى قبله تكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا لعامله نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اى المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع

ومنصوب ومجرور لعامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان
اى المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل
لمانع من الاتصال والثالث اى الضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من
الاتصال الذى هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال انشا الله تعالى فذلك
اى المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل
والمجرور المتصل النوع الاول يعنى المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة المتكلم
الواحد المعلوم الماضى وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضى المنتهين
اولهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضى وثانيهما الى ضربن صيغة
جمع الغائبة المجهول الماضى وانما ابتدا بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف
واخر ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا
ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت
ضربتا ضربن وعلى هذا قياس المجهول والنوع الثانى اى المرفوع المنفصل انا
الى هن نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هى هما
هن والضمير فى انت الى انتن هو ان اجماعا والحروف الاخر لواحق داله على احوال
من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث اى المنصوب
المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربنى الى ضربهن ضربنى
ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم
ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثانى المتصل بغير الفعل نحو انى الى انهن انى انا انك
انكما انكم انك انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع اى المنصوب
المنفصل اياى اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه اياهما
اياهم الى اياهن وفى اياى اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق
على المتكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
والنوع الخامس غلامى ولى مثال المتصل بالاسم ولى مثال المتصل بالحرف غلامى
غلامنا غلامك الى غلامهن ولى لنا لك الى لهن وكان القياس ان تكون ضمائر
كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين لان على
ستة معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمونث
وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المونث والمجموع المذكر والمجموع المونث

ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى
المذكر والمثنى المونث واعطوا الغائب حكم المخاطب فى ذلك فان الضمير فى
ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف تانيث وبعد الانواع الخمسة
جار به هذا المجرا اعنى ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة
فصار المجموع ثنتى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة
ثنتى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى تكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وبينوا
تلك الامور عللا ومناسبات لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل
خاصة يعنى لا المنصوب والمجرور المتصلان مستتر لانها فضلة والمرفوع فاعل
وهو كجزء الفعل مجهور وا فى باب الضمائر الى وضعها للاختصار استتار الفاعل
واكتفوا بلفظ الفعل كما حذف فى اخر الكلمة المشهورة شيء ويكون فيما بقى دليل
علاما الى علاما مضاف الرحمن ولكن هذا الاستتار ليس فى جميع الصيغ بل
فى الفعل الماضى للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد
ضرب وللواحدة الغائبة اذا لم يكن مسنده الى الظاهر نحو هند ضربت فان
التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر نحو ضربت
هند وفى الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا واحدا
مذكرا او مونثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب
واضرب وللواحد الغائب والغائبة اذا لم تكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب
وهند تضرب وفى الصفة مطلقا سواء كانت اسم فاعل او مفعول او صفة
مشبهة او افعل التفضيل سواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا
اذا لم تكن مسندا الى الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة
والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والهندان ضاربتان ولست الالف
فى ضاربان والواو فى ضاربون بضميرين لانهما تنقلبان الى النصب والجر والضمائر
لا تتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا فى الضمير
وانما هو عامل فى اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه
فى الرفع فلو كانت ضماير لا تتغير الا ترى ان الياء فى تضربين والنون فى يضربن
والواو فى يضربون والالف فى يضربان لا تتغير فيها اى الالف والواو فى الصفة

جرى في التثنية والجمع وليا مضمرين ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل
مرفوعا كان او منصوبا لاجل شيء الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع
الضمائر للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اي
تعذر المتصل بالتقدم اي تقدم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله
لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون بآخر العامل او بالفصل الواقع لغرض
لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال وتركه يفوت الغرض او بالحذف اي حذف
عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او بكون العامل اي عامله معنويا
لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او بكون عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع
اي الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب
نحو انني وانك او بكونه اي بكون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة
جرت على غير من هي اي تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير حينئذ
الصفة لزم الالتباس في بعض الصور نحو اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو
قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب هو زيد او عمرو بل المتبادر
انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما
انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وفي بعض
الصور لا التباس فيه ولما وقع الالتباس في بعض الصور وقال من هي له لا ما هي
الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب
كما هو الظاهر ليكون الشمل اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت
مثال لتقدم الضمير على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو
التخصيص ههنا واياك والشر مثال لحذف العامل اي اتق نفسك والشر
وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت قائما مثال كون العامل حرفا
وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير
من هي له فانه اسند اليه الضارب الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له
وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا اذ
لو كان تاكيدا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد ولعله يأكد لازم لا فاعل
بدليل نحن الزيدون ضاربوهم نحن وروي عن الزمخشري ضاربوهم نحن وعلى هذا
تكون فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس

بالطريق

بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احتراز
عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين
الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما
وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين اعرف من
الاخر احترازا عن ما اذا تساويا نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال
في الثاني للتحرز عن تقديم احد المتساويين من غير مرجح وقدمته اي
احد الضميرين الذي هو اعرف على الاخر احترازا عن ما اذا كان الاعرف
مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله ليعدل المتكلم في تاخير الاعرف
ولا يلحقه طعن في اول الوهلة بارتكابه على خلاف الاصل وحكي عن سيبويه
تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار اي الاختيار في الضمير
الثاني ان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه بالاعتبار
الاعتداد بالفصل بما فصله وان كان متصلا نحو ضربيك فانه
اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا لجر الاول بالاضافة ونصب الثاني
بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار
عدم الفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربي اياك للاعتداد بالفصل والا
اي وان لم يكن احدهما اعرف او يكون احدهما اعرف ولكن ما قدمته فهو
اي الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على التقدير الاول
فلئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين على الاخر
بلا مرجح واما على التقدير الثاني فلكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى
فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف
لكونهما ضميري غائبين او اعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف
وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار في خبر باب كان اي خبر
كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه
لانه كان في الاصل خبر المبتدأ ويجب ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا
لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته

وضمير المفعول في عوضه بنيه واجب الاتصال وفي تشبيه
لانه شبيه المفعول ان لم تكن واجب الاتصال فلا اقل من ان تكون حال الاتصال لكن
الانفصال مختارا لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول وكذلك
والاكثر في استعمال انفصال الضمير المطلوب لولا لكون ما بعد لولا مبتدئ
محذوف الخبر تقول لولا انت الى اخرها يعني لولا انتَ • لولا انتما • لولا انتم
لولا انتِ • لولا انتما • لولا انتن • لولا هو • لولا هما • لولا هم
لولا هي • لولا هما • لولا هن • لولا انا • لولا نحن • وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن
الى اخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر في
الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا فتقول
عسيت الى اخرها وجاء في بعض اللغات لولاي وعساي الى اخرها وذهب
الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمائر
قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت وفي هذا المقام مع انه
ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب س الى ان لولا في هذا المقام حرف جر
والكاف ضمير مجرور واقع موقعه فالاخفش تصرف في ما بعد لولا وس في
نفسه • واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع ه
المرفوع وس الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فهنا انتصر الاخفش
تصرف في الضمير وس في العامل ونون الوقاية مع اليا اي ياء المتكلم
لازمة في الماضي اذا لحقته تلك اليا لتقي اخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم
التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية
لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب
اي عن نون هي الاعراب نحو يضربني لتقي اخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة
لحاق كسرة تضربين لانها في الوسط حكما ولحاق كسرة لم يكن الذي كرهوا ه
وقيل المحق لعروضها وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع
ومع لدن وان واخواتها يعني أنّ وكأنّ ولكنّ وليت ولعل مخير بين
الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى
السكون في لدن وبين تركها حذرا عن اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل
لقرب اللام من النون في المخرج حملا على اخواتها كما في ليت ويختار لحوق

بحث نون الوقاية

نون

نون الوقاية في ليت من بين اخواتها لعدم مانع في ذاتها والحمل على
اخواتها خلاف الاصل وفي من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب
للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء مع قلة الحروف
وعكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار والمختار فيها ترك النون لثقل
التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل
العوامل فصل يريد هو العائد وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت
انت الرقيب عليهم صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف
في كونه ضميرا منفصل مطابق للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة تسمى هذه المرفوع فصلا وذلك التوسط
ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اي كون الخبر خبرا ونعتا فيما يحتمل
لهما ثم اتسع فادخل فيه ما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون
المبتدا ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اي شرط
الفصل بذلك المرفوع ان تكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه
فيهما او افعل من كذا لالحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو
افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة
وجود الخبر قبل العوامل لاستغنائها عن المثال لكثرتها ولا موضع له اي
للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند
بعضهم اسم مبني لا مقتضي فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد العا
الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدا اي يستعمله
بحكم النحاة بكونه مبتدئ والا فالعرب لا تعرف المبتدا والخبر وما بعده خبره
فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على ثاني
مفعولي يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدا برفع ما بعده ومثل
كنت انت الرقيب عليهم وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتدئه
ما بعده خبره بدون الواو وحينئذ الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة ه

بحث صيغة الفصل

بحث ضمير الشان

قوله وعلى السكون في لدن
قال الشيخ الرضي لم يحافظوا على الفتح والضم
اللازمين حيث قال سيبويه تعالى في لدن بالضم لدى
وفي الكاف الجارة كي لأن السكون بعد الكلمة
عن الأسماء المتمكنة ونقربهما الى الافعال المبنية على
السكون والفتح والضم يقربانها الى تلك الاسماء
ومن هنا نفهم ان التحرز عن احد الجزء المضارع
مع النون من حيث انه فعل لا من حيث انه حركة
آخره حركة بنائية وكذا التحرز عنها في الحروف
المشبهة لشبهها بالفعل وقد صرح به الكل
التعليل تمت عفي

في صيغة الفصل

في ضمير الشأن

قوله ان لا يكون الجزء معرفة
ان قلت ينبغي ان لا يشترط ذلك
والجبر الاشتراط ليكون الالتباس في المبتدى
الفصل يعتبر ان كان يكرر قلت المالم يعتبر ذلك لان صيغة
لان بين نعم التاكيد والتاكيد وان عن الكلام بل هو القاطع ومعنى
الى هدى التكرير لا يوكد والظاهر ان توكيد الملزم ان لا ينفع بعد التكرير
ان يقتصر على صور المعنى خلاف العباس ان تعال انما اشترط ذلك لان نقل الضمير
التماع لم يعقد وما هو على خلاف العباس ينبغي

من الضمير والموصوف اوبالوصع لم يعقد
تعال لانه يفصل اولانه فاصل والماكان نفصل لامتناع الفصل
الفصل بين الخاية والمعنى والمالم يجعل علم التسمية لان الاسم
للتوسط ويكون قوله يسمى فصلا ان لم يعرض
يعني ان قوله ليفصل على عادته
قوله وذلك التوسط البعض

فبطره براءات شابا في صباه
مسائل دماغي فيه ليس من قبيل الوصف بالخاص بل من قبيل الوصف بالغايب
لان الوصف في الخاص لغو وفي الغايب معتبر
من قبيل باب هدى الشاب في شبابه وصباه
والجنة الحذ السالف هنا اذ بالمبتدى او باب المبتدى
عموم المجاز بان يراد المجاز وذلك جاز بعد المعنى
من الجمع والمجاز وتعميمها واجب على ان يجمعا
قول العواهل وبعضها الاول من الاسم
كيف يصح قوله وسوها المبتدى
اذا دخلت عليها ونواسخ المبتدى والخبر
اعرض عليه باب العوامل
قوله قبل العوامل
اللفظية وبعد ما

قوله ويسعد م مثل الجمل
بتلك الجملة خبر ما
الا اذا دخلت عليه نواسخ المبتدى
خبر ان يكون وعليه كقوله تعالى
فانها لا تعمى الابصار لم يعقد

وان اراد لفظا قبل لتاكيد التقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ٥
ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع مفسّره من غير سبق مرجع وذلك
بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة
اي قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا
رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا لحسن ٥
تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا لتحصل المناسبة يفسر ذلك الضمير
الغائب بالجملة المذكورة بعده اي بعد هذا الضمير من الجنس المذكور والظاهر
ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة بيان للواقع ليس داخلا في بيان
القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه
التسمية او لا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحمل
القيد على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون
هو مبتدء راجعا الى الشان وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير
غائب تقدم الجملة مفسرا بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج
عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان
والقصة متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا
على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا ٥
وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد
قائم مثال للمنفصل وكان زيد قائم مثال المتصل المستتر وانه زيد قائم
مثال المتصل البارز وحذفه عن اللفظ باضماره لا نسيا منسيا حال كونه
منصوبا ضعيف اي جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز
اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما
ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله
ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء ٥
الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اي حذفه يلزمه الاضمار ههنا

مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين
وذلك لانه قد خففت أن وإن لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما
وجد ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم
ولم يجب وان المفتوحة عاملة في الملفوظ مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل
من المكسورة فهي احق بالعمل فاذا لم يجب كونها عاملة في الملفوظ قدروا عملها في
ضمير الشان لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انها احق به ولم يجوزوا اظهار
ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون
وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت ومنها اسماء
الاشارة اي اسماء الاشارة المعدودة في المبنيات بحسب الاصطلاح
ما وضع اي اسم وضع كل واحد منها لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه
اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في
الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها
اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة فيه حسية
محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهي اي اسماء الاشارة
ذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة
الخبر الى المبتدأ ولمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا اي ذان وذين حال
كونهما لمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس
في التراكيب الثلاثة الباقية فقوله هي مبتدأ وقوله ذا مع ما عطف عليه معطوف
كل واحد منها حال لخبره وفي بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع
والنصب والجر ومنه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث
الواحدة تا فقيل هي الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانها لم يثن منها الا هي
وذي وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي ان تناسبها وقيل هما
اصلان والقول باصالتهما معا على سائرها لغرابتها وتي بقلب الالف
وته وذه بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بها وتهي وذهي بوصل

الياء بهما **ولمثناه** اى مثنى المونث **تان** فى الرفع **وتين** فى النصب والجر
ولا يتنى من لغاته الا الكثيرة وجروه ها على الالسنة التحلة وتوهم بعضهم
من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور
على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان
لتثنيه المرفوع وذين وتين لتثنيه المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة
المعرب اتفاقى لا لعصب الاعراب لوجود علة البنا فيهما **ولجمعهما** اى جمع المذكر
والمونث **اولا مدا او قصرا** اى ممدودا ومقصورا واذا كان مقصورا يكتب
بالياء **ويلحقها** اى اسما الاشارة يعنى يدخل على اوايلها على سبيل اللحوق
والعروض بعد اعتبار اصالتها **حرف التنبيه** وهى كلمة ها فهو ليس فى الحقيقة
منها وانما هو حرف جى به للتنبيه على المشار اليه قيل لفظة ها جى به للتنبيه
على النسب الاسنادية كقوله ها زيد قائم وها ان زيدا قائم **ويتصل بها** اى
باواخرها الاشارة **حرف الخطاب** وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا
لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك وبك
وهى اى حروف الخطاب **خمسة** والقياس يقتضى الستة واشتراك خطاب الاثنين
فرجعت الى خمسة مضروبة **فى خمسة** من انواع اسما الاشارة يعنى المفرد المذكر
والمونث ومثناهما وجمعهما وهى ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما
وانما قلنا من انواع الاسما الاشارة لان افراد المفرد المونث ينتهى الى الستة **فيكون**
اى الحاصل من الضرب **خمسة وعشرين وهى** اى تلك الخمسة والعشرون **ذاك**
الى ذاكن يعنى ذاك اذا اشرت به الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت
به الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين
وعلى هذا القياس **ذانك** وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا
الى ذانكن وذينكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مونثات **وكذلك البواقى**
يعنى تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتينك الى تانكن وتينكن واولائك الى

واولائك بالقصر الى اولائكن واولاكن واما ذيك فقد اورده الزمخشري
والمالكي وفى الصحاح لا تقل ذيك فانه خطا **ويقال ذا للقريب وذلك**
للبعيد وذاك واخر المتوسط لان المتوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين
ولما رأت المتكثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلاث مقام الاخرين منها
لم يبق هذا الفرق من هنا واحاله المغيرة فقال ويقال **وتلك وتانك**
وذانك حال كون هاتين الاخرين **مشددتين واولالك** باللام اى هذه
الكلمات الاربع **مثل** كلمة **ذلك** فى افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة
الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما تاك وذانك وتانك مخففين واولائك بغير
اللام فللمتوسط وما هو للمتوسط فهو بتجرد حرف الخطاب منه للقريب
واما ثم وهنا بضم الهاء وتخفيف النون **وهنا** بفتح الهاء وتشديد النون
وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا **فللمكان** الحقيقى الحسى **خاصة** لا تستعمل فى غيره
الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من اسما الاشارة فقد يستعمل فى المكان
وغيره **الموصول** اى الموصول المعدود من المبنيات فى اصطلاح
النحاة **ما لا يتم جزءا** اى اسم لا يتم من حيث جزئيته يعنى لا يكون جزءا تاما
ان كان جزءا يقع اولا يصح جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة
والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج فى كونه جزءا اوليا يتحلل اليه المركب اولا الى انضمام
امر اخر معه كالمبتدى والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفى كونه جزءا
تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون
الموصول وحده الجزء لكن لا يكون جزءا تاما اوليا **الا بصلة وعايد**
والمراد بالصلة معناها اللغوى لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن
جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عايد اليه فمعرفتها موقوفة
على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد
بها معناها اللغوى لا الاصطلاحي قوله وعايد فانه لو اريد بها معناها
الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لا اخراج مثل اذ وحيث

وليس لهما صله اصطلاحيه ولقايل ان يقول يمكن ان تعرف الصله بما لا يتوقف
معرفته على معرفه الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا
الا مع هذه الجمله مشتمله على عايد اليه فعلى هذا يجوز ان تكون المراد بالصله
معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العايد مع انه ماخوذ في مفهوم الصله
الصله الاصطلاحيه تصريح بما علم ضمنا مبالغه في الاحتراز عن مثل اخوك
ولما كانت الصله بجنبيه اعم بحسب المفهوم من ان تكون خبريه او غير خبريه
ولا تكون بحسب الواقع الا خبريه والعايد اعم من ان تكون ضميرا او غيره واذا
كان ضميرا اعم من ان تكون للموصول او لغيره والواجب ان تكون ضميرا
للموصول عينها بقوله **وصلته** اي صله ما لا يتم جزءا الا بصله **جملة خبريه**
او ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول **والعايد ضمير** لا غير ضمير **له** اي
للموصول لا لغيره **وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول** لان اللام
الموصوله تشبه اللام الحرفيه فجعلت صلتها ما كان جملة معنى ومفردا صورة
عملا بالحقيقه والشبه جميعا **وهي** اي الموصولات **الذي** للمفرد المذكر **والتي**
للمفرد المونث **واللذان** لمثنى المذكر **واللتان** لمثنى المونث وتكونان **بالالف**
في حال الرفع **واليا** في حال النصب والجر **والاولى** على وزن العلا لجمع المذكر
والمونث الا انه في جمع المذكر اشهر **والذين** كالاتين لجمع المذكر **واللاتي**
بالهمزه واليا **واللاء** بالهمزه المكسوره فقط **واللاي** باليا فقط مكسوره
او ساكنه اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمونث الا انها في جمع المونث
اشهر **واللاتي واللواتي** لجمع المونث وجاء في اللاتي **اللات** بحذف اليا
وايضا الكسره على التا وفي اللواتي اللوا بحذف اليا والتا معا **وما** بمعنى الذي
فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجا فيما يعقل نحو والسما وما بناها
ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوي فيها المفرد والمثنى والمجموع والمذكر
والمونث **واي** بمعنا الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار
واية بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي التي **وذو الطائية** اي المنسوبة

الى بني طي لاختصاص مجيها موصوله بلغتهم بمعنى الذي او التي قال الشاعر
وبيري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها والتي طويتها **وذا بعد
ما الكاينه للاستفهام** نحو ماذا صنعت اي ما الذي صنعته **والالف
واللام** اي مجموعهما بمعنى الذي او التي او المثنى او المجموع **والعايد المفعول**
اي العايد الذي لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا **يجوز حذفه** اذا
لم يمنع مانع لانه فضله لا اذا كان فاعلا لكونه عمده نحو قوله تعالى الله
يبسط الرزق لمن يشا ويقدر له اي لمن يشاه **اعلم** ان النحاة وضعوا
بابا يسمونه باب الاخبار بالذي او ما يقوم مقامه ومقصودهم من
وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن من المسايل وتذكيره اياها
فانهم اذا قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلاني في الجمله الفلانيه بالذي تعين
بيانهم طريقه الاخبار به لا بد له من تذكير كثير من مسايل النحو
وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي اي
اسم يمتنع فاراد المصنف الاشاره الى هذا الباب فقال **واذا اخبرت**
اي اذا اردت ان تخبر عن جز جمله **بالذي** اي باستعانة الذي او التي
او الالف واللام فان الباليه صله للاخبار لان الذي او التي مخبر بهما للمخبر
صدرتها اي اوقعت كلمه الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجمله الثانيه
وجعلت موضع المخبر عنه اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجمله
الثانيه يعني في موضعه الذي كان له في الجمله الاولى **ضميرا لها** اي لكلمه
الذي **واخرته** اي المخبر عنه عن الضمير **خبرا** نصب على الحال او ضمن اخرته
معنى جعلته خبرا متاخرا **فاذا اخبرت** مثلا **عن زيد من جمله ضربت
زيدا** بكلمه الذي اوقعتها في صدر الجمله الثانيه وجعلت في موضع ما هو
مخبر عنه في هذه الجمله اعني زيدا والمراد بموضعه محله الذي كان له في الجمله الاولى
وهو محل المفعول من ضربت ضميرا للذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا وجعلته
خبرا عن الذي و**قلت الذي ضربته زيد وكذلك** اي مثل الذي

4

الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة لتصحيح بناء اسم الفاعل

والمفعول منها فان صلة الالف واللام لا تكون الا اسم الفاعل او اسم المفعول ويمكن ان يوخذ اسم الفاعل من المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان تكون الفعل الذي تتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا تخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا تخبر باللام عن زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم تكون قائما فيفوت معنى السين **فان تعذر امر منها** اي امر من الامور الثلثة التي هي تصدير الموصول ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا **تعذر الاخبار ومن ثمه** اي ومن اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار **امتنع الاخبار** بالذي **في ضمير الشان** بان تكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدر الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه خبرا اذ لوجوب تقدمه على الجملة **وكذلك امتنع في الموصوف** بدون الصفة **وفي الصفة** بدون الموصوف فلا تجوز في ضربت زيدا العاقل ان تخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن العاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت عن مجموعهما فقال الذي ضربته زيد العاقل **وكذلك امتنع في المصدر العامل** بدون المعمول فلا تجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان تخبر بالذي عن دق القصار بدون الثوب لانه يودي الى ان تكون تعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب **وكذلك امتنع في الحال** لان الحال يجب ان تكون نكرة فلا تجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعه بالحالية **وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها** اي لغير كلمة الذي لامتناع تقدمه الذي لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير **وكذلك**

امسع

امسع **في الاسم المشتمل عليه** اي على الضمير المستحق لغيرها نحو غلامه ضربت زيدا فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقي المبتدى بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدى بقي الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع **وما الاسمية** لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما **موصولة** نحو عرفت ما سننته **واستفهامية** نحو ما عندك وما فعلت **وشرطية** نحو ما تصنع اصنع **وموصوفة** اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس **وتامة بمعنى شيء** منكر عند ابي علي والشيء المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا او نعم الشيء هي **وصفة** نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان **ومن كذلك** اي تكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله

وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد اكرمته **الا في التامة والصفة** فان كلمة من لا تجيء تامة ولا صفة **واي للمذكر واية للمونث كمن** في ثبوت الامور الاربعة ونفي التامة والصفة فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك والشرطية نحو ايهم لقيت والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اي تقع صفة اتفاقا فلم جعلها المصنف كمن التي لا تقع صفة اصلا واجيب بان اي الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اي رجل عظيم يسال عن حاله لا يعرفه كل احد نقلت عن الاستفهام الى الصفة **وهي** اي كل من اي واية **معربة** بالاتفاق **وحدها** لا يشاركها في الاعراب غيرها من الموصولات الا على اختلاف في اللذان واللتان ونحو الطائية وانما اعربت لانه لزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي

من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا **الا اذا كانت موصولة**
حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على
الرحمن عتيا فيمن قرا بالضم اى ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف
صدر صلتها لتاكد شبه الحرف من جهة الاحتياج الى امر عدم الصلة وبنيت على
الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات
ما يبينها وهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة لبنائه مثل يا ايها الرجل
كما استثنى التي حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادى ان كل ما وقع منادى
مفردا معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا **وفي**
قولهم **ماذا صنعت وجهان احدهما** ان معناه **ما الذي** على ان تكون
ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اى شي الذي صنعت اى صنعته فما مبتدا
وما بعده خبره او بالعكس **وجوابه رفع** اى مرفوع على انه خبر مبتدا
محذوف كما اذا قلت الاكرام اى الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا
للسؤال في كون كل واحد منهما جملة اسمية **والوجه الاخر** ان معناه **اي شي**
وههنا عبارتان احدهما ان ماذا بمجموعها بمعنى اي شي والثانية ان معناه ما اي
شي وذا زائدة والظاهر ان مؤداهما واحد فان معنى قولهم ... بمعنى
اى شي انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة والمفهوم
من مجموعهما اى شي **وجوابه نصب** اى منصوب على انه مفعول لفعل محذوف
كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية
ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على
ان يكون خبر مبتدا محذوف ولم يعتبره المصنف لفوات المطابقة بين السؤال والجواب
اسماء الافعال ما كان اى اسم كان **بمعنى الامر او الماضي** اللذين
هما من اقسام المبني الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة لمبني الاصل
وما قيل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت
عبر عنه بالمضارع لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع
الحالي **مثل رويد زيدا اى امهله** مثالا لما هو بمعنى الامر **وهيهات**

قوله اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي قيل كان هذه تحتمل ان تكون ناقصة على اصلها
وتامة بمعنى صار وزائدة ولما كان اسماء الافعال بمعنى الامر او الماضي كان حقها ان لا تكون
لها محل من الاعراب كالامر والماضي وقيل انها مصادر وعلى انه ينبغي تقدير فعل
عليها فلا تكون اسماء افعال وعلى ان العامل بذلك لا يقول انها اسماء افعال بل يقول
انها اسماء مصادر الافعال وانما سميت اسماء الافعال قصر للمسافة ولكن على ان لا وجه
لبنائها الا ان يقال ان بعضها مبني لكونها في الاصل اصواتا كصه ومه وحمل الباقي
عليها طردا للباب وقيل انه مبتدا والفاعل ساد مسد الخبر وعلى ان معنى الفعل
ينافي الابتداء وعلى ان هذا القسم من المبتدا لكونه مسندا الا انه بمعنى الفعل وعلى ان
ان معنى الفعل لو لم يناف الابتداء لصح ان يقال لكل فعل انه مبتدا وفيه ان امر ذلك
امر اصطلاحي او ان هذا القسم المبتدا ثابت بحسب الضرورة والامر وهاهنا في الافعال
لجواز ان لا تكون لها محل من الاعراب بخلاف الاسم فان خلوه عن الاعراب غير معهود فلا بد
ان تخرج له وجه بعد الحصر ان يقول ان القسم الباقي من المبتدا يؤول بالاخرة الى انه
مسند اليه لان قولك اقائم زيد في قوة ان صاحب القيام هو زيد والمقصود بذلك في الفعل
وما هو بمعناه ولهذا جعل بعضهم عامل الرفع في المبتدا مطلقا كونه مسندا اليه

قوله مثل رويد زيدا

هو في الاصل تصغير ارواد مصدر ارود اى رفق تصغير الترخيم اى ارفق رفقا وان كان
صغيرا قليلا ويجوز ان يكون تصغير رود بضم الراء واسكان الواو بمعنى الرفق على انه
المفعول به مصدرا او اسم فعل يكون هو بمعنى الامهال وجعل بمعناه ونحو امر رويدا زيدا
يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل

قال الشيخ الرضي صه يعب القابط الى اصلح كان مفعولا اصطلفا جعل بمعنى الفعل وكسرت للساكنين وضمت السين لفوت الحركة على فون معنى البعيد او معناه ما بعده وكان العباس على بعدان ان اصله حيهيه كز لم ان لا يوقف عليها الا بالهاء ولكن يوقف عليها في الاكثر بالتاء تنبيها على الحاقها بالافعال وكان تاوها تاما نيث فاصبت وقال بعض النحاة ان مفتوح التا مفرد كغرفاه والوقف على الهاء واما مكسور التا فجمع مفتوح التا مفرد كلمات فالوقف عليها بالتاء ومضموم التا يحتمل الامرين والجمع محجوب الوقف عليها بالهاء والتا عف

هيهات بفتح التاء في الحجاز وبكسرها في بني تميم وبالضم في لغة بعضهم **اي بعد** صار لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تاديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغتها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها لانها موضوعة لصيغ الافعال على ان تكون صه مثلا موضوعة لكلمة اسكت فقال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العرب في الفصيح ربما تقول صه مع انه لم يخطر ببالها اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي والمناسب ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على التعريف

وفعال اي ما يوزن بفعال الكائن **بمعنى الامر** المشتق **من الثلاثي** **قياسي** اي قياسي **كنزال بمعنى انزل** قال س هو مطرد في الثلاثي المجرد عليه انه لا يقال قوام واقعاد في قم واقعد ولهذا تاول بعضهم قول س بانه اراد بالاطراد الكثرة وكفاية فيه الكثرة واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا مثل قرقار وعرعار **وفعال** حال كونه **مصدرا معرفة كفجار** بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي هو علم لما قبل مصدر معرفة مؤنث ولم يظهر لي الى الان دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه وحال كونه **صفة** لمؤنث **مثل يا فساق** بمعنى يا فاسقة **مبني** اي كل واحد من القسمين الاخيرين مبني **لمناسبته له** اي لفعال بمعنى الامر **عدلا ووزنا** اما وزنا فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي والذي اراه ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع

الذي ذلك الشيء منه فكشف حرج الفعل بالعدل من الفعليه الى الاسميه
واما المبالغه فهي ثابته في جميع اسما الافعال وتبين وجوهها في كلام طويل
لمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه **و فعال** حال كونه **علما للاعيان**
اي لعين من الاعيان انما قال لعلما للخرج مثل باب فساق وانما قال للاعيان
ليخرج عنه باب فجار لانه وان كان علما لكنه للمعاني لا للاعيان وقوله
مونثا صفه علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك **كقطام** علما للمونث
وغلاب كذلك **مبني في** استعمال اهل **الحجاز** لمشابهته فعال بمعنى الامر عددا
ووزنه **معرب في** استعمال بني **تميم الا ما كان في اخره را** اي الا في فعال علما
للاعيان تكون في اخره **را** فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين
في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذوات الرا وغيرها بل يحكمون باعراب الكل
كحضار علما لكوكب وجه الاكثرين ان الرا حرف متثقل لكونه في مخرجه
كالمكرر فاختير فيه البنا لانه اخف اذ سلوك طريقة واحده اسهل من سلوك
طرائف مختلفه ** **الاصوات** ** اعلم ان الاصوات الجاريه على
لفظ الانسان اما منقوله الى باب المصادر ولزمتها المصدريه ولم تصر
اسم فعل او لم يلزمها المصدريه وصارت اسم فعل فالاول مثل واها
للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل مه وصه وحكمه حكم اسما
الافعال واما غير منقوله بل باقيه على ماكانت عليه حين كونها اصواتا
ساذجه ولم تصر مصادر ولا اسما افعال وهي على انواع منها ما يعرض
للانسان عند عروض معنى له كقوله المتندم او المتعجب وي وح لا يقصد
ان يحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل
الحكايه ان يقصد من نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت غاق قاصدا
لاصداره ما يشابه صوت الغراب عن نفسك وح لا يقصد ان يحكم عليه او به
ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما لزجر او دعا او غير ذلك كما اذا قلت
نخ لاناخة البعير وح ايضا لا يقصد ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام
كلها مبنيات لانتفا التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكايه كما اذا
قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او غاق

عند اصداره ما يشبه صوت الغراب فهي في هذه الحاله ايضا مبنيه لكن
لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكايه عنها والمراد بالاصوات
ههنا ما كانت باقيه على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكايه وهي
بهذا الاعتبار ليست باسما لعدم كونها داله بالوضع وذكرها في باب
الاسما لاجرائها مجراها واخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب
فيه من الاسما فالاصوات بهذا الاعتبار **كل لفظ** انما قال لفظ ولم يقل
اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت **حكي به صوت** اي اصدر على لسان
الانسان تشبيها بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير
المنقوله **او صوت به للبهايم** يعني مثلا اي لاناختها او زجرها او دعاها
او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهايم ذوات القوايم الاربع
فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين
فلذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول النوعين كليهما **فالاول كغاق** اذا
صوت به انسان تشبيها بالغراب **والثاني كنخ** مشدده او مخففه عند
اناخة البعير ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان
ابتدا من غير تعلق بالغير قيل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما
بالغير ملحقين بالاسما المبنيه كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت
الانسان من غير تعلق بغيره ** **المركبات** اي المركبات
المعدوده من المبنيات **كل اسم** حاصل **من تركيب كلمتين** حقيقه او حكما
اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمه واحده **ليس بينهما
نسبه** اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقه او حكما لئلا يخرج
مثل سيبويه فان الجز الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا
يكون كلمه لكنه في حكم الكلمه حيث اجري مجرى الاسما المبنيه وقوله ليس بينهما
نسبه ليخرج مثل عبد الله وتابط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبه
قبل العلميه ولا يخفى انه خرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع
انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وبين

الشبه علا وجه تخرج منها هذه الشبه اصعب من خرط القتاد والحق ان يقال المراد بالشبه شبه مفهومه من ظاهر هيئة تركب احد العلمين مع الاخر ولا شك انه من ظاهر الهيئة التركيبية التي هي عند الله الشبه الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تابط شرا الشبه التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا يدل علا شبه اصلا كما ان هيئة تركيب احد شطري حضرموت مع الاخر لا يدل عليها من غير فرق فانطبق الحد علا المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجز الثاني حرفا من حرف عطف اوغيره بنيا اي الجزان الاول لوقوع اخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشر حذفت الواو وركبت عشر مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر او اخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذي التركيب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد علا العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما احذ واهذه الصيغة من المفردات للدلالة علا ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا يتسع حروفها جميعا فاقتصروا علا احدها من احد الجزئين اذ في احد بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس وادخلوا الاول ليدل علا المقصود من اول الامر فاخذ واحدا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينها الا بذكر الواو وحذفه الا اثني عشر واثني عشر فانه لا يبنا فيهما الجزان بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب

الاول

الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون والا اي وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول للتوسط المانع من الاعراب وعلا الفتح لانه اخف والافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبنا الاول انما هو في افصح اللغات وفي لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين صحاو اضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخريهما اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني

الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان تعبر عن شي معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام علا السامعين كقولك جاني فلان وانت تريد زيدا او المراد بها ههنا ما تكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يتعرض بعض الكتاب عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين كما قال بعض الفضلا وقد يتعذر تعريفه الا بالتنصيص به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وبناوها لكونها موضوعة وضع الحروف او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبناوها لانها في الاصل ذا من اسما الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا علا اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاكذا كناية عن عدد العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت اوغيره وكيت وذيت للحديث اي للكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما رجح البنا الذي هو الاصل في الكلام قبل التركيب ومن الكنايات كاين وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت علا اي وان كان في الاصل معربا لكنه انمحى عن الحروف معناها الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون اخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة له في الخط ثم تنبيها في البنا مختلطة عن اخواتها فلذلك لم يذكره المص معها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذي رفع الابهام

عن جنس المسؤول عنه **منصوبة** على التمييز **مفرد** لانها لما كانت للعدد
الوسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب
جعل مميزها كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما **والخبرية**
مميزها **مجرور** بالاضافة **مفرد** تارة **ومجموع** اخرى تقول كم رجل عندك
وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد
الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرة
فلما كان هذا ليس مثله في التصريح بالكثير جعل جمعه مميزه كانها نائبة
عن معنى التصريح بها **وتدخل من فيهما** اى في مميز كم الاستفهامية
والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح
الرضي هذا في الخبرية كثير نحو كم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقته
مميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا
بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن
جوز الزمخشري ان تكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية
بينة استفهامية وخبرية **ولهما** اى لكم استفهامية كانت او خبرية **صدر**
الكلام لان الاستفهامية تتضمن معنى الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام
ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على
انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر
وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية فهو على
تاويل كلا هذين النوعين وحاصل كم الاستفهامية والخبرية اى كل واحد منهما
يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لانهما اسمان مبنيان قابلان للعوامل ثم بين موقع كل منهما بقوله **فكل**
ما اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون **بعده فعل او شبهه** لفظا
او تقديرا **غير مشتغل عنه بضميره** او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك
كان منصوبا معمولا على حسبه اى على حسب هذا الفعل وعمله
لا تكون الا حسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب
على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير
ذلك من المنصوبات فتعيينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز ه

والاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول
المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم
ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل او شبهه اعم من ان يكون
ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا
جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل
عنه اى كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعلا مقدرا غير مشتغل
عنه داخل في قاعدة النصب وان لم تجعله من قبيله ولم تقدر بعده فعلا
غير مشتغل عنه فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع
وكل ما قبله اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله **حرف جر**
نحو بكم رجلا اشتريت او بكم رجل مررت **او مضاف** نحو غلام كم رجلا ضربت
وعبد كم رجل اشتريت **فمجرور** بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقديم حرف
الجر والمضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخر الجار عن المجرور ممتنع
لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع
المجرور كلمة واحدة مستحقة للصدر **والا** اى وان لم يكن بعده لا لفظا ولا
تقديرا فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف بل كان
مجردا عن العوامل اللفظية **فمرفوع** اى فهو مرفوع **مبتدا ان لم يكن ظرفا**
نحو كم ابوك وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يجعل خبر عنده معرفة عن نكرة متضمنة
استفهاما واما عند غيره فهو خبر مقدم على المبتدا لكونه نكرة
وما بعده معرفة **وخبرا ان كان ظرفا** نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب
المحل اولا داخل تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكائن فيه وداخل
في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدا **وكذلك** اى
مثل كم في تاتي الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة **اسماء الاستفهام**
والشرط بمعنى انه يتاتى تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لا في كل واحد منها
وهي من وما واي واين وانى ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط
واذا مختصة بالشرط وكيف وايان مختصتان بالاستفهام فمن وما
اذا كانتا استفهاميتين يتاتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت

وما صنعت ومن مررت وغلام من ضربت وبما مررت وغلام ما ضربت وما
ومن ضربته وما صنعته ولا يتاتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتها واذا
كانتا شرطيتين فكذلك يتاتى فيهما الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع
اصنع ومن ظهر امر وغلام من تضرب اضرب ومن يأتيني فهو مكرم وما تقدموا
لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتاتى فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية
فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه
كمتى واين وكيف وايان وكيف وانا واذا ان جعل لمجازاة نحو حين اين فلا بد من كونه
منصوبا على الظرفية وعند بعضهم ان اذا قد تخرج عن الظرفية وتقع اسما صريحا
نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهي مرفوعة
بالابتداء وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو
لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتداء
نحو متى عهدك بفلان اى متى كان عهدك به واما اي فيتاتى فيه الوجوه
الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية الصرف على تقدير انتصابه على الظرفية
نحو اي وقت مجيئك اى اي وقت كان مجيئك فاي على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع
المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم فايهم
في مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز
وحذفه **ثلثة اوجه** هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل تمييز كم عمة
اى ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه
الثلثة في كم احدها رفعه بالابتداء والاخر ان نصبه على الظرفية وعلى المصدرية
فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب
ولا يخفى ان هذه النسخة اوفق لما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان تعتبر في
مميزها اعني عمة واحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والاخر
النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا
الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فالا
الا يليق تاخير هذه عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى
فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه
فدعاء قد حلبت على عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد والرجل

فتكون

فتكون منقلبة الكف او القدم بمعنى انها لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذا خلقة
لها نسبها الى سوء الخلقة واما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت اى كنت كارها
لحلبها مستنكفا منها لحد مثلي على كره مني واختار من انواع خدمتها
الحلب لانه اخس من المواشي وهي ابلغ لكن خدمة الاناسي والعشار جمع عشراء وهي
التى اتى على حملها عشرة اشهر واحتارها لانها تتاذى من الحلب ولا تطيع بسهولة
في حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمته وخالته اشارة الى رذالة طرفيه ابيه وامه
فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته
فسال عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اى كثير من عماتك وخالاتك
حلبت على عشاري واذا حذف المميز اى كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة
او حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء ومخصصه توصيفه بقوله لك وخبره
قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ان ارتفاع عمة في موضع النصب
لان الواقع الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسليط الظرفية او المصدرية
واذا رفعت عمة رفعت خالة وقدعاء واذا نصبتها نصبتهما واذا خفضتها
وذلك واضح **وقد يحذف** مميز كم استفهامية كانت او خبرية **في مثل كم مالك**
وكم ضربت اى في مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك
او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة دالة على انه سؤال عن كمية دراهم او دنانير
او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك
فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن كمية ضربك
بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر السؤال والاخبار انما هو بالنسبة الى عدد
ضربتك اى كم مرة او مرة ضربت او الى ضربك اى كم ضربة او ضربة ضربت
فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين
اذا كان المصدر للنوع فظاهر واذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان
الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا الحدث الدال عليه
لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثانى بتقدير كم رجلا او رجل ضربت
فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية **الظروف**
اى الظروف المبنية وجه من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف
فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا **منها** اى من تلك الظروف **ما** اى ظرف **قطع**

عن الاضافه لحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النيه فانه عند نيته أعرب مع التنوين نحو رب بَعْدَ كان خيرًا من قبلٍ وسميت الظروف المقطوعه عن الاضافه غايات لان غاية الكلام كانت ما أضيفت هي اليه فلما حذف صرن غايات ينتهي بها الكلام و انما بنيت لتضمن معنى حرف الاضافه وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه و اختير الضمة لجبر النقصان كقبلُ و بعدُ وما اشبهها من الظروف المسموع قطعها عن الاضافه مثل تحتُ وفوقُ و قدامُ وخلفُ و وراء ولا يقاس عليها ما بمعناها وتجويز هذه الظروف على قلة ان تعوض التنوين من المضاف اليه فيعرب وقال الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلاً اكاد اغص بالماء القراح فلان قبلًا مما اعرب من هذه الظروف المقطوعه ومن ما بنى منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافه فمعنى كنت قبلاً اى قديما وقال الشارح الرضي والاول هو الحق واجري مجراه اى مجرا الظروف المقطوعه عن الاضافه لاغير وليس غير في حذف المضاف اليه و البناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذى فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاء زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما وكذا اجري مجرى الظروف حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافه ومنها اى ومن الظروف المبنيه حيث للمكان وقال الاخفش قد تستعمل للزمان ولا تضاف الا الى جملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اى اكثر الاستعمالات وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا فحيث فيه مضافة الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اى اما ترى امكان سهيل طالعا نجما يضئ كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافه الى الجمله والمضاف الى الجمله في الحقيقه مضاف الى المصدر الذى تضمنته الجمله فهي وان كانت في الظاهر مضافة الى الجمله فاضافتها اليها كلا اضافه فتشابه الغايات

المحذوف

المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها او منع الاضافه الى مفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافه الى الجمله والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافه الى المفرد ومنها اى من الظروف المبنيه اذا زمانيه كانت او مكانيه وانما بنيت لما ذكرنا في حيث ومنها اذا كانت زمانيه للمستقبل اى للزمان المستقبل وان كان داخلا على الماضي ولذلك الاصل في استعمالها ان تكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعمالها لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوا بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا او فيها اى في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون الجمله على الاخرى فتضمنت حرف الشرط فهذى علة اخرى لبنائها ولذلك اى ولكون معنى الشرط فيها اختير اى جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجواز الاسم بعدها على الوجه الغير المختار لعدم تاصلها في الشرط مثل ان ولو وقد تكون اى اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال فاجأ الامر مفاجأة من قولهم فجئته فجاءة بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدى بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطيه والمراد لزوم المبتدى عليه وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اى فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره بقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببيه فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج قبل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اى خرجت ففاجات وحاصل المعنى خرجت ففاجات زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج

انّ اذا ههنا زمانية او مكان وفوق السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده
مكانية وقوله زمان وفوق السبع او مكانه مفعول فيه لفاجأت لا مفعول به
والا لم تبق اذا ظرفا فيه بل تصير اسمية بل [illegible] المفعول به محذوف
اى فاجأت فى زمان وفوق السبع او مكانه اياه اى السبع وقد تكون لمجرد
الزمان نحو اتيتك اذا احمر البسر اى وقت احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا
عن معنى الظرفية فى نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبق اليه اشارة
ومنها اى ومن الظروف المبنية **اذ الكائنة للماضى** وبناؤها لما مر فى
حيث او لكون وضعها وضع الحروف وقد جى للمستقبل كقوله تعالى
فسوف يعلمون اذ الاغلال فى اعناقهم **ويقع بعدها الجملتان** الاسمية
والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضى اختصاصها بالفعلية مثل
كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد جى للمفاجأة نحو خرجت فاذ زيد قائم
ولعله لم يذكرها لعدم الكثرة **ومنها اين وانى للمكان استفهاما وشرطا**
اى حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط
نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى زيد بمعنى
كيف وانى القتال بمعنى متى **ومنها متى للزمان فيهما** اى فى الاستفهام والشرط
نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج **ومنها ايان للزمان استفهاما** مثل متى نحو
ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا
يقال ايان نام زيد وايان قدم الحاج خلاف متى فانه غير مختص بهما
والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايضا **ومنها كيف للحال**
استفهاما اى حال شى وصفته فالمراد بالحال صفة الشى لا زمان الحال
كما توهم بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف
ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف زيد اى على اى حال هو ويستعمل للشرط
مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اى على اى هيئة
تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم

فهو فى محل الرفع بالخبر عنه وان كان بعده فعل مثل كيف جئت فهو فى
محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت راكبا ام ماشيا **ومنها** اى ومن
الظروف المبنية **مذ ومنذ** بناؤهما لمشابهتهما منذ ومذ حرفين وتكونان
بمعنى اول المدة اى اول مدة زمان الفعل المنفى نحو ما رأيته مذ
او منذ يوم الجمعة اى اول زمان عدم رؤيته يوم الجمعة **فيليهما** اى يقع
بعدهما اى بعد مذ ومنذ **المفرد** اى الاسم المفرد لا المثنى والمجموع
حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته من اليومان اللذان صحبنا
فيهما اى اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان
اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما تكون
امرا واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى او المجموع اذا وقعا اول المدة تكونان
فى حكم المفرد **المعرفة** حقيقة كالمثال [illegible] المتقدم او حكما نحو ما رأيته
مذ يوم لقيتنى فيه لحصول التعين المقصود من كونه معرفة وانما كان
التعين مقصودا لانه لا فائدة فى جعل الوقت المجهول اول مدة
فعل لان اوليته وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتكونان
بمعنى جميع المدة اى جميع مدة زمان الفعل **فيليهما** اى مذ ومنذ
المقصود اى الزمان الذى قصد بيانه حال كونه متلبسا **بالعدد** اى بالعدد
المستوعب جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شى نحو ما رأيته مذ يومان اى جميع
اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص **وقد يقع بعدهما**
المصدر نحو ما رأيته مذ ذهابك **او الفعل** نحو ما رأيته مذ ذهبت
او انّ اى ما كتبت على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما رأيته
مذ انك ذاهب او ما رأيته مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما رأيته
مذ زيد مسافر ولم يذكره لعلته **فيقدر** بعدهما **زمان مضاف** الى احد
هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما او كان التقدير فيما رأيته
مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقى **وهو**

اى كل واحد من مذ ومنذ اسمين **مبتدا** وهما معرفان لعوبها فى ناويل الاضافه لانهما اما بمعنى اول المده او جميع المده **وخبره مابعده** اى خبر كل منهما مابعده بعده **خلافا للزجاج** فانهما عنده خبر المبتدا والمبتدا مابعدهما ورد عليه انه يلزم ان تكون المبتدا فى مثل قولك مذ يومان نكره والخبر معرفه وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدئين اوخبرا فهما اسمان صريحان لاظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنيه الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسما الزمان لانهما يقعان ظرفان فى تراكيبهم **ومنها** اى من الظروف المبنيه **لدا** بالالف المقصوره **ولدن** بفتح اللام وضم الدال وسكون النون **ولدن** بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون **ولدن** بفتح اللام والدال وسكون النون **ولدن** بضم اللام وسكون الدال وكسر النون **ولد** بفتح اللام وسكون الدال **ولد** بضم اللام وسكون الدال **ولد** بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحرف وحمل البقيه عليها وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما حضر عنده وفى خزائنه وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدا زيد ولدن زيد الا فيما حضر عنده وحكمها ان تجر ما بعدها على الاضافه نحو المال لدى زيد وقد تنصب فى بعض لغات العرب بلدن خاصه غدوه سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين فى مثل رطل زيتا ولك ان تحذف عنها وتثبت ويكون غدوه اكثر استعمالا من بكره وغيرها **ومنها قط** مفتوح القاف مضموم الطا المشدده وهذه اشهر لغاته وقد تخفف الطا المضمومه وقد يضم القاف اتباعا لضمه الطا المشدده او المخففه وجا قط ساكنه الطا مثل قط الذى هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها **للماضى المنفى** اى لاجل الفعل الماضى المنفى او الزمان الماضى المنفى وقوع شى فيه ليستغرق النفى جميع الازمنه الماضيه نحو ما رايته قط وبنا المخففه لوضعها وضع الحروف وبناء المشدده لمشابهتها لاختها المخففه وقيل حمل على اخيه عوض

ومنها **عوض** بفتح العين وضم الضاد وقد جا فتح الضاد وكسرها **للمستقبل** اى لاجل الفعل المستقبل المنفى او الزمان المستقبل المنفى فيه وقوع شى ليستغرق النفى جميع الازمنه المستقبله نحو لا اراه عوض وبنا عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافه كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اى دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذى يبقى على وجه الارض **والظروف المضافه الى الجمله** والكلمه اذ المضافه الى الجمله **يجوز بناؤها** لاكتسابها البنا من المضاف اليه ولو بواسطه على الفتح للخفه نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى من خزى يومئذ فى من قرا بالفتح ويجوز اعرابها نظرا لكونها اسما مستحقه للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى المبنى البنا منه **وكذلك** اى كالمذكور من الظروف فى جواز البنا على الفتح والاعراب **مثل وغير** ملكوفين **مع ما وان** مخففه او مشدده لا مثل فيا فى مثلما قام زيد وقيامى مثل ان تقوم او مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافه الى الجمله نحو حيث وبهذه المشابهه ذكرهما فى بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب

المعرفه والنكره اى هذا باب المعرفه والنكره من اقسام الاسم **المعرفه ما** اى اسم **وضع** بوضع جزئى او كلى **لشى** ملتبس **بعينه** اى بذاته المتعينه المعلومه للمتكلم والمخاطب المعهوده بينهما فالشى المقيد بهذه الملاحظه والمعهوديه اذا وضع له اسم فهو المعرفه واذا وضع اسم له باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثيه فهو النكره فقوله ما وضع لشى شامل للمعرفه والنكره وقوله بعينه لخروج النكره **وهى** اى المعرفه سته انواع بالاستقرا او سبعه بزياده الموصول وترتيبها فى الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبه فالاول **المضمرات** فانها موضوعه بازا معان معينه مشخصه باعتبار امر كلى فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكى عن نفسه

مثلا وجعله آلة لملاحظة أفراده ووضع لفظا بإزاء كل واحد
من تلك الأفراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم إلا واحد بخصوصه
دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا أنه الموضوع له
فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني الأعلام الشخصية
كما إذا تصور ذات زيد ووضع لفظ بإزائه من حيث معلوميته ومعهوديته
أو الجنسية كما إذا تصور مفهوم الأسد وهو الحيوان المفترس ووضع بإزائه
من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ أسامة فهذا اللفظ بهذا
الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما إذا وضع لفظ الأسد
بإزاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فإنه
بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني أسماء الإشارة والموصولات
وإنما سميت مبهمات لأن اسم الإشارة من غير إشارة مبهم وكذا الموصول
من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص
فإنها موضوعة بإزاء معان متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها
ومعهوديتها وضعا عاما كليا فإن الواضع إذا تعقل مثلا معنى المشار
إليه المفرد المذكر وعين لفظا بإزاء كل واحد من أفراد هذا المفهوم الكلي
كان هذا وضعا عاما لأن التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك
الأفراد والموضوع له خاص لأنه خصوصية كل واحد من تلك الأفراد لا المفهوم
المشترك بينها والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية أو الجنسية أو الا
ستغراقية وإنما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة
لتحسين اللفظ والمعنى ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام فلا يعد
ما دخلته فيما آخر من المعارف أو عرف بالنداء نحو يا رجل إذا قصد به معين
خلاف يا رجلا لغير معين فإنه نكرة ولم يذكره المصنف لرجوعه إلى ذي اللام
إذ أصل يا رجل يا أيها الرجل والسادس المضاف إلى أحدها أي أحد الأ
جناس المذكورة ولا يستلزم صحة الإضافة إلى أحدها صحتها بالنسبة إلى كل
واحد فلا يرد أنها لا تصح إلا بالنسبة إلى الأربع الأول فإن المنادى لا يضاف إليه
ولكان تعليه أن يقول والمضاف إلى المعرفة ليدخل فيه المضاف إلى المضاف

إلى المعرفة أيضا مثل غلام ابن زيد والجواب أن المراد بالمضاف إلى أحدها أعم
من أن يكون بالذات أو بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا إلى ما سبق أن المضاف
إذا كان لفظ الغير أو المثل أو الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى أي
إضافة معنى يعني إضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق لحذف مضاف
واحترز به عن المضاف إلى أحد هذه الأمور إضافة لفظية فإنها لا تفيد
تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف إلى أحدها
معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن عن التعريف خص العلم بالتعريف
وقال العلم اسما كان أو لقبا أو كنية لأنه إن صدر بالأب أو الأم أو الابن
أو البنت فهو كنية وإلا فإن قصد به مدح أو ذم فهو اللقب وإلا فهو اسم هو
ما وضع لشيء بعينه شخصا أو جنسا واحترز به عن النكرات والأعلام الغالبة
التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف لأن غلبة
استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من
واضع معين فكأن هؤلاء المستعملين وضعوه له ذلك غير متناول غيره
أي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول غير ذلك الشيء
باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد أي تناولا
بوضع واحد لئلا يخرج الأعلام المشتركة ولما أشار إلى ترتيب أنواع المعارف
في الأعرفية بترتيبها في الذكر أراد التنبيه على ترتيب أصنافها فيما يكون فيه
هذا الترتيب فقال وأعرفها أي أعرف المعارف يعني أولاها بالتعيين عند
المخاطب من حيث أصنافها المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم
المضمر المخاطب فإنه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم ألا ترى أنك إذا قلت
أنا لم يلتبس بغيره وإذا قلت أنت جاز أن يلتبس بآخر فيتوهم أن الخطاب له
وليس المراد بالأعرفية إلا كون المعرفة أبعد من اللبس ثم المضمر الغائب
ولم يذكره لأنه علم من أعرفية المتكلم والمخاطب أنه أدون منهما واقتصر
على بيان النسبة بين أصناف المضمرات فإن سائر المعارف لا تفاوت بين أصنافها
إلا المضاف إلى أحدها فإن فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف إليه ولهذا

قال الكرماني وههنا فائدة جليلة نظلك عليها وهي ان اسماء العدد انما تكون مذكرها بالتاء وتانيثها بسقوطها اذا كان المميز مذكورا اما اذا لم يذكر فيجوز فيه الامران صرح به النحاة

ما اثبت التفاوت من اضافته بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واضافته
وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافا في كتبه
والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي كان باعتبار ذاته المتعينة المعلومة
المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة
وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة ﻫ اسماء العدد انما افردها بالذكر
لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اي الالفاظ وضعت لكمية
احاد الاشيا منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة فالاشيا هي المعدودات
واحادها كل منها وكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد او عن اكثر
من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازا تلك الكميات بان يكون
كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسما العدد فالواحد موضوع لكمية
احاد الاشيا اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود معدود منها بكم
نجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة
فاذا سئل عن معدود ومعدود يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له فظهر
من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما اسما
العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد فلما كان المتبادر
من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى اخر لا ينتقض
التعريف بمثل رجل ورجلين ورجال وراعين ومن ومنين حيث لا يعلم
منها الوحدة والاثنينية فقط واصولها اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها
اما بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلث الى عشر او بالتثنية كمائتين
والفين او بالجمع كمئات والوف وعشرون او بالتركيب اضافيا كثلثمائة او امتزاجيا
كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين **اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف**
تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة **واحد واثنان**
في المفرد المذكر وتثنيته **واحدة واثنتان وثنتان** في المفرد المؤنث وتثنيتها
على ما هو القياس وتقول للمذكر **ثلثة الى عشرة** بالتاء لجماعة المذكر اعتبارا للتانيث
الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال **ثلث الى عشر** بدونها للجمع المؤنث في قياس المذكر
والمؤنث نحو ثلث نسوة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول
اذا جاوزت عشرا **احد عشر اثنا عشر** في المذكر نحو احد عشر رجلا **احدى عشرة**

واثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث
وغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول **ثلثة عشر الى تسعة
عشر** في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا **وثلث عشرة الى تسع عشرة** في المؤنث نحو ثلث
عشرة امراة ابقا للجز الاول فيهما حاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر لكراهة
اجتماع التانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا
عشرة فان التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثني عشر فمحمول
على التذكير في ثلثة عشر والثاني ثلثتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث ولهذا
حملة على ثنتان واما تانيث الجز الثاني في المؤنث فلانه لما وجب تذكيره للمذكر
وجب تانيثه للمؤنث لانتفا المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث لما عرفت
تكثر الشين عند التركيب **في المؤنث في عشرة** نحو ثلث عشرة الى تسع
فتحا مع ثقل التركيب في احدى عشرة وثنتا عشرة واثنتا عشرة او تخفيفا
عشرة تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف
من الفتح وتقول **عشرون واخواتها** بكسر التا لانه منصوب بالعطف على عشرون
المنصوب محلا لمعمولية القول وهي ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين **فيهما**
اي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد
من تلك العقود الى عقد اخر **احد وعشرون** في المذكر **احدى وعشرون** في المؤنث
ولما غير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه
في قوة التركيب لم يكن استعمالها بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه ولذلك لم
يندرجا في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما لما عداها فقال **ثم بالعطف**
اي عطف تلك العقود على الزائد عليها كا بنا حلك الزائد **بلفظ ما تقدم** من اسماء
الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر وثنتان او اثنتان
وعشرون في المؤنث وثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث وهكذا
الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين
مائة والف في الواحد **مائتان والفان في التثنية فيهما** اي في المذكر والمؤنث
من غير فارق بينهما لم تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما ﻫ ﻫ

بالعطف اى بعطف الزايد عليهما او عطفهما على الزايد حال كون الزايد واقعة
على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول
مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان او اثنتان او ثنتان ومائة وثلثة
رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امراة ومائة واحد
وعشرون رجلا او احدى وعشرون امراة ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان
وعشرون امراة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امراة الى مائة
وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امراة وكذى الحال في تثنية المائة
والالف وجمعهما ويجوز ان تعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى اخر ما ذكرنا
والاصل في ثماني عشرة فتح اليا لمناسبة سائر الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر
وجاز اسكانها اى اسكان اليا لتثاقل المركب بالتركيب كما في معدي كرب
وشذ حذفها اى حذف اليا بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه بقا الكسرة
كما في قولك جاء القاض اذا حذفت اليا الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا
فوقع زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي وحقه
كسرها ليدل على اليا المحذوفة لكن الفتح اولى لتوافق اخواته لانها مفتوحة
الاواخر مركبة مع العشرة فلما فرغ من بيان اسماء العدد شرع في بيان حال
مميزاتها وابتدأ بالثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال
ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض اى مجرور مجموع
لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا فلانه كثر
استعماله فاختير في التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنون
واما كونه مجموعا ليطابق المعدود العدد الا في ثلث مائة الى تسع مائة
استثنى من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها ثلثا واخواته
وكان قياسها ان تجمع فيقال مئات او مئين لان للمائة جمعين احدهما
في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع المؤنث السالم وهو مئات
ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم تبق
الا مئات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتا بعد ما تعودوا في الجمع
بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصروا

على

على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى
تسع وتسعين منصوب مفرد اما نصبه في العقود فلتعذر الاضافة
اذ لا يمكن ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست
هي في الحقيقة نون الجمع واما فيما عداها فلانهم كرهوا ان يصيروا ثلثة اسماء
كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان غير
العدد لم يمتزج امتزاج ذلك العدد المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشيا واحدا
لفظا في ثلث مائة امراة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة واعتبر
افراده ليكون الفضلة قليلا ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما ومميز
جمعه اى جمع الالف وانما لم يقل جمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع
المائة مع مميزها في الاعداد فرض لا يقال ثلث مئات رجل كما يقال ثلثة
الاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل مخفوض مفرد
لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالاحاد ناسب ان تكون مميزها
على طبق مميزها لكنه لما كانت الاحاد في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف
في جانب الكثرة منها اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزها المفرد
الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر
به عنه مذكرا كلفظ الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان تكون
المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظ النفس اذا عبرت بها عن المذكر
فوجهان اى ففي العدد وجهان التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلثة
اشخص وان تزيد التا اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت
قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا مميز لواحد وواحدة ولا اثنين
واثنتين وثنتين بمميز فلا يذكر الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل
ولا اثنين معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون مميزا لهما
على تقدير ذكر المميز معهما ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ
المميز اى الصالح لان يكون مميزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على
الجنس وبصيغته على الوحدة والتثنية عنهما اى عن الواحد اذا كان المميز

معدودا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان صيغة
رجل تفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان تفهم الجنس والاثنينية
فبذكرهما استغني عن التمييز فان قلت ان تمييز الواحد مغن عنه لكنا لا نسلم
ان تمييز الاثنين كذلك بعدما اذا كان مميزه مثنى يغني عنه لم لا يجوز ان يكون
مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية في تمييز سائر الاحاد ينبغي
ان يعتبر فيما لم تتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد
ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز اي بجوهر
حروفه المصورة بهيئة الخاصة القابلة للحوق علامة الافراد به اعني التنوين
او علامة الاثنينية اعني حرفي التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغني به
عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغني به عن ذكر
الاثنين على حدة فاختار والحوق العلامة التي هي اخف من ذكرهما ولا شك ان
رجلان اخف من اثنا رجل وذلك الاستغناء انما يكون لافادته اي افادة لفظ
التمييز النص المقصود اي التنصيص على العدد والتصريح به الذي قصد ذلك
التنصيص والتصريح بالعدد اي بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك التنصيص
استغني في افادته عن ذكر العدد على حدة وتقول في المفرد من المتعدد
اي في الواحد من المتعدد باعتبار تصييره اي بسبب اعتبار تصييره التصيير
ذلك المفرد عددا النقص الى ما فوقه بواحد الثاني في المذكر فقوله الثاني
مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصييره الواحد اثنين بانضمامه
اليه فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدئ من الثاني
اذ ليس قبل الواحد عدد حتى تكون الواحد مصيره واحدا والثانية في المؤنث
على حذو الثاني وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير اي
لا تقول غير ذلك فلا تجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه
مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اي
مرتبته من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثاني اذا وقع في
المرتبة الاولى والثانية في المذكر والاولى والثانية في المؤنث كذلك من غير اعتبار
معنى التصيير وانما لم نقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فابدل
منهما الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة ولذا

١٠٧

والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر والثانية
عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل
من العدد سواء كان بمعنى المصير او لا حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتأنيث
فتقول في المذكر الثاني والثالث والرابع الى العاشر وفي المؤنث الثانية والثالثة
والرابعة الى العاشرة وكذلك في جميع المراتب من المركبات والمعطوف نحو الثالثة
عشرة تؤنث الاسمين في المركب للمؤنث كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر وا
الاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتأنيث فيه بخلاف ثلاثة عشر رجلا
فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن
اي ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلفتا
اي فيهما قيل لاختلاف ايضا فيهما قيل في الاول اي في المفرد من المتعدد المقول
باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اي مصيرهما
الاثنين ثلاثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيرة الاثنين ثلاثة وقيل في الثاني
اي في المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلاثة او رابعة اربعة
بالاضافة الى عدد يساوي عدده او يكون فوقه اي احدهما لكن لا مطلقا
بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا لزم جواز
اضافة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة
ما صار اعلى العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني
اي واحد من احد عشر مثلا بعشرة رجال بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار
بيان الحال خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت
قلت في اداء هذا المعنى حادي احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول
استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فتعرب
الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وتبني الجزئين الباقيين
لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب ٥٥ المذكر والمؤنث
ذكرهما بعد باب العدد لا يخفى ان مباحثه الى ذكر التذكير والتأنيث ٥٥

وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي و تعريف المؤنث وجودي

المؤنث ما [فيه] اي اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اي ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامراة وناقة وغرفة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تا التانيث ولهذا لا تظهر التا في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية

او تقديرا اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر خلافه اي اسم متلبس بخلافه المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي علامة التانيث التا والالف حال كونها مقصورة كحبلى وحبلى او ممدودة كصحراء وحمراء او قدرا بعضهم اليا في قولهم ذي وتي وزعم انها للتانيث وليس ذلك بصحيح لجواز ان تكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل هي وانت وهو اي المؤنث حقيقي و لفظي فالحقيقي ما اي اسم بازائه اي بمقابلته ذكر في جنس الحيوان كامراة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي خلافه اي متلبس بمخالفة المؤنث الحقيقي الذي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه اصلا او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي في معناه كظلمة مثال للتانيث اللفظي حقيقة وعين مثال للتانيث اللفظي تقديرا فان تا التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثالا للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لقلته وقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اي الى المؤنث مطلقا حقيقيا او لفظيا ومظهرا او مضمرا فبالتا اي فذلك الفعل متلبس بالتا وجوبا ايذانا بتانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي فانه يجوز لك الخيار في الحاق التا وتركه والى هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التا لما في لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي

بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لئلا تحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان اخصر استيفاء الكلام جميع الاقسام فهي صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التا بالفعل وفي تركه فيقول حضرت القاضي امراة وحضر القاضي امراة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقي مفعولا عما يغلب في اسما الذكور كزيد اذا سميت به امراة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زينب لرفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التا او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت او جاؤا غير جمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيد ونجات مطلقا اي سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جاءك المؤمنات او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التا به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال او جاء الرجال وضمير جمع المذكر العاقلين من جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا غير يقال الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت فعلت اي ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتا الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والنسا والايام اي ضمير النسا وما ماثلها في كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلا كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير السالم [الظاهر غير العاقل] فعلت وفعلن اي ضمير فعلت مفردا وتانيثها اما لتانيثه بتاويل الجماعة وضمير فعلن اي بالنون اما في جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال فيراعي حقه فاجرى مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا لشرح الرضي ان النون موضوعة لجمع غير العقلا كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها في النسا للحمل على جمع غير العقلا اذ الاناث لنقصان عقولهن تجري مجرى غير العقلا

المثنى ما لحق آخره اي آخر مفرده بسبب المضاف او قدر بعد قوله ونون مكسورة وقولنا مع لواحقه والا لا تصدق التعريف الاعلام مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التعلقات الف حالة الرفع او يا مفتوح ما قبلها اي مفتوح حرف كان قبل اليا حالتي النصب والجر تمييزا عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا تتوالى الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق او اللاحق وحده او مع الملحوق ولا باس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذا دل احران من امور مثله على شئ صح ان يقال هذه الامور الثلاثة دالة عليه غاية ما في الباب ان تكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه اي مع مفرده مثله في العدد يعني الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اي من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو اراد بقوله مثله مماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فايدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرءان ويراد الطهر والحيض بل يراد بهما طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه ثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام وكذلك ثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى بهذا الاعتبار فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذلك الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فالبعض

مثل هدى في القرآن ايضا بلا احتياج الى ادعاء التسمية للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليأول بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنية لمعنى اشتراكه اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه والمصنف اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فيقال مثلا اذا كان علما لكثيرين باول بالمسمى به ثم يثنى ويجمع وكذا عمرو اذا كانت علما ادعائيا لابي بكر وعمر قيل بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع وجوز بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسما الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية في بعض المواضع مما يتطرق اليه التغيير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير لان حكم ما وراه يعلم من تعريف المثنى فقال والمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في آخره الف مفردة لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس ان كانت الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كلدوان في المسمى بلدى وهو ثلاثي اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير ما فيه زائدا عن ثلاثة احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا اي وان لم يكن كذلك بان كانت الفه منقلبة عن يا حقيقة كرحيان في رحا او حكما بان كان مجهول الاصل او عدمه وقد امثل كمتيان في متى حيث جاء متى ممالا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلا والمصطفى او زائدة كحبلى فباليا اي فالفه مقلوبة باليا اعتبار الاصل فيما اصله اليا حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على الثلاثة احرف والاسم الممدود ان كانت همزته اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة ثبتت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقرّاءان من القاف وتشديد الراء الجيد القراءة وللمتنسك منها

وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو أوْأَنِ **وان كانت الهمزة للتانيث**
اى منقلبة عن الف التانيث كحمرا فان اصلها حمرى بالفين احديهما للمد والصوت
والثانية للتانيث قلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة **قلبت واوا** اى
فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا تقع بين الفين مع
انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من اليا لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة في مثل
اقتت واجوه وربما صححت فقيل حمراان وحكى المبرد عن المازني قلبها يا نحو
حمرايان والاعرف قلبها واوا **والا** اى وان لم تكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان تكون
للالحاق كعلبا فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او يا اصلية ككسا
وردا فان اصلهما كساو ورداي **فالوجهان** المذكوران جائزان احدهما ثبوت
الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو او يا ملحقة بالاصل
وفي الاخرى عن اصلية فشابهتا همزة قرا ووضوء والصورتين كما في قرآن وثانيهما
قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمرا فانقلبت
ان يقال في رداء ردآن بالهمزة او رداوان بالواو ولكن المشهور رداءان
باليا فكان ينبغي ان يقول المصنف والا فوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة
عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر
من اللام لكنا وافق تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا
فيها اثر احد ما حكم باشتهاره غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة
من اصل يا وهذا اعرض من ان تكون هذه الاصل واوا ويا **وحذف نونه** اي
نون التثنية **للاضافة** اى لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين
توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج
فيتنافيان **وحذفت تا التانيث** التي قياسها ان لا تحذف عن اخر المثنى
كشجرتان وتمرتان **في خصيان واليان** على خلاف القياس مع جواز
اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحد من الخصيتين

والاليتين لما استتبع اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بجانب وتناصار تا
منزلة مزدوج وتا التانيث لا تقع في حشوه وقيل خصي والي مستعملان وهما
لغتان في خصية والية وان كانتا اقل استعمالا منهما او لما كان حذف التنوين قاعدة
مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تا التانيث
اذ ليس له قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اتى في بيانه
بالفعل الماضي **المجموع ما دل** اى اسم دل **على جملة احاد مقصودة**
اى تعلق بها القصد وضمن ذلك الاسم **بحروف مفردة** اى بحروف هي مادة المفرد
الذى هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الاحاد حال كون تلك الحروف متلبسة
بتغير ما بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات
حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف مفردة اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله
دل او بما على سبيل التنازع وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف وجعل
في قوله بتغير ما جمع السلامة لان الواو والنون في اخر الاسم من تتمته وكذا
الالف والتا فتغيرة الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وقوله ما دل على احاد
جنس يشمل الجموع واسما الاجناس كتمر ونخل فانهما وان لم يدل عليها وضعا فقد
تدل عليها استعمالا واسما الجموع كرهط ونفر وبعض اسما العدد كثلثة وعشرة
وبقوله مقصودة بحروف مفردة خرجت اسما الاجناس فانها قصد بها وضعا
نفس الجنس لا الافراد ويقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله
بحروف مفردة وكذا يقوله بحروف مفردة خرج اسما الجموع والعدد **فنحو تمر**
مما الفارق بينه وبين واحده التا **ونحو ركب** مما هو اسم جمع **ليس بجمع على**
على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان
عن حد الجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس تقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف
اسم الجمع فان قيل الكلم لا تقع على الكلمة والكلمتين وهو اسم جنس قيل ذلك بحسب
الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا والمخالف
على الاصح وهو قول الاخفش فانه قال جمع اسما الجموع التي لها احاد من تركيبها
كجامل وباقر وركب جمع وقال الفرا وكذا اسما الاجناس كتمر وتمرة ونخل

قوله واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق
ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحد اى بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان التغيير
الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا
ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد وهو اى المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح
اى الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة يكون لمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق اخره
اى اخر مفرده واو مضموم ما قبلها فى حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها فى حالتى
النصب والجر ونون عوضا عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة للتعادل
خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق
على ان معه اى مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء
بما ذكر فى التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل فى المفضل عليه
ولا كثرة فى الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما
يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان اخره اى اخر مفرده ياء ملفوظة
كالقاضى او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اى الياء مثل قاضون جمع
قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها
طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر
مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت حركة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين
فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان اخره اى اخر الاسم الذى اريد جمعه مقصورا
اى الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقى بعد الحذف ما قبلها اى
حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير لتدل الفتحة على الالف
مثل مصطفون فى حالة الرفع ومصطفين فى حالة النصب والجر فاصلهما
مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف
لالتقاء الساكنين وشرطه اى شرط اسم اريد جمعه جمع الصحيح المذكر
يعنى شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما اى اسما محضا من غير معنى
الوصفية فيه فهو علم اى فكونه علما مذكرا يعقل من حيث مسماه لا من حيث

لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه
والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف الاشرف فان فقد فيه
الكل كالعين او اثنان كالمراة او واحد نحو اعوج علم للفرس لم يجمع هذا الجمع
والمراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة لتخرج عنه نحو طلحة
فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون
بسكون اللام وابن كيسان بفتحها وتدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمى رجلين فانهما
يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من جمعه
بالواو والنون لان المد وجه يقلب واوا وتنمحى صورة علامة التانيث والمقصورة
تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اى شرط الاسم الذى اريد جمعه
جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول
مذكر يعقل اى له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل لما مر والشرط الثانى
ان لا يكون ذلك الاسم الذى صفة افعل فعلاء اى مذكرا غير مبنى فى صيغة
الصفة التى الاسم اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث
على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس
لان معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة والشرط الثالث ان
لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اى مذكرا غير مبنى فى تلك الصيغة مع المؤنث
بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران سكرى
فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمانون ولم يعكس
لان فعلان فعلانة اصل فى الفرق بين المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء وعدمها والشرط
الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مستويا فيه اى فى هذه الصفة بناء وبل
الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامراة جريح وصبور
فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن
ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى
وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا متلبسا بتاء التانيث
مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم

اللبس وحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة لما مر فى التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الرا وقد جا اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفا التذكير والعقل وعدم كونهما علما او صفة وقد اخرج صاحب اللباب بعض هذه الاسما لانه قاعدة كلية اخرجها من الشذوذ واخرج منها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن اراد وعليك بالرجوع اليه ﴿المؤنث﴾ اى الصحيح المؤنث ما لحق اى جمع لحق اخره اى اخر مفرده الف وتا وشرطه اى شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اى ولذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اى مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له مذكر ان لا يكون اى فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مفرده مجردا عن تا التانيث كحائض لانه يقال فى جمع حائضة حائضات فلو قيل فى جمع حائض الصا حائضات لزم الالتباس والا عطف على قوله ان كان صفة اى وان لم يكن صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اى من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات فى جمع طلحة وزينب وفى شرح الرضى ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسما المؤنثة بتا مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسما التى تانيثها غير حقيقى لا يطرد فيها الجمع بالالف والتا بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات وذلك لخفا هذه التا لانه ليس حقيقى ولا ظاهر العلامة ﴿جمع التكسير ما تغير﴾ اى جمع تغير بنا واحده من حيث نفسه وامور داخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بنا واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة وايضا المتبادر من تغيره تغيير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغيير المذكور فى تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة الزائدة كما تدل عليه صيغة الابهامية المفيدة للعموم فى قوله بتغيير ما سواء كان ذلك التغيير حقيقيا كرجال وافراس او اعتبارا ما كفلك ﴿جمع القلة﴾ وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما أفعل اى جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اى جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقى وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفى شرح الرضى الظاهر انهما اى جمعى السلامة لمطلق

الجمع

١١٢

الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء ﴿المصدر﴾ اسم للحدث لا يعنى بالحدث معنى قائما بغيره سوا صدر عنه كالضرب والمشى او لم يصدر كالطول والقصر الجارى على الفعل المراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة جلسة القارئ والعالمية ومثل قعد يلا له وبخلافه مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخران مفعولا مطلقا وهو اى المصدر من الثلاثى المجرد سماعى اى سماعى ويرجع عند عده الى اسفه وليس بنا كما سن فى كتب التصريف ومن غيره اى غير الثلاثى المجرد يعنى الثلاثى المزيد فيه قياسى اى قياسى كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته فى علم التصريف ويعمل اى المصدر عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبنى ضرب زيد عمروا امس وحال كونه غيره اى غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبنى اكرام زيد خالدا غدا او الان وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه ولهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمى الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعنى عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا ففيه حكمه ولا يتقدم معموله اى معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشى مما فى حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبنى عمروا ضرب زيد ولا يضمر اى معموله فيه او يكون الظرف معمول ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر فى المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه اجتمع فى الحقيقة الى الفاعل وكذا فى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم

فيما يحتمل وبخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار
فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا
فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار علا حدة لتخرج مثل ضربي زيدا حاصل **ولا**
يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيد الان
النسبة الى فاعل ما غير ماخوذة في مفهومه فلا تتوقف تصور مفهومه عليه
بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة **ويجوز اضافته**
الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه اقوى مشابهة للفعل لكونه
نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس **وقد يضاف** اي المصدر **الى المفعول**
سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له علاقة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب
اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب **واعماله** اي اعمال المصدر
متلبسا **باللام** اي بلام التعريف **قليل** لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما
لا تدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا تدخل على المصدر المقدر به ولكن
جوز دخولها عليه في قليل من المقدر به قبيل الحروف في القران شيء من المضاف
باللام عاملا في فاعل او مفعول به صريح بل قد جاء مثلا في الجر كقوله تعالى
لا يحب الله الجهر بالسوء **وان كان** اي المصدر مفعولا **مطلقا** ظرفا من غير
اعتبار ابدا له من الفعل **فالعمل للفعل** من غير جواز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز
اعمال الضعيف مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا
زيدا او محذوفا وجوبا لازم نحو ضربا زيدا **وان كان** اي المصدر مفعولا مطلقا
واقعا **بدلا منه** اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا
له وحمدا له **فوجهان** اي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر
للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدر به وعمله للفعل لنيابته ففي قوله وجهان وجهان
ولما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة
لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت
عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين على سواء **ص اسم الفاعل ما اشتق** اي
اسم اشتق **من فعل** اي حدث موضوعا ذلك الاسم **لمن قام** اي الفعل **به** اي
لذات مما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جهل امره يذكر
بلفظ ما ولعله قصد التغليب **بمعنى الحدوث** يعني بالحدوث تجدد وجوده

وما قام به مقيدا باحد الازمنة الثلثة قال المصنف في شرحه قوله ما اشتق من فعل
يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله
لمن قام به تخرج ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث
تخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم
التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق خلافه لان المتبادر
من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به متصفا
المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو وضع الى اصل الفعل معنى اخر
كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل
بل لمن قام به الفعل مع زيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع
لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المصنف واسندوا
اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه
ظنا منهم ان الاستعاف في لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق
متضمن معنى الوضع كما علمت وليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع
الزيادة ولا يخفى عليك ان صيغة المبالغة على هذا التقدير تخرج من التعريف ولا
يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصر صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل
احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة ما معناه ان
صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماش واكل وكل
ما اشتق من مصادر الثلاثي المجرد لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم
الفاعل بل صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن
ومضراب **وصيغته** اي صيغة اسم الفاعل **من** مجرد **الثلاثي على**
وزنه **فاعل ومن غيره** ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه
على صيغة المضارع المعلوم **بميم** اي مع ميم **مضمومة** موضوعة في
موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة اولا **و**مع **كسر**
ما قبل الاخر وان لم يكن في ما قبل اخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل
نحو مدخل اي فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة **ومستخرج**
فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستخرج
كان مثال الكسر الواقع قبل اخر المضارع ايضا مذكورا فكان يكون لكل من قسمي الميم

فما تكون لكل من قسمي الكرامة مثال ويعمل اى اسم الفاعل عمل فعله
فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان
متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان
متعديا الى اثنين يكون هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال
والمصدر والمفعول له ومعه وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط
معنى الحال والاستقبال اى يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اى بشى
يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال والاستقبال فالاضافة بيانية وانما
اشترط احدهما لان عمله لشبهه المضارع فيلزم ان لا يخالفه فى الزمان نحو زيد ضارب
غلامه عمرا الان او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان تكون حقيقة
او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان
ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان تقدر المتكلم باسم الفاعل العامل
بمعنى الماضى كانه موجود فى ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان كانه موجود
الان وبشرط الاعتماد اى اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اى على المنصوص
به وهو المبتدا او الموصول او الموصوف او ذو الحال ليقوى فيه جهة الفعل
من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء
رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية ونحوها
من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفى كلا وان ولا
الاستفهام والنفى بالفعل اولى فاذا دخلا عليه قوى شبهه بالفعل نحو اقائم
الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدى
للماضى اى للزمان الماضى بالاستقلال او فى ضمن الاستمرار وار يد ذكر مفعوله
وجبت الاضافة اى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اى اضافة معنوية
لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائى
فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضى
او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته
ليست اضافته معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك
الكسائى بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد مر الجواب عنه

فان كان له اى لاسم الفاعل معمول اخر اى غير ما اضيف اسم الفاعل اليه
فبفعل مقدر اى فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطى
عمرو درهما امس فدرهما منصوب بأعطى المقدر فانه لما قيل معطى عمرو قيل
ما اعطاه فقيل درهما اى اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة على اسم
الفاعل استوى الجميع اى جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا
امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الان او غدا لانه فعل بالحقيقة
عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما
وضع منه اى من اسم الفاعل بتغيير صيغته الى اخرى حيث خرج من صيغة اسم
الفاعل للمبالغة فى الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير
الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اى مثل اسم
الفاعل فى العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان تكون صيغ المبالغة
خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فمعنى هذه العبارة ان
صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة
نحو زيد ضراب ابوه عمرا الان او غدا او مررت بزيد الضراب عمرا الان او غدا او امس
وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى من
اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة وكذا المجموع منهما مصححا كان او مكسرا
مثله اى مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا فى العمل وشرطه لعدم تطرق خلل
الى الصيغة المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامتى التثنية والجمع تقول الزيدان
ضاربان والزيدون ضاربون عمرا الان او غدا والزيدان الضاربان والزيدون
الضاربون عمرا الان او غدا او امس ويجوز حذف النون اى نون المثنى و
والمجموع مع العمل فى معموله بنصبه على المفعولية خلاف ما اذا كان مضافا
اليه فان حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اى يجوز حذفها
بوجود هذين الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ والمقيمى الصلوة
بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى انكم لذائقوا العذاب

بالنصب فيه فيها ضعف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة بها لا اعتماد
عليه ** اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اي مصدر موضوعا
لمن وقع عليه اي لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه كمضروب موضوع لذات
ما وقع عليها الضرب واعتبار اقامة مقام ما مر في اسم الفاعل فقوله ما اشتق
من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه خرج ما عدى
المعد وحكا اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل
الفاعل او لتفضيل المفعول فانه ما اشتق من فعل لموصوف قال بار [illegible] على الغير
في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته
من الثلاثي المجرد على وزن مفعول ومن غيره اي من غير الثلاثي المجرد على صيغة
اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء
قال الرضي عمل الرفع لا يتوقف على الاشتراط [illegible] عصام
وامره اي شأنه وحاله في العمل اي عمل النصب والاشتراط اي اشتراطه
كامر اسم الفاعل اي مثل شأنه باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما
وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل
ولو كان هنا مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الان او غدا
او المعطى غلامه درهما الان او غدا او امس ** الصفة المشبهة باسم
الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احترز
عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعدي لمن اي لما قام به على معنى الثبوت
لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به
اي لما قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم
من ان تكون لازمة ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين
بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضم الحاء اي صار الرحم
طبيعة له ككرم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه تكون
كذلك بحسب اصل الوضع فنحو حسن ظاهر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع
للحدوث وعرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اي صيغة الصفة
المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة
الفاعل الذي هو صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فلا تجيء صيغة من

صيغتها

115

صيغتها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اي كائنة على قدر
ما يسمع لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة او صفة
لمصدر محذوف اي مخالفة كائنة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة
اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص
لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها لمشابهتها اياه فيما ذكره
كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان
لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها
الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصولة بالاتفاق
وتقسيم مسائلها اي جعلها قسما قسما وبيان حكم كل قسم منها لانه يسأل
عن حكمه ويبحث عنه ان تكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل
من التقديرين معمولها اما مضاف او متلبس باللام او مجرد عنهما اي عن اللام
والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة والمعمول
اي معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها اي من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة
ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر
حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التي للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام الحاصلة
من قبل فالرفع في المعمول على الفاعلية اي فاعليته للصفة والنصب على التشبيه
اي تشبيه معمول الصفة بالمفعول به في المعمول المعرفة وعلى التمييز اي جعل
معمول الصفة مميزا في المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على
التمييز في الجميع لانهم يجوزون تعريف التمييز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول
في الجميع وقال الشارح الرضي والاولى التفصيل والجر في المعمول على الاضافة اي اضافة
الصفة اليه وتفصيلها اي تفصيل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولنا
حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه
بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اي ثلثة
امثلة من الامثلة المقصودة ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول

الصفة رفعا ونصبا وجرا **وكذلك** اي مثل هذه التراكيب في كونه امثلة ثلاثة
حسن الوجه اي بالوجوه المذكورة **وحسن وجه** عطف على حسن الوجه
اي هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلاثة **الحسن وجهه** بادخال اللام
على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة
وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع في قسم آخر من الصفة
المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه للصفة
ذات اللام **الحسن الوجه** بالوجوه الثلاثة **الحسن وجه** ايضا بهذه الوجوه
وانما قدم الصفة الكائنة باللام في اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان
مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها لان اقسام
الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح
بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال **اثنان منها** اي من تلك الاقسام
ممتنعان احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف
بواسطة او بغير واسطة **مثل الحسن وجهه** والحسن وجه غلامه لعدم افادة
الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه
بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره
في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه لو
منهما وثانيهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل **الحسن
وجه** او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير
واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت
لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة
واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف
الى ضمير الموصوف **مثل حسن وجهه** فسيبويه وجميع البصريين جوزوها
على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون جوزوها بلا قبح في الشعر ووجه الاستقباح
انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف ويقتضي الحال ان تبلغ اقصى ما يمكن

منه وقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمها
مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها
بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين **والبواقي** من
الاقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام الثلاثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما
ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما في الصفة وهي سبعة اقسام
الحسن الوجهَ بنصب المعمول والحسن الوجهِ بجره وحسنٌ الوجهَ بنصبه وحسن الوجه
بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجهٍ بجره او في المعمول مثل الحسن وجهه
وحسن وجهُه برفعه فيهما وهي ثمان والمجموع تسعة **احسن** لان الضمير فيه بقدر
الحاجة من غير زيادة ولا نقصان **وما كان فيه ضميران** منها احدهما في الصفة
والآخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان **حسن**
لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على الحاجة
وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسنُ الوجهُ والحسنُ وجهٌ وحسنٌ
الوجهُ وحسنٌ وجهٌ برفعه فيها **قبيح** لعدم الرابطة بالموصوف لفظا ولما كان
وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة يعلم بها
وجوده وعدمه فقال **ومتى رفعت** معمول الصفة **بها فلا ضمير فيها** اي
في الصفة لان معمولها حينئذ فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل **وهي**
اي تلك الصفة حينئذ **كالفعل** فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه
كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه **والا** اي وان لم ترفع معمولها
ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها **فتؤنث**
الصفة بمقابل نصب او جر
اي الصفة بتأنيث الموصوف فتقول هند حسنةٌ وجهٍ او حسنةٌ وجها **وتثنى**
اي الصفة اذا كان الموصوف ذا تثنية مثل الزيدان حسنا وجهٍ وحسنان وجها
وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو وجهٍ وحسنون
وجها **واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين** اي اسم الفاعل الغير
المتعدي الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدي ايضا الى مفعول لاشتقاقه
من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فاذا بني اسم المفعول منه انفرد له المفعول

مقام الفاعل فنقول غير متعدى الى مفعول **مثل الصفة المشبهة في ذلك** الف،
فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله
وينصبانهما ويضافان اليهما نقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع
الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم
الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم نعلم ان اباه
في المثال الاول مفعول الضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني
انه مفعول ثان لمعطي او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول
والمفعول الثاني محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد [illegible] الاب
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اه **اسم التفضيل ما اشتق** اي
اسم اشتق **من فعل** اي حدث **لموصوف** اي قام به الفعل او وقع عليه
والتعميم لقصد شمول قسمي اسم التفضيل اعني ما جا للفاعل وما جا للمفعول
بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والبا في قوله بزيادة اما ظرف لغو للوصف
اي لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة
فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسما الزمان
والمكان والالة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء
وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته **افعل** للمذكر وفعلى للمؤنث وان
كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشرر
خففتا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل **وشرطه ان**
يبنى اسم التفضيل **من** حيث **ثلاثي** لا رباعي **مجرد** لا مزيد فيه **ليمكن البنا**
اي بنى افعل وفعلى منه اذ البنا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة
على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلاثة حروف
ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي
او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلاثة تحتمل ان يكون تمام

بما او بعض حروف رباعي مجرد من اصل
حروف ثلاثي مجرد جميعها اصول او يكون من حروف المزيد فيه امن اصوله او من
الزوائد او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى **لئلا بلون**
اي من ثلاثي مجرد ليس بلون **ولا عيب** ظاهر **لان منهما** اشتق **افعل لغيره**
اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما
لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او زيادة الحمرة والعور وهذا التعليل انما
يتم اذا تبين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان
ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر
في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع **مثل زيد افضل الناس** فان
الافضل اشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل **فان قصد غيره**
اي غير الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره **يتوصل**
اليه اي الى غير الثلاثي المجرد **باشد ونحوه مثل اشد منه استخراجا** مثال
للثلاثي المزيد فيه **وبياضا** مثال للون **وعمى** مثال للعيب وحيث قيدنا العيب
بالظاهر لا يرد نحو اجهل وابلد ولكن يرد انه يصح على هذا التقييد استعمال
احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل و[illegible] البلادة والحمق ولكنهم
حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابي هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو
من اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن ابي هبنقة من تعليق خرزات وعظام وخيوط
على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك قال لاعرف بها نفسي ولا اضل
وتقلب ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا ففيه
شائبة من حمق بن هبنقة فانه يقتضي جواز استعمال احمق من حمق لا يكون
بهذا الظهور قياسا وان تكون استعمال اجهل وابلد لمن تكون انا جهله
وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا نقول بذلك عاقل والشارح الرضي
عد احمق من قبيل ابلد حيث قال وينبغي ان يقال ليس من الالوان والعيوب الظاهرة
فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق **وقياسه**
اي القياس الواقع في اسم التفضيل استعماله **للفاعل** لا للمفعول فانه لغ

لعل وجه منهما قياسا مطردا لعنه الا الثياس فاقتصر واعلا الاشرف وقد جا

للمفعول على اخلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشد عذرا وبه

والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا القياس اشغل واشهر ويعرف

ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهي استعماله بالاضافة

او من او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي ولا بد من واحد منها لان وضعه

لتفضيل الشيء على غيره فلا بد من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع

من والاضافة ظاهر وامامع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام

الى معين بتعيين المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا طلب شخص

هو افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من

زيد عمرو فعلى هذا لا تكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان

يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او من نحو زيد افضل من عمرو

او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل

من عمرو الا انه يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصا

وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي من بينهم بالاكثر

حصى ولا يجوز خلوه عن الكل الا ان يفوت الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم

المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله اي المحذوف هو المضاف

اليه اي اكبر كل شيء وانه محذوف من مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف

اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به

الزيادة اي احدهما زيادة موصوفه المقصودة به على من اضيف اليه

اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه وضمن بعضهم والا يلزم

تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل

لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول فيشترط في استعماله بهذا المعنى

ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان

خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله بهذا تفضيل ه

موصوف

موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اي

افضل من مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن

اخوته لخروجه عنهم اي عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان يقصد

به زيادة مطلقة اي زيادة مطلقة غير مقيدة بان

تكون على المضاف اليه وحده ويضاف اي اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح

اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر

وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه ويجوز بهذا

المعنى ان يضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وآله

افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش وان يضيفه الى جماعة من جنسه

ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوته

وان نضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم ممن سواه

وهو مختص ببغداد لانها منشاه او مسكنه فيجوز في النوع الاول من نوعي اسم

التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد

اي افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان

موصوفه مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات

افضل الناس وهذا لانه يشابه افعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير في

كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادا

وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان

افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضليا

والهندات فضليات نحو مشابهته ما فيه الالف واللام في كونه معرفة واما النوع

الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة

والعمر المعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل

لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها

مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه لمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر

المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا غير
اي لا غير المفرد المذكر لعدم احتياجه لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث المختصة
بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين
باب احمر فكأنها من تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع
بالفاعلية لقربه الاسمي وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا
شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة
العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا
بل وان وجد بعده ما يوهم ذلك فانه بفعل دال على الفعل الناصب له قال
الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من كل احد يعلم من يضل
واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها المضمر بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما
رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى
الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة
انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل
عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
بعد مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل
صفة اي وصفا سببيا هو في اللفظ لشيء معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا
عنه او حالا وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره
مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اي باعتبار تعلقه بذلك الشيء الذي اعتبر
اولا على نفسه اي نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اي باعتبار تعلقه بغيره
اي غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وبالثاني مفضلا عليه
منفيا خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا
منفيا مثل ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
فرجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل مسبب مشترك
بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار

فائدة

قال صاحب البديع لا يلتفت الى قول من قال انه لا يعمل افعل التفضيل لان القرآن والاخبار نطقت بعمله عند وجود شرط عمله فيه وأورد آيات جاء فيها دالة منها قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالاته فان حيث مفعولا به لاعلم وأباه الجمهور وجعلوه معمول فعل مدلول عليه باعلم اي يعلم مكان جعلها وقوله تعالى فلنعلم ايّ الحزبين احصى لما لبثوا امدا [illegible] وقوله تعالى والله احق ان تخشاه والله ورسوله احق ان يرضوه [illegible] النصب مفعولا به [illegible] وقال من الاخبار النبوية [illegible] ما من ايام احب الى الله فيها الصوم [illegible] بعد نفي والحديث رواه الشيخان

عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا للشيء وفي المعنى لمسببه ليحصل
له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب حتى يتبين عمله
فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر
بعده سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا او زيد
ضارب ابوه عمرا وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه
مفضلا عليه من وجه بعد اتحاده بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت
رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات لاختلاف
الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذى وتارة بذاك فانه واحد بالذات
مختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير
بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي
بالنفي كما ستتضح فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند
كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى
الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المواد الاخر
بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد
النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى
قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا على حسن
كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل مقيسا الى زيد اما بان يساويه
او بان يكون دونه والمساواة يأباها مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن
وعن كل احد الكحل دونه حسنه وعين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى
حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسليط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا
لان نفي الزيادة لا يلائم المدح فيبقى اصل الحسن فيتوجه النفي الى حسن رجل
مقيسا الى زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب
المقام فرجع المعنى الى ما رأيت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه وعين زيد
فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان ينتصب

الزيادة

يبقى المساواة نفي الزيادة انصرفت الى الزائد على الشيء ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساوي مطلقا ولو في ضمن الزائد وانتفى الزائد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن الكحل في عين رجل دون حسن الكحل في عين زيد وذلك كمال التمدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر **مع انهم لو رفعوا** احسن بالخبرية والكحل بالابتداء **فصلوا** بينه **بين احسن ومعموله** اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل **باجنبي وهو الكحل** فانه من معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه في عين زيد اذ كل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معموله من هذه الحيثية ولا حجة عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل في المبتدأ والخبر اذ العامل بالحقيقة معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا فانه من معمولاته من حيث انه اسم تفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيد تركيب وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رأيت رجلا احسن من الكحل في عينه هو اي الكحل في عين زيد لا يخلو عن ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المقصود والكلام فيها ولما فرض مسألة الكحل وبين شرائطها وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ولا نقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى انه يجوز تبديله ويتنقل هذا التفريب الى ما انشد واستشهد به في اثبات هذه المسألة

ويطلق بعض هذه الصور عليه وقال **ولكن تقول** ما رأيت رجلا **احسن في عينه الكحل من عين زيد** باقامة من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه لفقدان ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى بزيد كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ يتحد الكحلان **فان قدمت** على اسم التفضيل **ذكر العين** التي كان الكحل فيها مفضلا عليه **قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل** كان اصله ما رأيت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما اخر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره بما ساواه بعد زيادة ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد او يقول معناه ما رأيت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان للكحل في عين زيد حسنا ليس في عين غيره وانما جاز هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لوقوع افعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها الصيغة كما ذكرنا **مثل ولا ارى** منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي قلت ما رأيت كعين زيد الى اخره قولا مماثلا قول الشاعر والمائز صدر البيت ليكون مبتدأ بما هو مبتدأ المماثلة وترك موصوف احسن في المثال وان كانت المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما قبله شعر امرت على وادي السباع ولا ارى **كوادي السباع حين يظلم واديا** اقل به ركب اتوه تئية واخوف الا ما وقى الله ساريا كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكبي الابل عرفا والتئية من اني اواي كالتحية من حيي اوحي والثاني ساريا من السرى وهو السير في الليل فقوله اي اقامة ... ونه النصر اوص ... ونه العلب فعلى الاول واجبا

مفعوله وكوادي السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقدير في حين يطلق ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار في به متعلق باقل والمجرور عائد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وثانية تمييز عن نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدر به اي اتيان ثانية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم بواد السباع واخوف منه وضارى وما وقى مصدر به وساريا اي ركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ اي واديا اقل واخوف في كل وقت الا في وقت وقاية الله سبحانه ساريا يقول مررت على واد منسوب الى السباع لكثرتها فيه والحال اني لا ارى مثل وادي السباع حين احاط به الظلام واديا تكون توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع وتكون ذلك الوادي اخوف من وادي السباع في كل وقت الا وقت وقاية الله سبحانه ركبا ساريا سائرا بالليل فيه عن الآفات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه منه بوادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا

اقل به ركب اتوه من وادي السباع

ولما فرغ المصنف من الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم منه دليل الحصر وحد كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال **الفعل ما دل** اي كلمة دلت **على معنى كائن في نفسه** اي في نفس ما دل يعني الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع ضمير في نفسه الى معنى وح تكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية ثم مرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية لكن المطابقة لما ذكر في وجه

الحصر

الحصر ارجاع الضمير الى ما دل لكما لا يخفى **اعلم** ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها فلا تستقل بالمفهومية فالمراد بالمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان تكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني وح يخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية **مقترن** وضعا **باحد الازمنة الثلاثة** في الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا خرج اسماء الافعال لان جميعها منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع **ومن خواصه** اي من خواص الفعل **دخول قد** لانها تستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل **و**دخول **السين وسوف** لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد **و**دخول **الجوازم** لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر ولا النهي او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل **ولحوق تاء التأنيث** عطف على دخول قد وانما اختص به لحوق تاء التأنيث لانها تدل على تأنيث الفاعل ولا يلحق الا ما له فاعل والصفات استغنت عنها بالحاقها مثلها المتحركة الدالة على تأنيثها وتأنيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل **ساكنة** حال عن تاء التأنيث احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم **ولحوق تاء فعلت** المراد بنحو تاء فعلت الضمائر البارزة المتصلة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت ايضا

وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا ما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل
ووقوعه وحطه وعنه يلزم احد نوعي الضمير كما اختص وما تساوي
الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخص فهو بالتعميم
اليق واجدر **الماضي ما دل** اى فعل دل بحسب اصل الوضع
فانه المتبادر من الدلالة **على زمان قبل زمانك** الحاضر
الذى انت فيه قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان فان تقدم
بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان
فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان شامل
لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول
الفعل فلا ينتقض منع الحد مثل امس وبالدلالة على ما هو بحسب
الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجمعه بان ضربت ضربت
مبني على الفتح خبر مبتدأ محذوف اى هو يعني الماضي مبني على
الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون
السكون الذى هو الاصل في البنا فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع
الاسم نحو زيد ضرب في موضع زيد ضارب وسوطا وجرى تقول
ان ضربني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه
اخف الحركات **مع غير الضمير المرفوع المتحرك** فانه مبني على
السكون معه نحو ضربت الى ضربنا كراهة اجتماع اربع حركات على
التوالي فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله ولذا
قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني
على الفتح **و** مع **غير الواو** فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا
او تقديرا كرموا **المضارع ما اشبه** اى فعل اشبه **الاسم
باحد حروف نايت** اى حال كونه متلبسا باحد حروف نايت
اثنين في اوائله يعني الحروف التي يجمعها كلمة نايت وهذه
المشابهة انما تكون **لوقوعه** اى وقوع ذلك الفعل **مشتركا**

بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا
بين المعاني المتعددة كالعين **وتخصيصه** بالجر عطف على وقوعه
اى تلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه بواحد
من زماني الحال والاستقبال تخصيص الاستقبال **بالسين** فانه للاستقبال
القريب **وسوف** فانه للاستقبال البعيد كما من كان الاسم
تختص بواحد من معانيه بواسطة اللام اى والمراد من المضارع المشابهة
الاسم لانه لم يسم مضارعا الا بهذا المعنى اذ المضارع في اللغة المشابهة
مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان
رضاعا **فالهمزة** من تلك الحروف الاربعة **للمتكلم مفردا** مذكرا كان
او مونثا مثل اضرب **والنون له** اى للمتكلم **مع غيره** اذا كان
واحد الكان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من انا ونحن
والتاء للمخاطب واحد الكان او مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا **وللمونث
والمونثين غيبة** اى حال كون المونث والمونثين غائبات او ذوي غيبة
والياء للغائب غيرهما اى غير القسمين المذكورين وهما واحد المونث
ومثناه فقوله غيرهما اى غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغائب
لانه وان لم يضف بالاضافة معرفة لكنه خرج بها عن النكارة الصرفة فهو في قوة
النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى لموافقة السابق **وحروف
المضارعة مضمومة في الرباعي** اى فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية
كيدحرج او لا كيخرج **ومفتوحة فيما سواه** اى فيما سواء كان ماضيه
على اربعة احرف مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما **ولا يعرب من الفعل
غيره** اى غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه وما كان في هذا الكلام قوة
قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله **اذا لم يتصل به نون
تاكيد** ثقيلة كانت او خفيفة **ولا نون جمع مونث** لانه اذا اتصل به
احد هما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال منزل له جزء الكلمة فلو

الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله
على الكلمة اخر احقيقة ولان نون جمع المؤنث في المضارع تعتضي ان تكون
ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث في الماضي فلا تقبل الاعراب ه
واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم تختص به كالجر بالاسم
فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة المجرد
عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان
وتضربان والجمع المذكر مثل تضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن
والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد الغائب
وتضرب في موضعين في الواحد الغائب المؤنث والواحد المخاطب للمذكر ه
واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع
والفتحة في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة لفظيتين والسكون
في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به
ذلك اي الضمير البارز المرفوع وذلك في جملة مواضع بالنون حالة الرفع
وحذفها اي بحذف النون حالتي النصب والجزم فان النصب فيه تابع للجزم كما انه
في الاسم التثنية تابع للجر مثل يضربان ويضربون وتضربون
وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى اخرها والمضارع المعتل بالواو
والياء بالضمة تقديرا اي في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول
يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو
ولن يرمي والحذف اي بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما طلب حركة
اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الاخر بالالف
بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا تقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى
والحذف اي بحذف الالف حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد
عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد
كما هو المختار من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل
فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب او مررت برجل يضرب
اي برجل ضارب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذن تكون

كالاسم

كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع ورد لوقوعه
النصب واوردوا عليه انه يرتفع في مواضع لا تقع فيها موقع الاسم
كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف تقوم وفي خبر
كاد نحو كاد زيد تقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب
بحيث وتقوم الزيدان بانه واقع موقعه الا ترى تقول الذي ضارب وهو على
ان ضارب خبر مبتدا مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه
موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره
فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لان تقوم
وحده والسين صار كالجزء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو
كاد زيد تقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما في باب افعال
المقاربة ولن قال الفراء اصله لا
ويتنصب اي المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا
ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فنقص كما يشي في اي شيء وقال سي
انه حرف براسه واذن قيل اصله اذا ان خفف وقيل اصله اذ الظرفية
النون عوضا عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت
حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لا دخلها وبعد لام الجحود وهي
اللام الجارة الزائدة في حبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه
فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا فتعين ان المصدرية وبعد الفاء
نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك
او تعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقبح
اصح عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد
المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك واكرام
مني اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه
فان التي ينتصب به المضارع مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة
ومثل ان تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع

بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن حي ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة
للتحقيق فتناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجا والطمع ولا تناسبه
وليت اى ان الواقعة بعد العلم هذه اى الناصبة نحو علمت ان سيقوم
وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار
دلالته على غلبة الوقوع يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم
النص يلائم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري في ان التي بعده الوجهان
ولن مثل لن ابرح ومعناها اى معنى لن نفي المستقبل نفيا موكدا
لا موبدا ولا يلزم ان تكون في قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى يأذن لي تناقض
لان لن تقتضي التابيد وحتى يأذن تقتضي الانتهاء واذن التي تنتصب بها المضارع
اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اى لم يكن ما بعدها معمولا لما
قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب المضارع لانها لضعفها
لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه سبقها حكما وكان عطف
على لم يعتمد اى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا
كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء والمستقبل اولى
بالاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك
اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع
مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثل مثال لا يعمل الا الاستقبال
فقوله اذن صدى وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ كما اشرنا اليه
وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدى فتمثيل اذن بهذى المثال على ظاهره
لمثيلات اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشروطه اشار
اليها فيما بين المبتدى والخبر واذا وقعت اى اذن بعد الواو والفاء
فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف
لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف بعدها وكي التي تنصب
بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية

الى

اى سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور
وحتى التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير أن اذا كان اى المضارع
مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا
او حالا او مستقبلا بمعنى كي اى حال كون حتى بمعنى كي للسببية او الى
لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي ولاستقبال
المضارع بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى زمان المتكلم ايضا وكنت سرت
حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كي او الى ولاستقبال المضارع بالنظر الى
ما قبله واما بالنظر الى زمان المتكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا
او مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال ما
ما بعدها حقيقيا فان اردت بالفعل الذي دخله حتى الحال يعني زمان
الحال حقيقا اى نظرا مع التحقيق بان يكون في زمان التكلم بعينه
او حكاية اى نظرا الى الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد
مثاله فادخل في هذى الموضع حكاية الحال الماضية كانك كنت في زمان الدخول
هذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم على ما كنت هيأته فكان ما بعد حتى
في هذه العبارة مرفوعا فابقيته على ما كان عليه وحكيته ففي زمان الحكاية
كانت اى حتى عند
ارادة الحال حرف ابتدا اى يبتدى بعدها الكلام مستانف لان تقدير بعدها مبتدى ويكون الفعل خبره
حتى تدخله على الاسم كما توهم بعضهم فيرفع اى ما بعد حتى لعدم الناصب
والجازم ووجب السببية اى كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال
المعنوي وان فات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الا ان
مثال لما اريد الحال حقيقيا فانه قصد به نفي الرجاء في زمان المتكلم ومن ثم اى
ومن اجل هذى الامر اى كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتدا ووجوب
سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اى رفع ما بعد

في قولك كان سيري حتى ادخلها في وقت حصول كان الناقصة وفي هذا القول بان يجعل فيه كان ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فبقي الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى بخلاف ما اذا كانت تامة فانها لا تقتضي الخبر واصبح الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك اسرت حتى تدخلها لانه ح تكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو محال وجاز في وقت حصول كان التامة كان سيري حتى ادخلها الرفع فان معناه ثبت سيري فانا ادخل الان ولا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير في هذا المقام محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان تكون السبب محقق الحصول فقولهم ايهم عطف بتقدير جاز على جاز في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحيته تقييده بقوله في التامة لان المعطوف كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قولهم ايهم سار عطف على كان سيري ولا فساد فيه ولام كي التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير أن مثل اسلمت لادخل الجنة وانما تعين ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التي ينتصب بعدها المضارع هي لام تاكيد النفي لكان مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا تقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف مضاف من الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفا التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان وتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها

لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا احتياج الى الدلالة عليها والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفا احد الاشياء الستة لينبعث يتفق لم الانشا او ما في معناه من النفي المستلزم جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اعفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ما فاشربه اي هل يكون منكم ما فشرب مني او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان فتحديث لنا ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزلت عليه ملك فيكون معه نذيرا الاستفهامية في محل فيندرج في النفي او تمن نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاق مني ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل عندنا فتصيب خيرا اي الا يكون منك نزول فاصابة خير وفي جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود والفا تدل عليها وما بعد الفا في تاويل مصدر معطوف على مصدر اخر مفهوم مما قبل الفا وامثلة نحو سائر منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا فيعتبر الاشيا الستة ويكون من لحوق فاستراحة بالحجاز فاستريحا بدون تقدير احد الاشيا الستة محمول على الضرورة الشعرية والواو التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو مثل ذلك اي ما يماثل الواقع قبل الفا في كونه احد الاشيا الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفا بعينها بابدال الفا بالواو كما تقول مثلا زرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واو التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان

بشرط معنى إلى أنْ أو إلّا أنْ اى بشرط ان تكون بمعنى الى او الا الداخلين على
ان المقدرة بعدها لا أنّ ان أنْ ايضا داخل فى مفهومها والا يلزم من تقدير ان
بعدها تكرار نحو لالزمنك او تعطينى حقى اى الى ان تعطينى او الا ان تعطينى حقى
سيبويه تقدّرها بالا بتقدير مضاف اى لالزمنك الا وقت ان تعطينى حقى ح
وغيره تقدرها بالى فما بعدها بتاويل مصدر مجرور باو التى بمعنى الى اى لالزمنك
الى اعطائك حقى والعاطفة اى الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف
العاطفة المذكورة أو لا كثم واذا كانت منها فلا غنى عن استراط ما ذكر من الشروط
لصحة تقدير ان بعدها فتنصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان المعطوف
عليه اسما صريحا نحو اعجبنى ضرب زيد او تشتمه او فتشتمه او ثم تشتمه او وتشتمه
فثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا
بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول
المعدودات الناصبة بتقدير ان اعنى قوله حتى اذا كان مستقبلا او على اخرها وهو
او بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى فى قوله وبان مقدرة بعد
حتى والظاهر ان هذا وان كان انسب بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه
على التقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر فى التفصيل
ما لم يذكر فى الاجمال وان خصصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس فى الواقع مخصوصا
به كما سبق فى جزمانه فى نحو ... جعله انه كان المناسب ح ذكرها مرتين مرة فى
الاجمال ومرة فى التفصيل كسائر ما ذكر فى ويجوز اظهار ان مع لام كى نحو
جئتك لان تكرمنى ومع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع الحروف
العاطفة نحو اعجبنى قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح
نحو جئتك للاكرام واعجبنى ضرب زيد وعقبه وأردت لضربك تجارة ان يظهر معها
ما انقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم
الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كى وهى بهذا
المعنى لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها التى بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب فى اللغة

يليها

يليها المضارع واما الواو والفاء او فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على
معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها
ويجب اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها فى صورة دخول اللام
بمعنى كى عليها اى على لا لئلا يستكره اجتماع اللامين المثلين فى لام كى ولام لا نحو قوله تعالى لئلا
يعلم أهل الكتاب اصله لان لا يعلم بدلت النون لاما وادغمت فيها وقلبت الهمزة ياء فى الخط
لكسرة ما قبلها واعلم ان الناصبة تضمر فى غير المواضع المذكورة كثيرا من غير
عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه او مع عمل مع الشذوذ نحو
كقوله ألا أيّهذا اللائمي احضرَ الوغى فى رواية النصب والكوفيون يقيسون على
ذلك المواضع ولا لكلم بكثرتها ويجزم اى المضارع بلم ولما ولام الامر
ولا المستعملة فى معنى النهي احترز عما استعمل فى معنى النفى وهذه الكلمات
تجزم فعلا واحدا وكلم المجازاة اى ويجزم بكلم المجازاة اى كلمات
الشرط والجزاء التى بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا
اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهى اى كلم المجازاة إنْ ومهما
واذما وحيثما فاذ وحيث لم يجزمان المضارع مع ما او اما ... وبها فلا
واين ومتى وهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كان مع ما او لا وما
ومن واى وانّى واما اجزام المضارع مع كيف ما واذا ما فشاذ
لم يجئ فى كلام من يعتد به على وجه الاطراد اما مع كيف ما فلان معناه عموم الا...
فاذا قلت كيف ما تقرأ اقرأ كان معناه على اى حال وكيفية تقرأ انت
انا اقرأ عليها ومن المعلوم استواء القراءتين فى جميع الاحوال ح
والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى
إنْ التى هى موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به
وبإنْ مقدرة عطف على قوله بلم اى ويجزم المضارع بان مقدرة
فلم تقلب المضارع ماضيا ونفيه وسيجئ بيانه ان شاء الله تعالى
اى نفى المضارع ولا بعد لو جعل الضمير الى ما هو اقرب اعنى ماضيا

ولمّا مثلها أي مثل لم في حذف الطلب والنفي وتختص أي لمّا بالاستغراق
أي استغراق انتفائه الماضي من وقت الانتفاء إلى وقت التكلم بها تقول
ندم فلان ولم ينفعه الندم أي عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع
الندم إلى وقت التكلم بها وإذا قلت ندم فلان ولمّا ينفعه الندم أفاد
استمراره إلى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل أي وتختص أيضا
لمّا بجواز حذف الفعل المنفي بها إن دل عليه دليل نحو شارفت المدينة
ولمّا أي ولمّا أدخلها وتختص أيضا بعدم دخول أدوات الشرط عليها فلا
تقول إن لمّا تضرب أو متى لمّا تضرب كما تقول إن لم تضرب ومتى لم تضرب
وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله وتختص أيضا
باستعمالها غالبا في المتوقع أي ينفى بها فعل مترقب متوقع أيضا تقول لمن
يتوقع ركوب الأمير لمّا يركب وقد يستعمل في غير المتوقع أيضا نحو ندم فلان
ولمّا ينفعه الندم ولام الأمر هي اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها
لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء
وثم نحو ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا ولا
المطلوب بها الترك أي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا النهي هي
ضد لام الأمر وهي التي [illegible] يطلب بها ترك الفعل وهي تدخل على جميع
أنواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا كان أو غائبا أو متكلما وكلم
المجازاة المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الأول
ومسببية الفعل الثاني أي لجعل الفعل الأول سببا والثاني مسببا وفي بعض النسخ
وكلم المجازاة أي تدخل على شيئين لتجعل الأول سببا للثاني ولا شك أن كلم
المجازاة لا تجعل الشيء سببا للشيء فالمراد جعلها الشيء سببا أن المتكلم اعتبر
سببية شيء لشيء بل ملزومية شيء لشيء وجعل كلم المجازاة دالة عليها
ولا يلزم أن يكون الفعل الأول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا
بل ينبغي أن يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها أن يوردهما في صورة السبب

والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك إن تشتمني أكرمك فالشتم ليس سببا
حقيقيا للإكرام والإكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم
اعتبر تلك النسبة بينهما إظهارا لمكارم الأخلاق يعني أنه من مكارم أخلاقه يصير
الشتم الذي هو سبب الإهانة عند الناس سبب الإكرام عنده ويسميان
أي هذان الفعلان أولهما شرطا لأنه يتحقق الثاني وثانيهما جزاء من حيث إنه
يبتني على الأول ابتناء الجزاء على الفعل فإن كانا أي الشرط والجزاء مضارعين نحو
إن تزرني أزرك أو الأول فقط مضارعا نحو إن تزرني فقد زرتك فالجزم
واجب في المضارع لدخول الجازم وهو إن أو ما يتضمنها مع صلاحية المحل
للجزم وإن كان الثاني مضارعا فالوجهان ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بأداة
الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول
نحو إن أتاني زيد آتيه أو آتيه وإذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا
تفصيل للماضي نحو إن خرجت خرجت أو معنى نحو إن خرجت لم أخرج وخلا أن
يكون تفصيلا لقد أي لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى إن
يسرق فقد سرق أخ له من قبل أو مقدرا كقوله تعالى إن كان قميصه
قد من قبل فصدقت أي فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تأثير حرف
الشرط فيه بقلب معناه إلى الاستقبال فاستغنوا عن الرابطة كقولك إن
أكرمتني أكرمتك وإن أكرمتني لم أكرمك وإنما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق
الذي لا يستقيم أن يكون للشرط تأثير فيه كقولك إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك
أمس لوجوب دخول الفاء فيه وإن كان أي الجزاء مضارعا مثبتا أو منفيا بلا
احترز به عما إذا كان منفيا بلم فإنه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى
أو بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تأثير أداة الشرطية معنى فالوجهان
الإتيان بالفاء وتركها لأن أداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي
فيؤتى بالفاء وأثر في تغيير المعنى حيث خلصته لمعنى الاستقبال فيترك الفاء
لوجود التأثير من وجه وإن لم يكن قويا نحو قوله تعالى إن يكن منكم ألف يغلبوا الفين

ومن عاجز فينتقم الله منه **والا** اي وان لم تكن الجزا [redacted] الماضي او المضارع
المذكور **فالفا** لازمة فيه لان الجزا اما ماض يقصد لفظا كما تقول ان
اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقدير اكما تقول ان اكرمتني اليوم فان تكرمك
امس تقدير فقد اكرمتك وعلا كل تقدير لا تأثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى
الى رابطة الفا واما جملة اسمية او امر او نهي او دعا او استفهام او مضارع
منفي بما او لن الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تأثير لحرف
الشرط في الجزا فاحتاج الى الفا **ويجي اذا** التي للمفاجاة **مع الجملة الاسمية**
التي وقعت جزا **موضع الفا** لان [redacted] معناها قريب من معنى الفا لانها
تنبي عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفا التعقيبية لكن الفا اكثر ولهذا اشترط
اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية
فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت
ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون **وان** التي تجزم بها المضارع حال
كونها **مقدرة** انما كانت مقدرة **بعد** [redacted] **الامر** نحو زرني اكرمك
اي ان تزرني اكرمك **والنهي** نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعله يكن
خيرا لك **والاستفهام** نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن
عندكم ماء اشربه **والتمني** نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال
انفقه **والعرض** نحو الا تنزل بنا تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا
اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشيا [redacted] صالحا لان يكون جزا
لما تقدم **وقصد السببية** اي سببية ما تقدم له في تقدير ان مع مضارع
يوخذ مما تقدم وجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشيا مجزوما بها وانما
اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشيا [redacted] لانها تدل على الطلب والطلب
غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فايدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي
مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفايدة وقصد سببية الفعل
المطلوب بتلك الاشيا قدر ان مع ذلك الفعل وجعل المضارع الواقع بعدها
جزا اي مجزوما بها **نحو اسلم تدخل الجنة** فان المطلوب باسلم هو الاسلام
وهو مطلوب فايدته دخول الجنة وهو سبب لها وقصد اذا ملك السببية

فقدر

فقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء فقيل
ان تسلم تدخل الجنة **ونحو لا تكفر تدخل الجنة** اي ان لا تكفر تدخل الجنة
لان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت **ولهذا امتنع لا تكفر تدخل
النار** عند الجمهور **خلافا للكسائي** فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه
عند الجمهور **لان التقدير** علا ما عرفت **ان لا تكفر** تدخل النار وهو ظاهر
الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب العرف ان
تكفر تدخل النار فالفرق في هذه المواضع بين الشرط المثبت والعرف قرينة عليه
هذا اذا قصدت السببية واما اذا لم تقصد فلم تجزم قطعا بل حينئذ رفع
اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني
فيمن قرى مرفوعا اي وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله تعالى فذرهم في طغيانهم
يعمهون اي عمهين او بالاستيناف كقول الشاعر
وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار ه
الامر هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة
[redacted] **الامر** فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون
صيغهما وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا
النوع من الافعال استعمل في المعنى المصدري ايضا واجماع النص على المقصود
وهو ان اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المص
في شرحه **صيغة تطلب بها الفعل** شامل لكل امر غايبا كان او حاضرا او متكلما
معلوما او مجهولا **من الفاعل** احترز به عن المجهول مطلقا فانه تطلب بها
الفعل عن المفعول لا عن الفاعل **المخاطب** احترز به عن الغايب والمتكلم **بحذف
حرف المضارعة** احترز به عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرا على
صيغة الخطاب وعن مثل صه ورويد **وحكم اخره** اي اخر الامر في الحقيقة
عند البصريين الوقف والبنا علا السكون لانتفا ما يقتضي اعرابه وهو حرف
المضارعة لان مشابهته للاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببه وهي الصورة

حكم المجزوم اى مثل حكم المضارع المجزوم فى اسكان الصحيح وسقوط نون
الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطى حكمه
تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما تقول لم يضرب لم يضربا
لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم
بلام مقدرة فان كان بعده اى بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك
اسكن اخره وجعل ما بقى امرا تقول فى تعد عد وفى تضارب ضارب ولم يذكر
المصنف هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع
رباعيا والمراد بالرباعى ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه
وانما هو باب الافعال لا غير زدت همزة وصل على ما بقى بعد حذف حرف
المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان
كان بعده اى بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع المعلوم على تقدير
الفتح وتحرزا عن الخروج من الكسرة الى الضمة فانه اذا قيل فى اقتل اقتل بفتح
التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول وبالماضى المجهول كما فى الرباعى اذا قيل اقتل
بكسر التاء مكسورة فيما سواه اى فيما سوا ساكن بعده ضمة سواء كان بعده
كسرة او فتحة فانه لو ضم فى مثل اضرب التبس بالماضى المجهول من الاضراب
ولو فتح التبس بالامر منه ولو ضم فى مثل اعلم التبس بالمضارع الرباعى
اقتل مثال لما يكون بعد الساكن فى المضارعة ضمة واضرب مثال
لما يكون بعده كسرة واعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا
فمفتوحة اى فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل رجعت لارتفاع موجب
حذفها وهو اجتماع همزتين فى المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة
لا يلزمك تعيينه هـ فعل ما لم يسم فاعله اى فعل المفعول الذى
لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف
اى فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذى
لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو ما حذف
فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفى هـ

بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذى اريد حذف فاعله واقامة المفعول
مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل
اخره مثل ضُرِب وجُرِح وأُعلِم واختير هذا النوع لان معناه غريب
فاختير له وزن غريب لم يوجد فى الاوزان لخروج الضمة الى الكسرة
ووزن فُعِل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة
المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة فى اختياره
بعد حصول المقصود باخف منه ويضم الثالث مع همزة الوصل
نحو انطُلِق واقتُدِر واستُخرِج لئلا يلتبس فى الدرج بالامر من ذلك الباب
ويضم الثانى مع التاء مثل تُعُلِّم وتُجُوهِل وتُدُحرِج لئلا يلتبس بصيغة
مضارع علمت وجاهلت ودحرجت خوف اللبس هذا علة لقوله ويضم
الثالث والثانى ومعتل العين اى ما يكون عينه فقط معتلا ليخرج
عنه مثل طُوِي ورُوِي من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع
اعلالين فى يروي ويطوي قيل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة
عينه الفا ليخرج عليه مثل عُوِر وصُيِد وانما خص معتل العين بالذكر
لزيادة غموض واختلاف فى المبنى للمفعول من ماضيه كما ذكر ويتبعه
معتل العين فى المبنى للمفعول من مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح
فيه قِيل وبِيع اصلهما قُوِل وبُيِع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف
حركته فصار بِيع وقِوْل فابدل واو قِوْل ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار
قيل وجاء الاشمام وهو فصيح فى نحو قيل وبيع وفى شرح الرضى حقيقة هذا
الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو
قليلا اذ هى تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام فى هذا
الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعنى ضم الشفتين
فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند القراء والنحاة وقال بعضهم
هو ان تأتى بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم

والعرض من الاشمام الابذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وجاء
الواو النص علا ضعف وقيل قُوْل وبُوع بالاسكان بلا نقل وجعل الجار
واو السكونها وانضمام ما قبلها ومثله اى مثل باب الماضى المجهول
من معتل العين من الثلاثى المجرد الماضى باب المجهول لمعتل العين
من باب الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد ففى اللغات
الثلاث فيه اخْتِيْر وقِيْد فهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت ونحو
استخير واقيم اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع ليسكون ما قبل حرف
العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما استُخْيِرَ وأُقْوِمَ بالياء والواو المكسورتين
وما قبلهما العباسى فيهما اذا سكن ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه وتقلب
العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة وان كان
اى الفعل الذى اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعه
ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يُنصر ويُكرم ويُلتزم ويُستخرج وتلك حج
وفتح ما قبل آخره لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة ومعتل
العين المبنى للمفعول تقلب العين فيه الفا ياء كانت او واوا نحو يقال
ويباع ويختار ويقاد ويستجار وينقاد لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح
ما قبلهما هو المتعدى وغير المتعدى فالمتعدى من الفعل ما يتوقف
فهمه من الفعل علا متعلق اى امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف
فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل فهمه موقوف علا فهمه لكن نسبة
الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر
عن الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق فان التعلق
نسبة الفعل الى غير الفاعل والحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا علا فهم
غير الفاعل فهو المتعدى كضرب فان فهمه موقوف علا تعقل المضروب
ولا يكفى تعقله الا بعد تعقله خلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل
والمفعول فانه فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدى
خلافه اى خلاف المتعدى يعنى لا يتوقف فهمه علا امر غير الفاعل كقعد

فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة
الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدى يصير
متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرّحت زيدا
او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته
او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدى يكون متعديا الى مفعول واحد
كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين بانهما غير الاول كاعطى والى
اسم بانهما عين الاول فيما صدق عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم
وارى بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل اجتماع الهمزة
متعديين الى مفعولين فلما جعلت عليهما الهمزة زاد فيهما مفعولا آخر يقال له
المفعول الاول واما الافعال الاخر وهى انبأ ونبّأ واخبر وخبّر وحدّث
فليست اصالة التعدية الى ثلثة بل بعد تضمينها اياهما انما هى بواسطة اشتمالها
علا معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها
الاول كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا
والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثانى والثالث
كمفعولى علمت في وجوب ذكر احدهما عند الآخر وجواز تركهما معا وهى
افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكان المراد
بالشك الظن والا فلا شى من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضى
تساوى الطرفين وهى ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة
للظن وزعمت وهى تكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت
ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل اى هذه الافعال علا
الجملة الاسمية لبيان ما هى اى تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة
عنه اى عن الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان
ان ما انشأت هذه الجملة عنه حتى تكلمت بها واخبرت بها عن قيام
زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان
ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقى الافعال فتنصب

هذه الافعال **الجزئين** اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعولان لها **ومن خصائصها** اي جمع خصيصة وهي ما يختص بالشي ولا يوجد في غيره اي ومن خصائص افعال القلوب **انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر** فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونها في الاصل مبتدا وخبرا او حذف المبتدا والخبر غير جائز فقيل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اي لا يحسبن هو لا بخلهم هو خيرا لهم فبخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر

لا تخلنا على غراتك انا ... طالما قد وشى بنا الاعداء

اي لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني **بخلاف باب اعطيت** فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من صلته فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تجد فيهما نسبا منتسبا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا **ومنها** اي من خصائص افعال القلوب **جواز الالغا** اي ابطال عملها **اذا توسطت** بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم **او تاخرت** عنهما نحو زيد قائم ظننت واما تجويز الالغا على التقدير **لاستقلال الجزئين** الصالحين لان يكونا مبتدا وخبرا او مفعولين لها **كلاما** تاما على تقدير الالغا وجعلهما مبتدا وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط او التاخر وقد نقل الالغا عند التقدم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها

في معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله جواز الالغا اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتاخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان والالغا اولى على تقدير التاخر وقد يمتنع الالغا فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو انت بكرم احسب زيد او بين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب تقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاء زيد واحسب وعمرو ولا شك ان الغاها في هذه الصور واجب فلهذا قيد جوازه المنبي عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت بين مفعوليها او تاخرت بمعنى عنهما او انما خص هذا الالغا الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه **ومنها** اي ومن خصائص افعال القلوب **انها تعلق** وتعليقها ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها **قبل** معنى **الاستفهام** بلا واسطة كما في مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت **و** قبل **النفي** الداخل على معموليها **و** قبل **اللام** اي لام الابتداء الداخلة على معموليها **مثل علمت ازيد عندك ام عمرو** مثال للتعليق بالاستفهام وترك مثال اخويه لانه يعلم بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغييرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى من حيث اللفظ رعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى رعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم امراة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشي المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة

المنصوبة جزئها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وكل ذلك قاعدا والفرق بين الالغا والتعليق من وجهين احدهما ان الالغا جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغا ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها اى ومن خصائص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اى فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون اخر نحو اياك ظلمت نحو علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متاثرا واصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اجتمعا كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا متغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما اصحت كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صارت كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجرى مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك اجرى رأى البصرية والحلمية على راى القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي وكقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا ولبعضها اى ولبعض افعال القلوب ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى اخر قريب من معانيها الاول وهي اما العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيد بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى اخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت يتعدى به اى بذلك المعنى

الاخر الى مفعول واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة وظننت زيدا بمعنى اتهمته اى اخذته مكانا للوهم والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بضنين اى بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس شيء من غير حكم عليه ورايت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اى اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان من اجرة ان لها معان اخر قريبا من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولوجدت جدة ووجدت موجدة ووجدت وجدا اى استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليس بمعنى العلم والظن

الافعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا تتم بفاعلها كلاما كالافعال الغير الناقصة ما وضع اى افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اى العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فجعل من جملة ما يخرج عنها يخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضع له الالفاظ لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة الموضوع له في الافعال الناقصة لا التامة لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان في الكل والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل فعل منها فلا شك ان كل جزء في تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرجت الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا لصلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر مما ذكر ان هذا الحد لا يحتاج في صدقه الى اخراج الافعال التامة اصلا وهي اى الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات واض وعاد وغدا وراح ومازال وما انفك وما فتئ

وحافتي ما لذه وفتل نالبا وما برح وما دام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى
كان وصار وما دام وليس لم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر
والظاهر انها غير محصورة وقد يضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول
تتم التسعة بهذا عشرة اى تصير عشرة تامة وتكمل زيد عالما اى صار زيد عالما وقد
جا في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما ان
تكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير ما تغيب من الغائبة ونحوها اى لم تكن
هذه علاقتك بالمحتاج اليه او استفهامية والضمير فيما جاءت يعود اليها وانثت
باعتبار خبرها كما في كانت امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجا ايضا قعد
ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اى صارت الشفرة كانها حربة اى
رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز بجا وقعد المواضع التى استعملها العرب
فيه خلافا للفرا تدخل اى هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة
من المبتدى والخبر لاعطى الخبر اى لاجل اعطا الخبر حكم معناها اى معنا
هذه الافعال يعني اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا بمعنى صار الانتقال وحكم
معناه اى اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعني
زيد غني واعاد معناه الذى هو الانتقال اعطي الخبر الذى هو غني اثر ذلك الانتقال
وهو كون الغنى منتقلا اليه فترفع هذه الافعال الجز الاول لكونه فاعلا وتنصب الجز
الثاني لتشبيهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل كان زيد عالما فكان تكون
ناقصة كانه لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اى كاينا في الزمان الماضي
داىما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو
كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها اى كان تكون ناقصة
كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على الاخر لا على ما هو قسم منه
كقول الشاعر: بتيها قفر والمطي كانها ۰ قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها:
اى صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم يكن في الحال صارت فراخا وتكون فيها
ضمير الشان هذا ايضا عطف على قوله لثبوت خبرها اى كان تكون ناقصة تكون فيها
ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا للضمير كقول الشاعر
: اذا مت كان الناس صنفان شامت واخر مثن بالذى كنت اصنع :
وتكون تامة عطف على قوله وتكون ناقصة اى كان تكون تامة تتم بالمرفوع

من

من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكاينة والمقدر وان كان ذو عسرة
وكقوله تعالى لكي تكون وهى التى وجودها وعدمها الفعل بالمعنى الاول وتكون زائدة
كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اى كيف نكلم من هو في المهد حال كونه
صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ ادليس المعنى على الماضي واما ذكر هذين القسمين
مع كونها غير ناقصة استيفا للجميع استطرادا لانها وصار للانتقال اما من صفة الى
صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا وتكون تامة بمعنى
الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات وتعدى بالى نحو صار زيد الى بلد كذا
او من بكر الى عمرو وملحق بصار مثل آل ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى
فارتد بصيرا وقال الشاعر: ان العداوة تستحيل مودة: وقال قبالخنعمي تحول من
ايوبها واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها
بموادها لا تصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا
فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا
القياس للمثالان الاخران وتكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى او اضحى زيد
غنيا اى صار زيد غنيا وليس المراد انه صار في الصباح او المسا او الضحى على هذه
الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح
وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه
ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله
وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اى صار وقد يجي هذان الفعلان بمعنى
اتصل نحو ظللت بمكان كذا وبت صبيحا طيبا لكن لما كان مجيهما تامين في غاية القلة
جعله في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن الافعال الثلثة السابقة
واض وعاد وغدا وراح وهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار
وتامة في قولك اض او عاد زيد من سفره اى رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة
وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه
الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال وكان الوجه

وذلك لانها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق
بها اضحى وعاد وغدا وراح واسقطها عن البيت اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها
من الملحقات **ومازال** من زال يزال لا من زال يزول فانها تامة **ومابرح** بمعناه من
برح اى زال ومنه البارحة لليلة الماضية **ومافتئ** ايضا بمعناه **ومانفك** اى
ماانفصل **لاستمرار خبرها** اى خبر تلك الافعال **لفاعلها** قيل سمى اسمها فاعلا
تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من
المنصوبات **مذ قبله** اى قبل فاعلها خبرها اى من وقت يمكن ان تقبله عادة نحو
ما زال زيد اميرا استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة وانما دلت
على الاستمرار فلان النفى ماخوذ فى معانى هذه الافعال فاذا دخلت ادوات
النفى عليها كانت معانيها نفى النفى ونفى النفى استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية
والقابلية معلوم عقلا **ويلزمها** اى هذه الافعال الاربعة اذا اريد استمرار الثبوت
النفى بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ
تذكر يوسف اى لا تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات النفى عليها لم يلزم نفى النفى المستلزم
الاستمرار المقصود منها **ومادام لتوقيت امر** اى تعيينه **بمدة ثبوت خبرها
لفاعلها** بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية وهى
مع ما بعدها فى تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان
قبله فلابد هناك من حصول كلام نفسه فائدة تامة والى هذا اشار بقوله **ومن
ثمه** اى ومن اجل انه [redacted] لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها **احتاج الى**
وجود **كلام** مستقل بالافادة **لانه** هى مع اسمه وخبره **ظرف** والظرف فضلة
غير مستقل بالافادة مثل اجلس مادام زيد جالسا اى اجلس مدة دوام جلوس
زيد فمادام لم ينتفع مادام باجلس ولم يحصل من المجموع كلام لا تفيد فائدة
تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفى فانها مع اسمها واخبارها كلام
مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام ورائها **وليس لنفى مضمون الجملة حالا**
اى فى زمان الحال مثل ليس زيد قائما اى الآن وهذا مذهب الجمهور **وقيل** هى
لنفى مضمون الجملة **مطلقا** ولذلك تقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن

وتارة بزمان الماضى نحو ليس خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله
تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وحينئذ مذهب شيخ **ويجوز تقديم اخبارها**
اى اخبار الافعال الناقصة **كلها على اسمائها** اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على
المرفوع فى عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفى الضرورة عن جانبى وجوده وعدمه
فينبغى ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضى تقديمها عليها نحو كم كان مالك [redacted]
او تاخيرها عنها نحو صار عدوى صديقى وان اريد به نفى الضرورة عن جانب
العدم فقط فينبغى ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم نحو ان تكون
واحدا لمثال المذكور **وهى** اى الافعال الناقصة **فى تقديمها** اى تقديم اخبارها
عليها اى على تلك الافعال واقعة **على ثلثة اقسام قسم يجوز** تقديم اخبارها عليها
وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب
على المرفوع فى الافعال لقوتها **وقسم لا يجوز** تقديم اخبارها عليها **وهو** اى هذا
القسم **ما اوله كلمة ما** نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع
تقديم ما فى حيز النفى عليه لانه يقتضى التصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع
تقديم معمول المصدر على نفس المصدر وخالف هذا الحكم **خلافا ثابتا لابن كيسان**
بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب
المفاعلة لتقدمهم وكانه لا مخالفة منهم [redacted] وذلك الخلاف منه **فى غير مادام**
لان ادوات النفى اذا دخلت على الفعل الذى معناه النفى افادة الثبوت فصار بمنزلة
كان فلا يلزم تقديم ما فى حيز النفى بحسب المعنى **وقسم مختلف فيه** ظهر فيه الخلاف
من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الافتعال هاهنا بمعنى التفاعل المقتضى للمشاركة
وهو اى القسم المختلف فيه كلمة **ليس** فالمبرد
ابن درستويه وابن السراج والجرجانى على انه لا يجوز مراعاة للنفى اذ يمتنع تقديم
معمول النفى عليه والبصريون وشيخ والسيرافى والفارسى على انه يجوز التقديم بناء
على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين فى حكم هذا القسم
معارضة ومجادلة ولهذا اتى فيه بما قيل كان الواجب على المصنف ان يجعل ما فى اوله
ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان

أفعال المقاربة

أفعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر اى فعل وضع لدنو الخبر اى للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على المصدر لانه بتقدير مضاف اي دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه فى حصول الخبر له لا الجزم به فتقول عسى زيد ان يخرج تدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمعه لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اى دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاستغراق الخبر على حصوله للفاعل كما فى قولك كاد زيد ان يخرج تدل على قرب حصول الخروج لزيد من غير نظر الى حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اى دنو اخذ فيه وشروع فى الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل فى الخبر والتصدى لما يفضي اليه فطفق فى قولك طفق زيد يخرج تدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي اليه فالاول اى ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى والمعنى عسى طمع واشفاق فالطمع فى المحبوب والاشفاق فى المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف فى عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات فى الاغلب من معانى الحروف والحروف لا تتصرف فيها تقول على حسب استعماله عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنى الترجى الذى هو توقع وجود الفعل فى الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج فى محل النصب بالخبرية اى عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما فى جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او فى جانب الخبر اى عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وعدم المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصلى قارب زيد ان يخرج اى الخروج لم ينقل الى انشاء الطمع والاشفاق مع ان وان لم يبق على المفعولية فى صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذى كان فى صورة الخبر فانتصب لشبهه المفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان يفعل فى محل الرفع بدلا مما قبله بدل اشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفى ابهام

الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء فى النفس وقال الشارح الرضي والذى اراه ان هذا وجه قريب ويقول على استعماله الاخر عسى ان يخرج زيد بان يكون المرفوع فقط وهو ما كان منصوبا فى الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى فى علمت ان زيدا قائم عن المفعول الاخر فاقيم مقامهما فهي فى هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال اخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفى يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج فى محل النصب بانه خبر عسى واخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج فى زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبره الذى يخرج خبره مقدما عليه وان اعمل الثانى كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد يحذف ان عن الفعل المضارع بعد عسى فى الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فعلى ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقوله

عسى الهم الذى امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب

كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان جواز الاستعمال الثانى لعدم مشابهته حينئذ بكاد ان يخرج زيد لقولك كاد زيد يخرج والثانى اى ما وضع لدنو الخبر حصولا كاد تقول كاد زيد يجيء فتخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل فى الحال ففاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنييه من غير ان يدل على الاستقبال المنافي للحال وقد يدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه حذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما مشابها للاخر اعطى لكل منهما حكم الاخر من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو اى كاد كالافعال اى كسائر الافعال فى افادة ان النفي ينفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل

قوله خلافا للكوفيين في التعميم
قال الدر الدماميني في المنهل الصافي ما لفظه هذا
الكلام ليس بجيد لأن ظاهره أن الكوفيين وافقوا
على أن المكسورة المشددة تخفف فيجوز إلغاؤها
ولكن خالفوا في أن مدخولها من الأفعال لا يلزم فيه
أن تكون ناسخا وهذا لا يقول به الكوفيون لأن
مذهبهم إنكار تخفيف إنّ هذه وما يقول
البصريون أي إنْ هذه مخففة يحكمون بأنها نافية
واللام الفارقة عند البصريين ليست عندهم كذلك بل هي
بمعنى إلا فإذا قلت إنْ كان زيد لقائما فمعناه عندهم ما
كان زيد إلا قائما هذا تحرير مذهبهم وعبارة المؤلف لا
تنطبق عليه. منهل صافي شرح الوافي

نفيه اي نفي كاد تكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى والتسليم بتخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان نفي كاد للاثبات لما خطاؤه ولما غيره والجواب عن الاول ان قوله وما كادوا يفعلون يدل على نفي الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها فيه يدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت اخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء حيث خطأ ذا الرمة في تسليمه خطأته وعن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه في شعره فغيره قال عنبسة حدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يرها وقيل تكون اي النفي الداخل على كاد في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كسائر الافعال وما يشتق منه في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح اراد ان النفي الداخل على كاد انتفى قرب رسيس الهوى عن البراح اي الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه لجواز ذلك على ما ثبت في جواب الاول وقد عرفت وجه التمسك فيه وفي تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنوا اخذ وشروع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بمعنى الزمن قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد او اخذ او كرب يفعل وجعل يقول وكان

وقال الله

وقال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق فيكون وهي اي اوشك مثل كاد وعسى في الاستعمال فتارة يستعمل استعمال عسى على جهة نحو اوشك زيد ان يجي واوشك ان يجي زيد وتارة يستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجي

فعل التعجب

فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اي فعل وضع لان الكلام في الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله دره فارسا وواها له لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شل عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس لمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست بموضوعة للتعجب بل استعملت له بعد الوضع والمراد ما وضع لانشاء التعجب بحسب الحقيقة لا استعمالا في غيره وما ذكر من مواد النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعاء وله اي لفعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احديهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله واخراهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب وافعل به بشرط ان يكون في هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتأنيث وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل لمناسبتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتأكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشغله وما امقته الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد معناه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه اي يتوصل الى بنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه ويجعل المصدر مفعولا ومجرورا بالباء ولا تصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم

الحمد

قوله على ان معه مسلم وحنـ
قال الرضى المراد الحشر هنا
على ما نظهر من كلام المصنف وجه
ما وضعه الواضع صالحا لاكثر
من فرد لحتى تجامع بينها ونظره
سوا كان ماهيتها مختلفه
كالابيض لان تاوفرس
فانه اتجامع في نظم البياض
وان نظره الى صفتيها او متفقه
اذا كان لان عين اسمه بحرف

اي بعد لم جائز فيما عدى صيغتي التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور علا الفعل «وواجب» اي بالحصر جائز فيما عداهما كتأخير الفعل عنهما والمانع التقديم والتأخير بما قلنا بأن يكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا تغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتأخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تأخير غيره وكذا تأخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التأخير انما هو للتأكيد لا للتأسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكأنه اعتبر القصد «ولا يتصرف» فيهما بايقاع «فصل» بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم زيدا لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق «واجاز المازني الفصل بالظرف» واجاز الاكثرون الفصل لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق وافع بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان جائزا قبله «وما ابتداء» اي مبتدأ عند س علا ان تكون المصدرية بمعنى اسم المفعول او خبر ابتداء بعد حذف المضاف وبمعنى الشيء وما ابتداؤه ومعناه ظاهر «نكرة» بمعنى شيء لان التنكير يناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه «عند س وما بعدها» اي ما بعد ما «الخبر» من باب شر اهر ذا ناب «وموصولة» اي ما «عند الاخفش والخبر محذوف» اي الذي احسن زيدا الجملة ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية ما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كأنه جهل حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادراك ما يوم الدين واما احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كأغد اي صار ذا غدة «وبه» اي مجروره «فاعل» لهذا الفعل «عند س والباء زائدة» لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان تقول اي بان تقول علا ما هو القياس «فلا ضمير» عند س «في افعل» لان الفاعل واجب ليس الا وبه اي مجروره «مفعول عند الاخفش» لاحسن بمعنى صيره ذا حسن علا ان يكون همزة الفعل للتصيير ورده «والباء للتعدية» اي لجعل الفعل اللازم متعديا فالمعنى زائدة

علا ان تكون احسن صيغة امر ما بعده ويكون همزة احسن للتعدية كأخرج «وفيه» اي في الفعل «ضمير» هو فاعله اي احسن انت زيدا او بزيد اي اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل واحد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكأنه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص

بحث افعال المدح والذم

«افعال المدح والذم» هي الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب «ما وضع» الفعل وضع «لانشاء مدح او ذم» فلم يكن مثل حبذا من جملته منها لانه لم يوضع للانشاء «منها نعم وبئس» وهما في الاصل فعلان علا وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احدها فعل بفتح الفا وكسر العين وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفا والثالثة فعل باسكان العين مع كسر الفا والرابعة كسر الفا اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفا واسكان العين قال س وكان عامة العرب اتفقوا علا لغة بني تميم «وشرطهما» اي شرط نعم وبئس «ان يكون الفاعل معرفا باللام» للعهد الذهني وهي لو اجيب عن معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد «او يكون مضافا الى المعرف بها» اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم وجه غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا «او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة» غير مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل [illegible] زيد او حسن الوجه انت «او» مميزا «بما» بمعنى شيء منصوب المحل علا التمييز «مثل فنعما هي» اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل نعم ويكون الصلة بجعلها في فنعما هي محذوفة لان هي مخصوصة اي نعم الذي فعله الصدقات (?) وقال س والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة «وبعد ذلك الفاعل المخصوص» بالمدح او الذم ويعلم بيته انما هي بحسب الغالب لانه قد يتقدم

المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفصل وهو اي المخصوص
مبتدأ ما قبله اي الجملة الواقعة قبله خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة
خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام لام التعريف مقامه اذ هو لتعريف المعهود الذي
هو عبارة عن المبتدأ فهو وقع الظاهر موقع المضمر او خبر مبتدأ محذوف
فهو هو مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما عليه
خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل
من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة
وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اي شرط المخصوص بعد شرط صحته ووقوعه
مخصوصا مطابقته اي مطابقة الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة
او تاويلا وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل
في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون
وبئست المراة هند وبئست المراتان الهندان وبئست النساء الهندات ولهذا لم يجز
ان يقال نعم المراة هند وبئس المراة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها
الحروف فلم يجب الحاق العلامة بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا
جواب سؤال حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا جماعة وافراد الفاعل وهو مثل القوم
وشبهه في عدم مطابقة الفاعل المخصوص متاول بتقدير مثل الذين كذبوا فحذف
الذي صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد
يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد ايوب علم
ترك ذلك في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون اي نحن وساء مثلهما
في افادة الذم والشرائط والاحكام ومنها اي ومن افعال المدح والذم
حبذا وهو اي حبذا مركب من حب الشيء اي حب اذا صار محبوبا ومن ذا
وفاعله ذا اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اي حبذا او فاعله او ذا عما هو عليه
فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او مجموعا او مؤنثا لجريها
مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند
وبعده اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب
مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص

اي مخصوص حبذا او بعده اي بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق
مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد
رجلا وحبذا الراكب زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان
وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امراة هند وحبذا هند امراة
والعامل في التمييز والحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان
زيدا المخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام الجملة والركوب من تمامه فالراكب
حال من الفاعل لا من المخصوص ه ه الحرف ما دل على معنى في غيره
اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها مستقل بالنسبة اليه اي لا تكون مستقلا
بالمفهومية حيث يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك من انضمام امر اخر اليه
ومن ثم اي لاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام الى كلمة اخرى او غيره
الى اسم يتعلق معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة الى الكوفة او فعل كذلك نحو قد ضرب
حروف الجر ما وضع لافضاء الفعل اي ايصاله فان معنى الافضاء الوصول
ولما عدي بالباء صار معناه الايصال او معناه اي معنى الفعل وهو كل شيء استنبط
منه معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف
والجار مع المجرور ونحو ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد
وانا مار بزيد او كان في تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت
اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه
الى ما يليها وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما يليها او لان اثرها فيما يليها الجر
وهي اي حروف الجر من والى وحتى وفي ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانها
ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجود علمهما
وكذلك الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت خلاف ما بقي منها ورب
وواوها اي الواو التي بعدها رب بعد حذف رب وفي عبارته حرف الجر تسامح وواو القسم
وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة
الاول لا تكون الا حروفا والخمسة التي تليها تكون حروفا واسماء والثلاثة البواقي تكون

١٢٨

حروفا وافعال **من للابتداء** اى لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا
لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون
بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا
الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة
وعلامته من الابتداء صحة الى اجالى وما بعد فالب يا فى مقابلتها نحو سرت
من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ
به التجئ اليه **والتبيين** ما عطف على الابتداء اى وهى من للتبيين اى لاظهار
المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول فى موضعه مثل فاجتنبوا
الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذى هو الوثن استقام المعنى
والتبعيض اى وهى من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت
من الدراهم اى بعض الدراهم **وزائدة** عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع
بالخبر به زائدة لا تكون الا **فى غير الكلام الموجب** نحو ما جاءنى من احد وهل جاءك
من احد **خلافا للكوفيين والاخفش** يجوزون زيادتها فى الموجب
بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله **وقد كان من مطر وشبهه**
مما استشهدوا به لزيادتها فى الكلام الموجب **متأول** بكونها للتبعيض او للتبيين اى
قد كان بعض مطر او شىء من مطر وهو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من
مطر فاجاب بقوله قد كان من مطر **والى للانتهاء** اى لانتهاء الغاية فهى ضد من
المعنى مقابلة لها سواء كان فى المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام
الى الليل او غيرهما نحو قلبى اليك فان قلب المخاطب منتهى الميل باعتبار الشوق
والميل **وبمعنى مع قليلا** كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم
وحتى كذلك اى مثل الى فى كونها لانتهاء الغاية **وبمعنى مع كثيرا** ولم يكتف فى كونها بمعنى
مع بتشبيهها بالى كالتى فى كونها لانتهاء الغاية به للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة
وتختص اى حتى **بالظاهر** اى بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو
دخلت على الضمير لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعها بعدها
خلافا للمبرد فانه يجوز دخوله على المضمر مستدلا بما وقع فى بعض اشعار
العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا

وفى للظرفية اى لظرفية مدخوله لشىء حقيقة نحو الماء فى الكوز او مجازا
نحو النجاة فى الصدق **وبمعنى على قليلا** كقوله تعالى ولاصلبنكم فى جذوع النخل
اى على جذوع **والباء للالصاق** اى لافادة لصوق امر الى مجروره
فى مررت بزيد فان الباء فيه تفيد لصوق مرورى بزيد اى بمكان يقرب منه
والاستعانة اى استعانة الفاعل فى صدور الفعل عنه نحو كتبت
بالقلم **والمصاحبة** نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة
السرج واشتراكه مع الفرس فى الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشترائه
الفرس ملصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس **والمقابلة**
لافادة وقوع المجرور فى مقابلة شىء اخر نحو بعت هذا بذاك **والتعدية**
اى جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى التصيير
الباء على ان معنى ذهب بزيد صيره ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية
بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها
فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف **والظرفية** نحو جلست بالمسجد
وزائدة فى الخبر فى الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم
والنفى بليس نحو ليس زيد براكب وما نحو ما زيد بقائم
وفى الخبر وحده الصور **قياسا وفى غيره** اى غير الخبر الواقع فى الاستفهام والنفى
سماعا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا **والقابلية** اى
حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى بيده اوكان خبرا ولكن لا فى الاستفهام
والنفى نحو حسبك زيد **واللام للاختصاص** بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية
نحو الجل للفرس **والتعليل** اى لبيان علة شىء نحو ضربت للتأديب وخارجة
نحو خرجت لمخافتك **وبمعنى عن مع القول** نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اى قلت عنه
وزائدة نحو ردف لكم اى ردفكم **وبمعنى الواو فى القسم للتعجب** نحو لله لا يؤخر
الاجل وانما تستعمل فى الامور العظام ولا تقال لله لقد طار الذباب **ورب للتقليل**

اي لانشاء التعليل ولهذا وجب لها صدر الكلام لكان كم وجب لها صدارة
الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة
لتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل
مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا
مذهب ابي علي ومن وافقه وقيل لا يجب في ذلك والمختار عند المحققين الوجوب
وهذا الذي ذكر من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي
التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل رب يعني الذي يتعلق به رب
فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب
رجل كريم لقيته اورب رجل كريم لم افارقه محذوف اي ذلك الفعل الماضي
غالبا اي في غالب الاستعمال لوجود القرينة نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد
تدخل اي رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز
والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكر وان كان المميز مؤنثا نحو ربه
رجلا او رجلين او رجالا او امراة او امراتين او نساء خلافا للكوفيين ومطابقة
الضمير في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربه رجلا
وربهما رجلين وربهم رجالا وربها امراة وربهما امراتين وربهن نساء وتلحقها
اي رب ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما
يود الذين كفروا وقد تكون ما زائدة فتدخل على الاسم وتجره نحو ربما ضربة
بسيف صقيل وواوها اي واو رب في حكمها تدخل على نكرة موصوفة نحو
وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس
وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست لجارة فان لم تكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت
في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت
قائمة مقام رب جارة بنفسها للضمير وربما تعني رب فلا يقدرون له معطوفا
عليه لان ذلك تعسف وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل
اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم

اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء لغير السؤال يعني لا تستعمل الواو في السؤال
فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني حفظا للواو عن درجة الباء مختصة
بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله
تعالى او غيره فلا يقال وك لافعلن كذا مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة
وذلك الاختصاص انحطاط لمرتبته عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه
باحد القسمين وخص الظاهر لاصالته والتاء مثلها اي مثل الواو في اشتراطها
حذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله تعالى من الاسماء الظاهرة
حطا لمرتبتها عن رتبة اصلها الذي هو الواو بتخصيصها ببعض المظهر
وخص منه ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله تعالى والباء اعم منهما اي
من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال
والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله تعالى خاصة فهي كما تكون
عند حذف الفعل تكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما تكون لغير السؤال
تكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن ونحو بالله اجلس وكما تدخل على المظهر
تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول على المظهر للخصوص
باسم الله نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه الامور
كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا
يرد انه لا يتصور ان يقال الباء توجد مع الاختصاص وبدونه فكان التناقض ويتلقى
اي يجاب القسم الذي هو لغير السؤال باللام وان وحرف النفي فاللام في
الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيها
اي في الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية
نحو والله ما زيد قائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة
كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي تالله لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى
الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد ويحذف جوابه
اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على

١٣٦

قوله لكنه يجب كنه أي أي النهي اليه في قول الشارح قوله وسلقي القسم علامة يلتقي إلى القسم الجواب باللام إلا في جعل القسم ملتقى اليه جوابه نحو إن أفصار وما له ويجاب القسم والأطيب أو المعنى أنه يلتقى القسم إلى المخاطب مع اللام في جوابه أو إذا أوجد السوق لم عصام

من أيضا فإن الحاصل الماضي ولو قال لمخصصه [illegible] عصام

لتخليه إذ لو قال [illegible] عصام

لا بعلمها نعم سر [illegible]

لا يملك النهي

والفرق بين هذا وبين ما نعلم على أحل الله

الرحمن [illegible]

فول السيد المحقق العلامة [illegible]

لك الفضل بأكمل العلم الذي

محمد [illegible]

[illegible]

الملك [illegible]

وإن شاء [illegible] يكون [illegible] وكل ما [illegible] الملك [illegible] عصام

الوجه السبعة

فائدة ان الاولى اشترى

لقطع ارضهو ... عشرون مع سمكه وثمنها

ارضا ثمنها عشرون درهما في سطح الارض

عشرة بخمسين درهما باحدها باربعين

فاسعد تمم الذكا فلعله باحدها بالمسقط

اد لو اخذها كحصتها وقع الماساحة

ولعط الثمن ان فرع فلو اشترى ارضا

فيها ارعمن البرقد خمسة امداد ...

ادرك بعدها امداد برسم قام سعمة

الارض لعد عمر الدراع فانه باحدها خمسة

امداد لانتهها وكذا لو اشتراها وسمكه

خمسة ذرعها عشرون درهما باربعين

جواب القسم او تقدمه اى القسم ما يدل عليه اى علا جواب نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنا به عن الجواب فى هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكن بحسب اللفظ لا سيما الدال علا الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم

وعن للمجاوزة اى لمجاوزة شى وتعديه عن شى اخر وذلك اما بزواله عن الشى الثانى ووصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين

وعلا للاستعلا اى استعلا شى علا شى نحو زيد علا السطح وعليه دين

وقد يكونان اى عن وعلا اسمين بعلم ذلك بدخول من عليهما نحو جلست من عن يمينه اى من جانب يمينه ومن عليه اى من فوقه

والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائده نحو ليس كمثله شى اذ التقدير ليس مثله شى علا بعض الوجوه

وقد يكون اى الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهمر اى عن اسنان مثل البرد الذائب للطافة

وتختص اى الكاف بالظاهر اى بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغنا عنه بمثل ونحو وقد يدخل فى السعة علا المضمر نحو ما انا كانت حلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء فى بعض اشعار العرب

ومذ ومنذ للزمان الماضى والحاضر فهما للابتدا فى الزمان الماضى يعنى اذا اريد بهما الزمان الماضى فالمراد زمان صدور الفعل المثبت او المنفى هو ذلك الزمان الماضى الذى اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا او ما رايته مذ سنة كذى بشرط ان يكون هذه السنة ماضية لا يكون انت فيها فان معناه ان مبدا السفر او عدم الروية كان هذه السنة واستمر الى الان

والظرفية عطف علا الابتدا اى وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتدا فى الزمان الحاضر اى الذى اعتبرته حاضرا وان مضى بعضه يعنى اذا اريد بهما الزمان الذى اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا ومنذ يومنا اى جميع زمان انتفا روئتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر

عند النحاة لم يتعين اللفظ بعد ولم يستند زمان الفعل الى زمان ما واريد بها فكيف يتصور الزمان هيهنا بحسب الزمان الفعل فى المثالات المذكورة فان كلا منهما للظرفية ولكن ان جعل الاول مثالا للابتدا كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اى زمان ابتدا حول شهرنا

وحاشا وعدا وخلا للاستثنا اى لاستثنا ما بعدها عما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها فتكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت هيهنا نحو جاء القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت تكون افعالا

فصل الحروف المشبهة بالفعل ووجه مشابهتها اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثى والرباعى والخماسى ولبنائها علا الفتح مثله واما معنا فلان معانيها معانى الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب اى نعبر عنها بالاحرف المشبهة علا صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم ما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتى جمع القلة والكثرة فى الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل بلغ مبلغ جمع الكثرة

وهى إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ وليتَ ولعلَّ اخرجها لكونها للانشا خلاف الاربعة السابقة لها اى لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه اى قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل علا قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل علا التشبيه والاستدراك والتمنى والترجى

سوا ان المفتوحة فهى بعكسها اى تعكس باقيها علا حذف المضاف بان تقتضى عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها فى تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشى حتى تكون جز الكلام وحكم لو وقعت فى الصدر اشتبهت بان المكسورة فى صورت الكتابة وانما حملنا العكس علا اقتضا عدم الصدارة لا علا عدم اقتضا الصدارة لان مجرد الاستثنا يكفى لذلك

ويلحقها اى هذه الحروف ما الكافة فتلغى اى تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة علا الافصح اى علا افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل علا غير الافصح كما وقع فى بعض اشعار العرب

ويدخل هذه الحروف حينئذ اي حين لحوقها ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان تكون مدخولها صالحا للعمل فيه فان المكسورة لا تغير معنى الجملة ولاخروجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت به ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التوكيد وان المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها سماها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليهما في حكم المفرد ومن ثم اي ومن اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل اي في موضع بعض الجمل ووجب الفتح في موضع المفرد اي في موضع بعض المفرد فكسرت ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول لا يكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قائم وفتحت اي حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها مبتدأ نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا وحال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار ان زيدا عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا الامتناعية مبتدأ وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذا بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا ان زيدا غائب اي لولا تعلمت اي معاذ لك ولولا انك ضربت صديقي متكبرا لك وقالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اي لو وقع قيامك فان جاز وموضع التقديران الحمل بعد المفرد وبعد الجملة جاز الامران الفتح والكسر الفتح على تقدير جعلها مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها

معها جملة مثل من يكرمني فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقع بعد اذا المفاجاة فيجوز فيه الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على انها مع معمولها مبتدأ محذوف الخبر اي اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت

وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم خادم قفاه ولهازمه اي همته ان ياكل الطعام ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتيان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما باعتبار ما فوق الواحد او باعتبار ما مع حواليهما تغليبا وشبهه بالجر عطف على اذا انه عبد القفا الى اخره اي مثل اذا انه عبد القفا ومثل شبهه وما وجد ذلك في كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم [illegible] اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي تعين الكسر لان اول المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري اعني الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالي تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول ولذلك اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة بتحقيق انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا او حكما بالرفع بان تكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو

وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي
مكسورة حكما حيث تكون مع ما عملت فيه بتأويل الجملة فصح ان رفع المعطوف
على اسمه حملا على المحل دون المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع
مع انها ما غيرت معنى الجملة لا يصح في غير ما حمل على ما في حكمها ويشترط في العطف على اسم
ان المكسورة بالرفع مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا
مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا قائم
وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب
واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل
واحد من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان
يكون العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون
العامل في رفعه الابتداء فلزم اجتماع عاملين اعني ان والابتداء على
رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا
العطف مضي الخبر فان ان عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بما
كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا
اثر لكونه اي لكون اسم ان مبنيا في جواز العطف على محل اسم ان قبل
مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز
ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد
والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم
ان بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة بنائه فكانها
لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمه
كذلك اي مثل ان لانه لا تغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخولها فان معناه
الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافي التاكيد فيجوز اعتبار
محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول ما جاءني زيد لكن
عمرا خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على

محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا تعتبر محل اسمها وانما لك
اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام
التي هي لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التي هي ايضا لذلك التاكيد دونها
اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا تجتمع معها ما هو لتاكيد معنى
الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على
خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اي على اسمها اذا فصل بينه
اي بين اسمها وبينها اي بين ان المكسورة نحو ان في الدار لزيدا او دخلت
على ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك اكل وانما خص
دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها يلزم توالي حرفي التاكيد والابتداء
اعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واحترزوا وانما لم ... دون
اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام ولكن على اسمها
او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لا توافق
اللام مثل ان في معناه الذي هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر
ولكنني من حبها لعميد وخففت ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة
الاستعمال فتلزمها بعد التخفيف اللام وجاز الغاؤها اي ابطال عملها وهو
الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل بالفتح كفتح الاخر وكونها على ثلثة
احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل وبهذا لم يذكره صريحا واللام على
كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في مثل
ان زيد قائم وان زيد لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من
الاسماء لا يظهر فيها الاعراب لفظا لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا
خلاف مذهب الكوفيين وسائر النحاة فانهم في الواقع الاعمال لا يلزمها اللام لحصول
الفرق بالعمل ويجوز دخولها اي دخول المخففة على فعل من افعال المبتدأ
اي على افعال التي هي من دواخل المبتدأ والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما
لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها

لان لام الابتداء لا تدخل مع الافعال النواسخ

على ما تقتضي المبتدى والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى
وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين بعد مقدر نعت ها الضمير
لعدم الداعي وان وجدنا اكثرهم لفاسقين خلافا للكوفيين والتعميم
اي تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدى والخبر لا في اصل الدخول
على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها
على غيرها واحتجوا متمسكين بقول الشاعر
شلت يمينك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد
وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف
على سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة
بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة كما سبق واهمال المكسورة بعد تخفيفها
في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد
تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه حذف الظاهر ترجيح الاضعف
على الاقوى وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة
بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبر لها فيكون عاملا في المبتدى
والخبر كما كانت عليه في الاصل فهي لازمة العاملة بخلاف المكسورة فانها قد تكون
عاملة وقد لا تكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر
لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم
ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اي المفتوحة على الجمل الصالحة
لان تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية او دخلا
فعلها على المبتدى والخبر او غير داخل وشذ اعمالها اي اعمال المفتوحة
المخففة وغيره اي في غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة
اعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه ذاهب
وحده رواية شاذة غير صحيحة واما في الضرورة فجاء في مظهر فقط قال الشاعر
فلو انك في يوم الرخاء سالتني فراقك لم ابخل وانت صديق
ويلزمها اي المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل المتصرف

خلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون
قد اقترب السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشاعر
واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا
او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق
بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض عن النون المحذوفة
او حرف النفي نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا وليس لن وحرف النفي الا
ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بوجوده الفرق بين المخففة
والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه
ان عنى به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ
ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكان للتشبيه
اي لانشائه وهو حرف برأسه على [redacted] الصحيح حملا على اخواتها ولان
الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة
والاصل ان زيدا كالاسد ان زيدا كالاسد فقدمت الكاف ليعلم انشاء
التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت
عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا
الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف اي كان فتلغى عن العمل على
الاستعمال الافصح نحو وجاهي المشاهة بفوان فتحه الاخر كقول الشاعر
ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان وان اعملها قلت كان ثدييه
لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا لم تعملها لفظا فيها
ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقال عدم تقدير بعدها
الضمير لعدم الداعي كما في ان المخففة ولكن وهي عند البصريين
مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة
بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت
الهمزة فكانه لا تخفيف انما بعدها لسر كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا

وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها **لا للاستدراك** ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمروا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ **وتتوسط** اي لكن **بين كلامين متغايرين** نفيا واثباتا **معنى** اي تغايرا معنويا والمعنوي هو المعتبر ولهذا اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد يكون نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب **وتخفف** اي لكن **فتلغى** عن العمل لخروجها عن المشابهة واشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريتا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا **ويجوز معها** مخففة **الواو** وهي اما لعطف الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر **وليت للتمني** اي لانشائه وتدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود **واجاز الفراء ليت زيدا قائما** بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني وكانه في معنى اتمنى زيدا قائما فالمنصوبان كانهما على صفة المفعول والجزءان منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان ومتمسكهما قول الشاعر ~~يا ليت ايام الصبى رواجعا~~ فالفراء يقول اتمنى ايام الصبى رواجعا والكسائي يقول يا ليت ايام الصبى كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي يا ليت ايام الصبى لنا كائنة حال كونها راجعة **ولعل للترجي** اي لانشائه ولا تدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تعقلون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول **وشذ الجر بها** اي بكلمة لعل لكونها في اللغة العقيلية وانشد السيرافي في ذلك شعرا

على صيغة المصغر في القاموس عقيل كزبير ابو قبيلة عصام

وداع دعا يا من يجيب الى الندى ... فلم يستجبه عند ذاك مجيب

فقلت ادع اخرى وارفع الصوت جهرة ... لعل ابي المغوار منك قريب

واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المصنف في شرحه يعني انه وقع في وراق موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان مشتهرا ذلك الرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلاث بالياء ولعل مراد المصنف مما ذكره من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه

الحروف العاطفة

العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة **وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام ولا وبل ولكن** وعد بعضهم اي المعرة منها وعند الاكثر ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط **فالاربعة الاول للجمع** اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع هاهنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو او حتى عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الآخر **فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها** فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها فيما بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا وعدما **والفاء للترتيب** اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة **وثم مثلها** اي مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة **بمهلة** وتراخ **وحتى مثلها** اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة **ومعطوفها** اي المعطوف بحتى بحسب ما اقتضاه وضعها **جزء** قوي او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف **من متبوعه** ليدل عليها حتى بتميز الجزء بالقوة او الضعف عن الكل

اي متبوع معطوفها **ليفيد** اي العطف بها **قوة** في المعطوف **او ضعفا** فيه

فصار كانه عمره فصلح ان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ه
وجل انتهى الفعل اليه علا شموله لجميع اجزا الكل نحو مات الناس حتى الانبياء
وقدم الحاج حتى المشاة والعرف بين نحو حتى بعد اشتراكهما في التوسط مع
المهملة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه
ولا يشترط ذلك في نحو وثانيهما ان المهملة المعتبرة في نحو انما هي بحسب الخارج
نحو جاءني زيد نحو عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن
ان يتعلق الموت اولا بغير الانبيا ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان
كان موت الانبيا يتعلق بحسب الخارج في اثنا سائر الناس وهكذا المناسب
في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج علا المشاة وان كان في بعض الاوقات
علا عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم
ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزا الشي كذلك
الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح
فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزا الليلة ولذلك استعملت حتى الجارة في
المعنيين جميعا الا انه لما كان في العاطفة ما يلاقي الجزء الاخير كان اصل حتى ان
يكون جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة عليها ويكون علا الجارة
واذا كانت محمولة عليها مستعملة في معنيها جميعا ليبقى للاصل علاوة
الفرع مزية واما استعملوها في اظهر معنييها وهو كون ما بعدها جزءا
لان الحاجة الى تعلق الحكم بحرف في الفعل واكثر في الوجود من الحاجة الى
المتجاور كذا في بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص ه
معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء العرفي
ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور انضما وقع في بعض الحواشي ه
واو واما وام كل من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اي انها لا تدل علا
احد الامرين والامور حال كون ذلك الاحد مبهما اي غير معين عند المتكلم
ولا يتوهم ان او في مثل ولا يطع منهم اثما او كفورا للكل من الامرين
لانها مستعملة لاحد الامرين علا ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من

وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او وام المتصلة لازمة
لهمزة الاستفهام اي غير مستعملة بدونها يليها اي يلي ام بعدها بلا فاصلة
احد المستويين والمستوي الاخر يلي الهمزة اي همزة الاستفهام ه
بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين
من المخاطب ومن ثم اي لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر يلي
الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز ان يكب ازيد ام عمرو اذا
كان المستوي فيه زيد وعمرو احدهما وان ولي ام لفظ الاخر ولم يلي الهمزة هذا
ما اختاره المصنف والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وان ازيدا
ام عمرو احسن وافصح وح يكون ازيد ام عمرو احسن وافصح
وان لم يكن احسن وافصح ولترجمة الشرح نقله الشرح نقيه انه وجد في بعض
النسخ الكافية المقروة علا المصنف وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين
والاخر الهمزة علا الافصح ومن ثم ضعف ارايت زيدا ام عمرا والحق
ان الحكم بضعفه لنزوله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحية غير مناسب
لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المص هنا لا يخلو
عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايضا من ثم اي من اجل ما ذكر بعينه
كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين اي بتعيين احد الامرين لان السؤال
عنه دون نعم او لا لانه لا تعين ان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما
اذا قلت اجاءك زيد او عمرو واجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما
بلا ونعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما علا التعيين جاء اولا وقد يجاب
بتعيين كليهما لاحتمال الخطا في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمنازع اليه
ثم في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا علا شرطين لصحة وقوع
ام المتصلة احدهما وقوع احد المتساويين بعد ام المتصلة والاخر بعد
الهمزة بلا فاصلة وثانيهما انها لطلب التعيين بعد العلم بثبوت احدهما
فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما اخر وجعلها اشارة في كل موضع

الى شرط اخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله وهي لم يجئ اول
الكلام وعطف قوله كان جوابها بالنص على قوله لم يجئ وتعلق كل حكم ه
بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة
كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني والواقع اما بعد
مثل قولك انها لابل ام شاء اي القطيعة انها لابل هي جملة خبرية
فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذه الاخبار ثم شككت انها شاء
او شيء اخر فاستفهمت عنها فقولك ام شاء اي بل اهي شاء واما استفهامية
كما تقول ازيد عندك ام عمرو بل ام عمرو حين تقصد الاضراب عن الاستفهام
الاول الى الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما اي غير مستقلة
الاصعبها يعني اذا عطف شيء على شيء اخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه
اولا باما ثم يعطف عليه المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو وليعلم
من اول الامر ان الكلام مبني على الشك جائزة مع او يعني اذا عطف
شيء على شيء اخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد
او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما
ليست من الحروف العاطفة والا لم يقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل
عليها الواو العاطفة فلو كانت ايضا للعطف يلزم اجتماع العاطفين معا
ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه
ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو
الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها
على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى [redacted] فلا لغو ولا وبل ولكن
هذه الحروف الثلثة لاحدهما معينا اي لنسبة الحكم الى احد الامرين المعطوف
والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن
المعطوف فالحكم هنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو
فحكم المجيء لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه
الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء
للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم

المسكوت عنه كانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه
لم يكن بطريق القصد ولهذا صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني
زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف حكم النفي من المعطوف
عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم
الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت
عنه او الحكم منفي عنه يعني ما جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم ه
المسكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن لازمة للنفي اي غير مستعملة بدونه
فان كان لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فيكون لايجاب ما انتفى عن الاول
فيكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كان لعطف
الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات
ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني
زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي ه ه حروف
التنبيه الا واما وها تصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء
مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم
وها زيد قائم وتدخل ها خاصة على المفرد اي على اسماء الاشارة حتى لا يغفل
المخاطب عن الاشارة التي لا تتعين معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهذان ه
وهؤلاء ه ه حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد
وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكلمة اي الى قريب
بالقرب ما عدا البعد فيدخل فيه المتوسط ايضا فالقريب ينقسم الى قريب
متصف باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اي والى اقرب متصف بزيادة
القرب وله كلمة الهمزة خلاف البعيد فانه لم يكن له مرتبتان فالقرب بالمعنى المقابل
للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب ه ه حروف الايجاب نعم
وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون
المشددة ومن بيان معاني تلك الحروف يتبين وجه تسميتها حروف الايجاب

فنعم مقررة لما سبقها اي محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهي في
جواب أقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب ألم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب
ألم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى في ألست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى
هاهنا نعم لكان كفرا فان معناه حينئذ لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم هاهنا لجعلها
تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد استشهد هذا في العرف فلو قال احد
يا زيد اليس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى لنفي اثبات
بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي يعني نقض النفي المتقدم وجعله ايجابا سواء
كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي بل قام زيد أو مقرونا به
فهي اذن لنقض ذلك النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى ألست بربكم
قالوا بلى انت ربنا وقد جاء استعمال الشك وغيره لتصديق الايجاب كما تقول في جواب
أقام زيد بلى قام زيد وإي اثبات بعد الاستفهام لا اشكال في عليه استعمالها
مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها لتصديق الخبر ايضا وذكر بعضهم ان
القسم بعد هذا يخالف لما ذكره المصنف وبلزمها القسم اي لا تستعمل الا مع
القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اي اقسمت وربي ولا يكون المقسم به الا الرب
والله ولعمري تقول اي والله واي وربي ولعمري
والفتح وان لتصديق المخبر واجل وجير بالعكس
وفي بعض النسخ لتصديق الخبر اوجبيا وان للمخبر كقولك اجل
لتصديق الخبر فقد اتاك زيد او لم يأتك اي قد اتى او لم يأت وحان
ان وراكبها اي نعم لعن الله تلك الناقة وراكبها وقد جاء بعد الاستفهام الشاعر ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء
اللقاء شفاء للمحب في هذا الموضع خلاف ما ذكره المصنف كونها لتصديق الخبر اي نعم

حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع
الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا
فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كما في

من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها
افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها متهيئا لاستقامة وزن الشعر او لحسن
السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز
ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري سبحانه وتعالى إن وأن المفتوحة وما
ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا
لتأكيد النفي نحو ما ان زيد قائم اي ما زيد قائم وقلت اي زيادة ان مع ما
المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها
مع لما نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع
لما نحو قوله تعالى فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله
ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو قول الشاعر
كأن ظبية تعطو الى ناظر السلم علا تقدير رواية الجر وما تزاد مع اذا
نحو اذا ما تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع أين نحو اينما تجلس
اجلس ومع اي نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع ان نحو اما ترين من البشر احدا حال كون تلك المذكورات شرطا
وتزاد مع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا
وقلت زيادتها مع المضاف نحو
وعما قليل وزيد صديقي كما ان عمرو اخي
غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت وقيل ما فيها نكرة والمجرور بعدها
بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد
ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو
قوله تعالى ما منعك الا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد وقلت زيادتها قبل اقسم
نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد وقلت زيادتها التي لنفي العجم
جلا العضبة حيث تستغني عن القسم
وقلت زيادتها مع المضاف كقوله في بير لا حور سرى وما شعر
والحور الهلكة جمع حائر اي هالك من حار اي هلك ومن والباء واللام تقدم
ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرار هاهنا حرفا التفسير

اي وهي تفسير لما ابهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اي مات وان وهي اي ان مختصة بما في معنى القول اي تفعل مقرر في معنى القول لتفسير المظروف في الظرف عبر منفكا عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا للفعل غير صريح القول مؤدي معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابرهيم فقوله ان يا ابرهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابرهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت اي كتبت اليه شيئا هو ائت فان حرف جار على انه ائت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرتني معنى القول وليس تفسيرا لما في قوله ما امرتني به لانه مفعول به لصريح القول وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر لاوحينا فصل حروف المصدر ما وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة فالاولان اي ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اي للجملة الفعلية اي تدخلان على الجملة الفعلية فيجعلانها في تاويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها نصرا وهو السعة ونحو قولك اعجبني ان خرجت اي خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية وقال الشارح الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية اي للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل في جزئيها وتجعلها في تاويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو علمت انك قائم اي قيامك او ما في معناه نحو علمت ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان بعده فيقدر الكون نحو علمت ان هذا زيد اي كونه زيدا فصل حروف التحضيض هلا والا مشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فيجب ان تذكر في اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ ويلزم الفعل

حرف التوقع

حرف الاستفهام

لفظا اي نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربت ولا وهلا زيدا تضربه فمعناها التحضيض اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحث على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا تكون للتحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات فصل حرف التوقع والتقريب قد سميت بهما لجعلها فان هذا الحرف اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم انه ينضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مضمونه متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة فهنا ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتقريب والتوقع وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد عن ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي يضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك في السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري بت ساهرا فصل حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدم عليهما ما في حيزهما لدلالتهما على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل فلا يقال هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر اي قد اتى على الانسان فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال فان رأت فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها اكثر باعتبار استعمالها في مواضع استعمالها

الكريم النصف وفي هل تقول أزيدا ضربت بإيلاء الهمزة على الاسم مع وجود
الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول أتضرب زيدا وهو أخوك
باستعمال الهمزة لإنكار ما دخلت عليه على وجه الإنكار دون هل تضرب
زيدا لأن المستفهم عنه في مثل هذا الموضع هو الفعل وفي الحقيقة لأن أصله
أتضرب زيدا وهو غير مستحق منك وهل ضعيف في الاستفهام
فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فإنها قوية فيه وتقول أزيد عندك أم عمرو
وبجعل الهمزة معادلة لأم المتصلة فإنه لما قصد الاستفهام عن أحد الأمرين
بعد وجود المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي الأصل في باب الاستفهام
والأقوى فيه أنسب وأليق ويقع هل مع أم المنقطعة لأن المستفهم عنه في
صورة أم المنقطعة لم يتعدد لأنها الموضوعة للإضراب عن السؤال الأول
واستئناف سؤال آخر بلا مقدرة بالهمزة وبل فإن قولك هل زيد عندك
أم عمرو في تقدير بل أعندك عمرو وتقول أوإذا ما وقع وأفإن كان وأومن كان
بإيلاء الهمزة على الواو والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها
فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها حروف الشرط إن ولو وأما إن فلعقد
الكلام للآمر فإن للاستقبال وإن دخلت على الماضي ولو عكسه بمعنى الماضي
وإن دخل على المستقبل وفي بعض النسخ فإن للاستقبال ولو للمضي ومعناه
أن إن للاستقبال سواء دخلت على المضارع أو الماضي نحو إن تكرمني أكرمك
وإن أكرمتني أكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الأول يعني إن وقع
منك إكرام في الاستقبال وقع مني إكرام فيه وكذلك لو للمضي على أيهما
دخلت نحو لو ضربت زيدا ولو تضرب أضرب بمعنى واحد أي لو وقع منك ضرب
في الماضي فقد وقع مني ضرب لكنه انصرفه وقد يستعمل لو كان في
المستقبل نحو قوله تعالى ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم واعلم
أن المشهور أن لو لانتفاء الثاني لانتفاء الأول وهذا لازم معناها إذ هي موضوعة
لتعليق حصول أمر في الماضي بحصول أمر آخر مقدر فيه وما كان حصوله
مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لأجل انتفائه انتفاء ما علق به
مثلا إذا قلت لو جئتني لأكرمتك فقد علقت حصول الإكرام في الماضي بحصول

المجيء مقدرا فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الإكرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم
المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم
الثاني للأول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة
إلا الله لفسدتا فإنه لو جعلنا بدل على أن المراد انتفاء الآلهة وعلى أن الفساد
منتف فعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المصنف أن لو لانتفاء
الأول لانتفاء الثاني وهو خطأ عكس المشهور ولم يدر أن ما ذكره معنى يقصد إليه
في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وأن المعنى
المشهور بيان سببية أحد الانتفائين المعلومين للآخر بحسب الواقع فلا تصور
هناك استدلال فإنك إذا قلت لو جئتني لأكرمتك لم تقصد أن تعلم المخاطب أن
انتفاء المجيء انتفاء الإكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت إعلامه بأن
انتفاء الإكرام مستند إلى انتفاء المجيء ولها استعمال ثالث وهو أن تقصد بيان استمرار
شيء فيربط ذلك بأبعد النقيضين عنه كقولك لو أهانني لأكرمته لبيان استمرار
وجود الإكرام فإنه إذا استلزم الإهانة الإكرام فكيف لا يستلزم الإكرام الإكرام ويلزمهما
أي إن ولو الفعل لفظا كما مر من الأمثلة أو تقديرا نحو قوله تعالى وإن أحد من
المشركين استجارك ولو أنتم تملكون أي وإن استجارك أحد ولو تملكون أنتم
فأحد وأنتم مرفوعان بأنهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر أما أحد
فظاهر وأما أنتم فلأنه كان ضميرا مستترا متصلا فلما حذف الفعل صار منفصلا
بارزا وليس ما كتب فاعل الفعل المحذوف لأن حذف الفعل والفاعل أبعد من
حذف الفعل وحده ومن ثم أي ومن أجل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو
المحذوف فعلها أنك بالفتح لا بالكسر لأنه أي أن مع معموله فاعل للفعل المقدر
بعد لو والصالح للفاعلية هو أن المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل
أي بصيغة الفعل موضع منطلق أي في موضع يليق أن يقع فيه منطلق لأن
الأصل في خبر أن هو الإفراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض
من الفعل المحذوف فيقال لو أنك انطلقت ولا يقال لو أنك منطلق وأما ما قال كالعوض

لان الفعل المقدر لابد له من مفسر وان لم يكن دالا على معنى التحقق والثبوت
يدل على معنى ثبات المقدر ههنا فهو معوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع
خبرا معوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر
بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره **فان**
كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه **جاز** وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا
لتعذره اى تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما في الارض
من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا فيوضع فعله في موضعه **واذا تقدم**
القسم اول الكلام اى في اول زمان التكلم بالكلام فيصح نزع في لكونه ظرف
زمان واحترز به عن توسط القسم بعد ذكر الشرط **على الشرط** متعلق
بتقدم **لزمه الماضي** اى لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا **لفظا او معنى**
ليكون على وجه لا يعمل فيه اداة الشرط لفظا لئن اى الشرط الجواب حيث يبطل
عمل اداة الشرط فيه اى في الجواب **وكان الجواب للقسم** فقط **لفظا** لا للقسم
والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وما هو غير مجزوم وهو محال واما معنى فهو
جواب للقسم لكون النص عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط **مثل**
والله ان اتيتني مثال للماضي لفظا **او ان لم تاتني** مثال للماضي معنى **لاكرمتك**
وان توسط اى القسم بين اجزاء الكلام **بتقدم الشرط عليه او تاخره** اى بعد ذكر
الشرط **جاز ان يعتبر** القسم ويلغى الشرط **وان يلغى** القسم ويعتبر الشرط
ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر
القسم **كقولك انا والله ان تاتني اتك** فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقدم
ذكر الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقدم والجواز كليهما نشرا على
غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقدم ذكر الشرط وجواز
اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقدم على غير ترتيب اللف وباعتبار
الشرط على ترتيبه اللف **وان اتيتني فوالله لاتينك** وانما اورد في المثال
الشرط بصيغة الماضي خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المضي ف

في الشرط وصورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير
التقدم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقدم الشرط وجواز اعتبار القسم
فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقدم
الشرط وجواز الغائه فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني
على غير ترتيبه فعلم كل من المثالين يصح من حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتبارية
خلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية
كون النشر على ترتيب اللف يقتضي تقدم المثال الثاني على الاول لكنه اراد
اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان على تقدير تقديم اللفين على نشرهما من حيث
مثالاهما **وتقدير القسم كاللفظ** اى كالملفوظ به او مقدر كملفوظه في صدر
الكلام فيلزم في الشرط الذي بعده المضي وكان الجواب للقسم لفظا **نحو** قوله تعالى
لئن اخرجوا لا يخرجون اى والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب
القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى بل اي لا يخرجوا
وكذا قوله تعالى **وان اطعتموهم** انكم لمشركون اى والله ان اطعتموهم انكم لمشركون
فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان
بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء **واما للتفصيل** اى لتفصيل
ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو
فاهنته واما بكر فاعرضت عنه او اجمله في الذهن ويكون معلوما عند
المخاطب بواسطة القرائن وقد جاء للاستيناف من غير ان يتقدمها
اجمال كاما الواقعة في اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها
وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور للدلالة
احد الضدين على الاخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون
ما تشابه منه فانه بمقابل اما المذكورة ههنا غير مذكورة لكنه يفهم يعني
واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويرجعون المتشابهات
والحكم بان كله اما للشروط للزوم الفاء في جوابها وسببيه الاول للثاني

والنون حذف فعلها الذى هو الشرط وعوض بينهما اى بين اما وبين فائها الواقعة فى جزائها جزء مما فى حيزها اى حيز فائها او حيز اما لان حيز الفاء الذى حيزها اما فان كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اى نحو نصا مطلقا غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه وبعض النحاة لان اما خاصة جواز التقديم لما يمنع تقدمه مطلقا وقيل والعامل المجرد هو اى ما وقع بينهما وبين فائها معمول الشرط المحذوف مطلقا اى معموليته مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شى فزيد منطلق يوم الجمعة حذف الشرط الذى هو يكن من شى واقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالى حرفى الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثانى فتقديره مهما يكن من شى يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق وهذا العامل لم يحمل الا ما خاصة جواز التقديم اصلا وقيل العامل المانع ان كان ما توسط بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء كالمثال المذكور فهو فى القسم الاول وان لم يكن مع قطع النظر عن الفاء وعدم جواز التقديم على الفاء والا اى وان لم يكن جائز التقديم وهو ان يكون المتوسط حرفا جائزا على الفاء مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما فى حيز ان لا يعمل فيما قبلها فهو فى القسم الثانى وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا العامل يحترز من ان لا يكون ورد الفاء مانع اخر وبين ان يكون محل الا ما فوقه رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثانى هذا بعد تمام الكلام اذا كان ما بعدها منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شى فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء كما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فان الفاء زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب الثانى مهما يكن زيد فمنطلق اى فهو منطلق اقيم اما مقام مهما

١٠

وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع فيهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وبعده وتقديره على النصب فيهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا على انه مفعول به للفعل المحذوف فيجب مع انه لو جوز ان اما زيد فمنطلق بالنصب فتقدير تذكر على صيغة المخاطب المعلوم وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم فتقديره يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بالاتفاق وانما قيل المص بما يكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة لكثرتها

حرف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا اى ارتدع عن ذلك اى ليس الامر كما تقول وقد جى بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال افعل كذا كلا اى لا اجاب الى ذلك وقد جاء اى كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بني لكون لفظه كلفظ كلا الذى هو حرف لمناسبة معناه لمعناه لانك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية

تاء التانيث الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضى لتكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعول ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة خلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فتنبه من اول الامر بكون هذه علامة بتاء مختصة وحركة تلك على اعرابها وبنية لانها كالحرف الاخير منها لحقانه فان كان اى المسند اليه اسما ظاهرا غير حقيقى فمخير اى فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه او فهو اى الحاق

ما التأنيث مجبورة على الحذف والايصال او حذفه المسئلة وقد تقدمت الا
انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها
من احكام الفاعل (واما الحاق علامة التثنية والجمع) اي جمع المذكر والمؤنث
في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء (فضعيف) لعدم
احتياجه الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التأنيث
لانه قد يكون معنويا وقد يكون سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا
ظاهرة غاية الظهور واذا الحقت على ضعفها فليست بضماير فلا يلزم الاضمار
قبل الذكر من غير فائدة بل هي حروف اتي بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل
كتاء التأنيث وفي شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف
ضماير وابدال الظاهر منها والفائدة في مثل هذا الابدال ما مر في بدل الكل
من الكل او تكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والغرض كون الخبر مهما (التنوين)
في الاصل مصدر نونته اي ادخلته نونا فسمي ما به ينون الشيء اعني النون تنوينا
اشعارا بحدوثه وعروضه لما في المصدر من معنى الحدوث ولهذا سماه سيبويه الخفيف
المصدر بحسب اللغة وهي في الاصطلاح (نون ساكنة) اي لذاتها فلا ينتقض بالحركة العارضة
مثل قوله تعالى عادا الاولى وهي شاملة لنون من ولدن ولم يكن وامثالها
فاخرجها بقوله (تتبع حركة الآخر) اي آخر الكلمة فان هذه اواخر تلك الكلمات لا توابع
حركات اواخرها وانما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من
متابعتها الآخر لحوقها به من غير تخلل شيء وههنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة
والتنوين فان قلت فآخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من
الآخر الحرف الاخير ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل (لا لتأكيد
الفعل) ليخرج نون التأكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو يا رجل
انطلق فان المراد بتبعيتها حركة الآخر تطفلها لها في الوجود تطفل العارض
والمعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى (وهو) اي
التنوين (للتمكين) وهو ما يدل على امكنة الكلمة اي كونها اسما لم يشبه الفعل
بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وهذا لا يتصور معناه في غير المنصرف
(والتنكير) وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير

١٠

معين

معين نحو صه اي اسكت سكوتا ما في وقت ما واما صه بغير تنوين فمعناه
اسكت السكوت الآن واما التنوين في نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو
للتمكين قال الشارح الرضي وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكين
والتنكير معا فاذا قلت التنوين في رجل بعيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما تمحض
للتمكين (والعوض) وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما
على آخر الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت
مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذف هذه الجملة التي تكون بعدها للتخفيف
ولحقها التنوين عوضا عن الجملة لئلا تبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ
وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم ومررت بكل قائما
اي بكل واحد وامثال ذلك (والمقابلة) وهو ما يقابل نون جمع المذكر السالم
كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة في جمع المذكر السالم ولم
يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في آخره للمقابلة وتوهم بعضهم
انه للتمكين وهو خطأ فاحش لانه اذا سميت بمسلمات امراة يثبت فيها التنوين
ولو كانت للتمكين لزالت للعلتين العلمية والتأنيث كما ظاهر انه ليس تنوين
التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم ما عوض
المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين
ان يكون للمقابلة لا بمعنى مناسب لحمل التنوين عليه حكم (والترنم) وهو ما لحق
اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد الصوت
في الخيشوم وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء وانما اعتبروا ما لحق
اواخر الابيات والمصاريع وان كان للحروف والكلمات الواقعة في اثنائها
حال ... يشاهد من اصحاب الغناء لان محل التغني به انما هو الآخر
لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعاني
وهو اما يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا متبعا باشباع
حركته واحد من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق
لاطلاق الصوت بامتدادها فلحوق التنوين بهذه القافية انما يكون بابدال
حروف الاطلاق به كما في قول الشاعر: أقِلِّي اللومَ عاذلَ والعتابَنْ وقولي إنْ أصبتُ لقدْ أصابَنْ

فروى هذه البيت البا وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف عند
التغني نون التنوين واما يلحق القافيه المقيده وهي ما كان رويها حرفا ساكنا
صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها او امتناع الامتداد
لانه ليس هناك حرف يحصل من اشباعها حرف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت
كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترقن مشتبه الاعلام لماع الخفقن
فان روي القافيه في هذه البيت القاف الساكنه ولا يمكن امتداد الصوت بها فيلحق
عند التغني بالفتح او الكسر والخفة بها النون فصل المخترقن والخفقن ويسمى
هذه العروض التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت
بلحوق هذه التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عند التقطيع ولبعض القسم
الاول اختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني
بل هو موضوع لغرض الترنم لا ان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوعه
لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني ففي عد تنوين الترنم من اقسام الحروف
التي هي من اقسام الكلمه المعتبر فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات
الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل **وحذف** اي التنوين وجوبا **من**
العلم حال كونه **موصوفا بابن** حال كون الابن **مضافا الى علم** اخر حال يريد بن عمرو
وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والاخر مضاف اليه فلذلك
فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك
قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة
لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف
التنوين من اللفظ والالف من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا
انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان تكون ابن خبرا عن زيد
وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانه لا يحذف حينئذ
كانت لئلا تلتبس بنت في مثل هذه هند ابنة عاصم **نون التاكيد**
قسمان **خفيفة ساكنه** لانها مبنيه والاصل في البنا السكون **وثقيلة مفتوحة**
لثقلها وخفة الفتح **مع غير الالف** اي غير الف التثنيه نحو اضربان والف
الجمع اي الالف الفاصل بين نون الجمع المونث والنون المشدده نحو اضربنان
فانها تكسر فيهما لشبههما فيهما بنون التثنيه **وتختص** اي نون التاكيد